الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية

– دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان (S.C.SEG) –

– البويرة –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية و المحاسبة

تخصص: محاسبة ومراجعة

إعداد الطالب:

– بختي صالح

إشراف الأستاذ:

– أ.مدات جمال

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.وعيل ميلود	جامعة البويرة	رئيسا
د.سفير محمد	جامعة البويرة	مناقشا
أ. مدات جمال	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى:«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه »

نحمد الله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ،وأمدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي وتوفيقه لي على انجاز هذا العمل ،فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى

ومن العمل ما ترضى ، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام

كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل مدات جمال لتفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، أسأل الله أن يجزيه عني كل خير

.....وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلها على قراءة وتقييم هذه المذكرة.....

أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة وإلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا ومعنويا سواء من قريب أو بعيد.

إهـــــداء

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلابعفوك..ولاتطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصح الأمة ..إلى نبي الرحمة ونور العالمين..سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ..إلى من علمني العطاء بدون انتظار ..إلى أحمل إسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقي كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

...والـــــــــــدي الـــــــــعزيـــــــــــز...

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب وإلى معنى التفاني ..وإلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

..أمـــــــــي الحـــــبـــــيـــــبـــــــــة..

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ماهو أجمل من الحياة **إخـــــــــــــــــوتـــــــــــــــــي**

إلى من كانو ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم ....وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله إخوتي في الله:

إلي من يجمع بين سعادتي وحزني

إلي من يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من لا أعرفهم .....ولم يعرفوني

إلى من أتمنى أن أذكرهم.....إذ ذكروني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم .....في عيوني

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول،الأشكال ،الملاحق وقائمة المختصرات	II-I
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل لقائمة التدفقات النقدية	–
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية قائمة التدفقات النقدية	8 -3
المطلب الأول : نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية	5 -3
المطلب الثاني : أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية	7 -5
المطلب الثالث : استخدامات قائمة التدفقات النقدية	8-7
المبحث الثاني : أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية و طرق إعدادها	17 -8
المطلب الأول : تبويب قائمة التدفقات النقدية	15 -8
المطلب الثاني : مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية	17-16
المبحث الثالث : أهم الطرق والمشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	32 -17
المطلب الأول : طرق حساب قائمة التدفقات النقدية (الطريقة مباشرة و الغير مباشرة)	27-18
المطلب الثاني : المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	32-28
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني : الأداء المالي وتقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية	–
تمهيد	35
المبحث الأول : ماهية عملية تقييم الأداء	46 -36
المطلب الأول : مفهوم وأنواع عملية تقييم الأداء	40 -36
المطلب الثاني : أقسام وخطوات عملية تقييم الأداء	43 -40
المطلب الثالث : مقومات وصعوبات عملية تقييم الأداء	46 -44
المبحث الثاني : أساسيات حول تقييم الأداء المالي	54 -46
المطلب الأول : مفهوم وأهداف عملية تقييم الأداء المالي	48 -46
المطلب الثاني :أهمية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه	50 -48

المطلب الثالث : الأركان الأساسية و العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي	50– 54
المبحث الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة	54– 60
المطلب الأول : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة والربحية	54– 57
المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية	57– 58
المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة	58– 59
خلاصة الفصل الثاني	60
الفصل الثالث : استخدام نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان (S.C.SEG)	–
تمهيد	62
المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان (S.C.SEG)	63– 68
المطلب الأول : نشأة وتعريف المؤسسة	63– 65
المطلب الثاني : نشاط و أهمية المؤسسة	65
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة	65– 68
المبحث الثاني :المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة (S.C.SEG)	69– 75
المطلب الأول: عرض القوام المالية لمؤسسة	69– 74
المطلب الثاني : التقرير حول وضعية المؤسسة	74– 75
المبحث الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية و أهم النسب التي تمثلها.	75– 95
المطلب الأول : تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة الإسمنت (الطريقة المباشرة).	75– 89
المطلب الثاني : تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب المالية لمؤسسة الإسمنت (الطريقة مباشرة).	89– 95
خلاصة الفصل الثالث	96
خاتمة	د– و
قائمة المراجع	98–101
الملاحق	–

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال،الجداول

، الملاحق و المختصرة

أ-فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم(01)	نبذة تاريخية عن المعيار رقم 07	04
الجدول رقم(02)	بيان تصنيف التدفقات النقدية على أساس طبيعة النشاط	14
الجدول رقم(03)	جدول سيولة الخزينة (تدفقات النقدية الطريقة المباشرة)	19
الجدول رقم(04)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)	22
الجدول رقم(05)	أوجه الاختلاف بين طريقتين المباشرة والغير المباشرة	25
الجدول رقم(06)	صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	27
الجدول رقم(07)	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة السيولة	55
الجدول رقم(08)	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الربحية	57
الجدول رقم(09)	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية للمؤسسة	58
الجدول رقم(10)	دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم تدفقات النقدية الحرة	59
الجدول رقم(11)	الميزانية الختامية لسنوات 2015 إلى 2017	71-70
الجدول رقم(12)	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2015 – 2016 –2017	72
الجدول رقم(13)	جدول لحساب النتائج لمؤسسة (S.C.SEG) لفترة 2015 إلى 2017	74-73
الجدول رقم(14)	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة (S.C.SEG) (الأنشطة التشغيلية) للفترة (2015- 2017)	76
الجدول رقم(15)	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة (S.C.SEG) (الأنشطة الإستثمارية) للفترة (2015- 2017) .	78
الجدول رقم (16)	جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة (S.C.SEG) (الأنشطة التمويلية) للفترة (2015- 2017) .	82
الجدول رقم(17)	تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017).	86
الجدول رقم(18)	حساب نسب جودة السيولة المستخدمة في تقييم المؤسسة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017)	90

الجدول رقم(19)	حساب النسبة المالية المستخدمة في تقييم جودة الربحية لمؤسسة (S.C.SEG)لفترة (2015-2017).	**91**
الجدول رقم (20)	حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم السياسة المالية لمؤسسة (S.C.SEG)للفترة (2015-2017)	**93**

ب-فهرس الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	التدفقات النقدية مصنفة على أساس النشاط	15
الشكل رقم (02)	الطريقة المباشرة والطريقة الغير المباشرة	24
الشكل رقم (03)	يبين الأداء الداخلي والخارجي	38
الشكل رقم (04)	يبين خطوات عملية تقييم الأداء	43
الشكل رقم (05)	فروع المؤسسة الجهوية للإسمنت	64
الشكل رقم (06)	الهيكل التنظيمي الكلي للشركة	68
الشكل رقم (07)	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة العملياتية (أ) لمؤسسة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017)	76
الشكل رقم (08)	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمارية (ب) لمؤسسة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017)	79
الشكل رقم (09)	نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لسنة 2015	80
الشكل رقم (10)	نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لسنة 2016	80
الشكل رقم (11)	نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لسنة 2017	81
الشكل رقم (12)	تغيرات التدفقات المتأتية من التمويلية (ج) لمؤسسة (S.C.SEG) للفترة(2015-2017)	82
الشكل رقم(13)	نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة 2015	83
الشكل رقم(14)	نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة 2016	84
الشكل رقم (15)	نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة 2017	85

الشكل رقم (16)	تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017)	**86**
الشكل رقم (17)	عناصر الخزينة الإجمالية لمؤسسة (S.C.SEG) لسنة 2015	**87**
الشكل رقم (18)	عناصر الخزينة الإجمالية لمؤسسة (S.C.SEG) لسنة 2016	**88**
الشكل رقم (19)	عناصر الخزينة الإجمالية لمؤسسة (S.C.SEG) لسنة 2017	**88**

ج-قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق رقم (01)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) و (الطريقة الغير مباشرة)
الملحق رقم (02)	الميزانية الختامية لسنة 2015
الملحق رقم (03)	الميزانية الختامية لسنة 2016
الملحق رقم (04)	الميزانية الختامية لسنة 2017
الملحق رقم (05)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2015
الملحق رقم (06)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2016
الملحق رقم (07)	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2017
الملحق رقم (08)	جدول سيولة الخزينة 2015-2016
الملحق رقم (09)	جدول سيولة الخزينة 2016-2017

ج-قائمة الإختصارات والرموز

الرموز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
AICPA	American Institution Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Baard	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASC	International Accounting Standards Commette	لجنة معايير المحاسبة الدولية
S.C.SEG	Société des ciments de SEG	شركة الإسمنت بسور الغزلان
S.N.M.C	Société nationale des matériaux de construction	المؤسسة الوطنية لمواد البناء
E.R.C.O	Organisation régionale du ciment dans l'Ouest	المؤسسة الجهوية للإسمنت بالغرب
E.R.C.E	Organisation régionale pour le ciment à l'est	المؤسسة الجهوية للإسمنت بالشرق
E.R.C.C	Organisation régionale pour le ciment dans le Centre	المؤسسة الجهوية للإسمنت للوسط
SCF	Système comptable et financier	النظام المحاسبي المالي

مقدمة

في ظل التغيرات و التطورات التي تشهدها الساحة الإقتصادية من التوسع في المؤسسات و إستقرارها حيث يرتكز هذا التغير في معظمه بالإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية و كذا القوائم المالية التي لها دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسات من خلال تقييم وضعيتها السابقة والحالية وكذا التوقعات المستقبلية لها ، بحيث نجد أن للمعلومة المالية والمحاسبية دور أساسيا في إتخاذ القرارات من خلال التحليل للقوائم المالية بمقارنتها مع بعضها البعض و تحليلها باستخدام أهم المؤشرات و النسب المالية . حيث أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإعتماد على قائمتي الميزانية و جدول حساب النتائج قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة لأنهما تعدان على أساس الإستحقاق عكس قائمة التدفقات النقدية التي تعتبر من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات ، وطبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 07 و الذي هو بعنوان (قائمة التدفقات النقدية) الذي إعتماد هذه القائمة كقائمة أساسية لتحديد الوضع المالي للمؤسسة و ذلك بالإعتماد على أساس النقدي . ولذلك لا يكفي إعداد هذه القائمة فقط بل تحليلها بالأساليب والأدوات المناسبة و من أهمها نسب جودة السيولة والربحية وذلك من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية وكذا إدارة المؤسسة من إتخاذ القرارات المناسبة .

- **إشكالية الدراسة:**

-ومن خلال ماسبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

" ما هو دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟ ".

- **الأسئلة الفرعية:**

-ومن خلال الوصول إلى جوهر الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الأساس الذي تعتمد عليه قائمة التدفقات النقدية ؟و ما هو تأثيره على المؤسسة؟ .
- ماهي أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية ؟
- فيما تفيد النسب المشتقة من هذه القائمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟.

- **فرضيات الدراسة :**

من خلال التساؤلات السابقة يمكن أن نضع الفرضيات التالية:

- تعتمد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي الذي يعكس وضعية المؤسسة المالية بشكل أدق من القوائم الأخرى التي تعتمد على أساس الإستحقاق .

- قائمة التدفقات النقدية هي قائمة أساسية للقوائم المالية الأخرى.
- تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل كبير.

➢ **أسباب الدراسة:**

- الأهمية التي تكتسبها القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية
- التعرف أكثر عن هذه القائمة ومدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي لمؤسسة
- الميول الشخصي للبحث في هذه الدراسة وربطها بالجانب الميداني .
- توافق الدراسة مع التخصص.

➢ **أهداف الدراسة :**

حيث تتمثل أهم أهداف هذا البحث في:

- احتواء قائمة التدفقات النقدية على ثلاث أنشطة رئيسية : التشغيلية و الإستثمارية و التمويلية و التي توفر معلومات هامة لمستخدمي القوائم المالية حول تغيرات النقدية في المؤسسة من خلال تدفقاتها النقدية الداخلة و الخارجة .
- محاولة التعرف على كيفية إستخدام هذه القائمة في مؤسسة الإسمنت لتقييم الأداء المالي لها .
- تساعد على تقييم الصول المالية الصافية للمؤسسة.

➢ **أهمية الدراسة :**

حيث تتلخص أهمية دراسة حول تفصيل في محتوى قائمة التدفقات النقدية بدراستها بشكل أدق وكذا معرفة الإضافة التي تقدمها هذه القائمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات من خلال أهم النسب المشتقة منها .

➢ **حدود الدراسة :**

وضع المحددات التي تدور في إطار الدراسة من حيث البعد المكاني و الزماني.

- **البعد المكاني**:ترتبط الدراسة بشكل عام حول مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان (S.C.SEG) – بالبويرة – نظرا لأهمية مادة الإسمنت في هذه المنطقة و زيادة الطلب عليها وكذا المكانة الإقتصادية لمؤسسة على المستوى المحلي والوطني.

- **البعد الزماني**: و ذلك بالدراسة في حدود زمانية مختلفة لمؤسسة (S.C.SEG) فحددنا المجال الزمني لسنوات ثلاث من 2015 إلى 2017 من أجل مقارنة أداء المؤسسة خلال هذه الفترة الزمنية.

➢ **منهجية البحث المستخدمة في الدراسة :**

-إعتمدنا في الدراسة جانبين الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المعلومات و تحليلها ، أما الجانب الثاني والذي يخص الدراسة الميدانية فقد استخدمنا الطرق الإحصائية من خلال جمع المعلومات والبيانات اللازمة و التقارير المالية اللازمة لشركة محل الدراسة.

➢ **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة المطلوبة الميدانية أي مشاكل إستقبال المتربصين .
- عدم الإعتماد على قائمة التدفقات النقدية بشكل كبير في تقييم الوضع المالي لمؤسسة من طرف المصالح المختصة .

➢ **تقسيمات الدراسة:**

للوصول إلى دراسة علمية تلم بجوانب الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول ، فصلين نظريين و فصل تطبيقي.

- الفصل الأول تناولنا فيه مدخل لقائمة التدفقات النقدية من خلال توضيح أهم الأساسيات حول هذه القائمة.
- الفصل الثاني فقد أشرنا فيه إلى الأداء المالي و تقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية .
- أما الفصل الثالث و الأخير فكان عبارة عن دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان لفترة محددة من خلال إستخدام أهم النسب المشتقة من هذه القائمة و دورها في تقييم الداء المالي.

الفصل الأول:مدخل لقائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

إن التوسع الاقتصادي للمؤسسات أدرج عنه اهتمام بمختلف القوائم المالية وذلك بسبب تغليط أو تضليل الإدارة للمعلومات المقررة من خلالها كالتهرب الضريبي وعدم تصريح برقم أعمالها، من أجل جذب مختلف أطراف التي تهتم بها ومنه أوجب على الدول ومنظمات عالمية بإلزامية وجود معايير محاسبية دولية تضبط مؤسسة باستخدامها هذه المعايير المحاسبية ، ومن بين هذه المعايير معيار الدولي المحاسبي السابع 07 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية ، والتي توضح معلومات المالية النقدية بشفافية وأكثر مصداقية لمختلف أطراف مستفيد منها كالمستثمرين والبنوك .

كما تلعب قائمة تدفقات النقدية دورا هاما في القوائم المالية من خلال تحليلها للأنشطة التشغيلية واستثمارية والتمويلية. من خلال قدرة مؤسسة على وفاء بديونها ووضعيتها النقدية(سيولة) وكذا كيفية مواجهة مختلف التقديرات الحالية والمستقبلية من خلال النسب ومؤشرات التي توفرها هذه القائمة على غرار القوائم الأخرى والتي بدورها تفيد في تقييم المركز المالي للمؤسسة.

ومنه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثاني: أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها

المبحث الثالث: المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

تعد المعلومة المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات، ونظرا لأن القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها في صورة مجملة ومطلقة للأغراض العامة، فتصبح ذات معنى أكبر إذا ما تم تصنيفها وترتيبها بشكل يكشف أهميتها النسبية، فهنا نجد قائمة التدفقات النقدية التي لها أهمية خاصة من جانب النقدي على غرار القوائم المالية الأخرى وذلك من خلال تسليط الضوء في هذا المبحث على نشأة ومفهومها وكذا استخداماتها وأهم أهدافها.

المطلب الأول:نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية

1- **نشأة قائمة التدفقات النقدية:** قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظة معينة، وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن وفي عام 1961 م أصدرت (AICPA)النشرة المحاسبية حيث أقرت هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأصول المخصصة في تقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن تشملها تقارير المراجع.

وفي عام 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكية (APB)الرأي رقم 03 إذا عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى (قائمة الموارد والاستخدامات).

وفي عام 1971 صدرت النشرة رقم (19) التي أوصت بإلزامية إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها جزءا مكملا للقوائم المالية وإن كان يشملها تقرير المراجع. وإذا هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي، ولكن لأن اتجاه المؤسسة للاقتراض بشكل ضخم في بداية الثمانينيات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي، لذا أوصى معهد المديرين الماليين في عام 1981 باستخدام المنهج النقدي بدلا عن منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة.

وفي عام 1987 م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المعيار المحاسبي (95) والذي بموجبه تم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي.

وفي عام 1992 تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 الصادر في لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC)ضرورة إلزام مؤسسة الأعمال بإعداد قائمة التدفقات النقدية.[1]

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور حيث اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجا يتناسب مع احتياجات المؤسسة ورجال الأعمال في تلك المرحلة وذلك على النحو التالي:

قائمة مصادر الأموال واستخداماتها: تطلبها الرأي رقم 03 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1963 **(American Institution Certified Public Accountants)**

[1]-حسين أحمد دحدوح –**دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية**–مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية وقانونية –مجلد 24- العدد الثاني-دمشق – 2011- ص204-205.

قائمة التغيرات في المركز المالي: تطلبها الرأي رقم 19 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)عام 1971.**(Financial Accounting Standards Baard)**

قائمة التدفقات النقدية: تطلبها المعيار رقم 25 الصادر عن FASBعام 1987 وكذلك المعيار الدولي (07) "قائمة التدفقات النقدية " الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC(**International Accounting Standards Committee**) عام 1992 م بصورته النهائية والتي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المعدة ابتداء من الأول من تموز عام 1994[1]

لقد صدر المعيار المحاسبي الدولي السابع عن لجنة معايير المحاسبية الدولية والخاصة بقائمة التدفقات النقدية والذي مر بمراحل نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: نبذة تاريخية عن المعيار الدولي رقم 07

التاريخ	البيان
1976	07ع: قائمة مصادر استخدامات الموارد المالية
أكتوبر 1977	IAS7 : صدور المعيار قائمة التغيرات في المركز المالي
1979/01/01	بداية سريان المعيار IAS7
جويلية 1992	مسودة العرض 36 ع: قائمة التدفقات النقدية والتي عدلت المعيار IAS7
ديسمبر 1992	صدور المعيار المعدل IAS7 بعنوان قائمة التدفقات النقدية
1995/0/01	بداية تطبيق المعيار IAS7 الصادر سنة 1992 والذي ألغي IAS7الصادر سنة 1977

المصدر: مرازقة صالح-بوهرين فتحية-**المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية**- مجلة الإقتصاد والمجتمع – العدد6 – قسنطينة -2010 ص 85.

2-مفهوم قائمة التدفقات النقدية: قبل التطرق إلى قائمة التدفقات النقدية يجب توضيح بعض المفاهيم التالية:

1-1:النقدية: يقصد بالنقدية عند اعداد قائمة التدفقات النقدية كلا من النقدية بالخزينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية، ويقصد بها في حكم النقدية بالخزينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية

حكمها: بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، ويكون من السهل تحويلها إلى النقدية خلال فترة قصيرة وتكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها مثل: أذونات الخزينة [2]

[1] عبد الناصر شحدة السيد أحمد-**الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وجودة الأرباح** – رسالة تندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة- كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا – عمان- 2008 ص11

[2] طارق عبد العال حمادة-**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان** –الإسكندرية- دار الجامعة لنشر – 2006ص ص 201، 202.

2-1 مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية:

المفهوم الأول: عرفها النظام المحاسبي المالي الجزائري "SCF» من خلال هدفها بحيث: تهدف قائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية وتقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة اثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)[1]

المفهوم الثاني: كما يمكن أن تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في أول الفترة وآخر الفترة[2]

المفهوم الثالث: قائمة التدفقات النقدية هي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة للمشروع والخارجية منه، وبالتالي فهي تقدم معلومات من المتحصلات والمدفوعات النقدية وبالتالي يستطيع المشروع اتخاذ قرارات استثمار النقدية القائمة عن حاجة وتوفير تمويل يكفي لعجز النقدية في الفترات المتوقع حدوث عجز نقدي بها.[3]

المفهوم الرابع: قائمة التدفقات النقدية هي قائمة إجبارية ومكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات ومدفوعات المؤسسة، أي قائمة التدفقات النقدية تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها الشركة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.[4]

ومن خلال مفاهيم السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل لقائمة التدفقات النقدية: وهي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتي هي إلزامية في إعدادها من طرف الشركات باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية لكل فترة، وتظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجية من مدفوعات ومقبوضات وذلك حسب نشاط التشغيلي، التمويلي أو استثماري خلال فترات مالية معينة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية

إن قائمة التدفقات النقدية تكتسي مجموعة من أهمية وأهداف التي يسعى مختلف الأطراف ذات العلاقة للاستفادة منها ومن خلال الآتي سنوضح أهمية وأهداف هذه القائمة مالية.

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 – يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 19- المؤرخ في 25 مارس 2009 ص26.

(2) حجازي محمد عباس – **قوائم التدفقات النقدية الإطار الفكري و التطبيق العلمي** –نهضة مصر لطباعة والنشر وتوزيع – مصر-1998 ص17.

(3) محمد على وهدان وآخرون –**المحاسبة عن التدفقات النقدية**- القاهرة -2009 - ص21 .

(4) بن فرج زوينة ، رحيم حسين –**قائمة تدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطور النظام المحاسبي في الجزائر –** ملتقى دولي يومي 13،14 ديسمبر 2011 ص10.

أولا: أهميتها: وتكمن في:[1]

- ❖ قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا لدورات رئيسية لنشاطها.
- ❖ إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين .
- ❖ قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية.
- ❖ إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة .
- ❖ تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة .
- ❖ تنبأ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

وإضافتا لما سبق تكمن أهميتها في:[2]

- ❖ إن معلومات المستخرجة من التدفقات النقدية لمشروع مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بقدرة المشروع على توليد النقدية واحتياجات المشروع على استخدام هذه النقدية.
- ❖ عندما تستخدم بيانات التدفقات النقدية بالإقران مع باقي البيانات المالية، فإنها تزود المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي المشروع وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكاليف مع الفرص المتغيرة
- ❖ إن معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج التقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة
- ❖ تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية مؤشر لمبالغ، وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية وهي مفيدة كذلك في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي

ثانيا: أهدافها: وتتمثل فيما يلي:[3]

- ❖ يتمثل الهدف الأساسي لأي تقرير المالي في توفير الملائمة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية لترشيد اتخاذ القرارات
- ❖ توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة محددة
- ❖ توفير معلومات وفقا لأساس النقدي عن أنشطة المشروع المختلفة

---

[1] بلعور سليمان – علي بن طيب – **بناء وتحليل قائمة تدفقات الخزينة – ملتقى الدولي حول الإطار المفاهيم لنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية** – جامعة البليدة –أيام 16-17-18 نوفمبر 2011- ص 03.

[2] عبد الناصر شحدة السيد أحمد – مرجع سبق ذكره – ص ص 16 -17.

[3] محمد علي الوهدان وآخرون- مرجع سبق ذكره – ص ص 26-27.

- ❖ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم مقدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل
- ❖ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم مقدرة المشروع على سداد ديونه ومقدرته على توزيع أرباح والحصول على تمويل خارجي
- ❖ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم أسباب الاختلافات بين صافي الدخل (الظاهرة في قائمة الدخل) والتدفقات النقدية المرتبطة (الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية)
- ❖ مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقييم آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية على المركز المالي للمشروع خلال الفترة
- ❖ تفيد في الإجابة على كثير من أسئلة الدائنين والمستثمرين والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة

أما المعيار الدولي رقم 07 فقد أوضح أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتجلى بما يأتي:[1]

- ❖ تزويد مستخدمي القوائم المالية لتقييم مقدرة المؤسسة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها للاستخدام هذه التدفقات النقدية.
- ❖ توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية
- ❖ تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المؤسسة وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولة المنشأة أو يسرها) ومقدرتها على تأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة
- ❖ تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية في توليد النقدية وما يعادلها والمساعدة في تطوير نماذج لتحديد ومقارنة القيمة الحالية لتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية المختلفة
- ❖ استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية غالبا بوصفة مؤشرا لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها مما تفيد أيضا في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

المطلب الثالث: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

وتفيد قائمة التدفقات النقدية داخليا إدارة المشروع وخارجيا المستثمرين والدائنين وغيرهم حيث يكمن استخدامها:

أولا: استخدامات الإدارة: فإدارة المشروع تستخدم قائمة التدفقات النقدية لتقييم موقف السيولة وتحديد سياسة توزيع الأرباح وتقييم آثار القرارات على الاستثمار والتمويل وبالتالي قد تستخدم الإدارة هذه القائمة لتقرير مدى

[1] حسين أحمد دحدوح – مرجع سبق ذكره – ص 2011.

الحاجة لتمويل قصير الاجل لسداد الالتزامات المتداولة ولزيادة أو تخفيض توزيعات الأرباح والتخطيط لاحتياجات الاستثمار والتمويل.[1]

- ❖ كما تستخدمها الإدارة لفحص السيولة وتحديد سياسة التوزيعات وتقييم تأثير القرارات والسياسات المرتبطة بالاستثمار والتمويل، وبعبارة أخرى قد تستخدم الإدارة هذه القائمة لتحديد ما إذا كان التمويل قصير الأجل مطلوبا لسداد الالتزامات الجارية ولتقرير زيادة وتخفيضها التوزيعات ولتخطيط الاستثمار.

ثانيا:استخدامات المستثمرين والدائنين

حيث يستخدم المستثمرين والدائنون هذه القائمة في تقييم مقدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية موجبة وقدرتها على سداد الديون وإجراء توزيعات لأرباح وتقدير مدى الحاجة لتمويل إضافي كما تستخدم القائمة في شرح الاختلاف بين صافي الدخل من واقع قائمة الدخل وصافي التدفقات النقدية تبين الأثر النقدي لأنشطة الاستثمار والتمويل خلال الفترة.[2]

- ❖ أما المستثمرون والدائنون فيحتاجون قائمة التدفقات النقدية لتقييم قدرة المشروع على إدارة التدفقات النقدية لإنتاج تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل وهي اللازمة لسداد التزامات الأسهم وتوزيعها وفوائد الديون وتوفر النقود لتمويل الاستثمارات الإضافية والتوسعات

المبحث الثاني: أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها

تعتبر قائمة تدفقات النقدية من أهم قوائم مالية لتوفرها على معلومات مالية مهمة وتصنف في مجملها إلى 03 أصناف أساسية: أنشطة تشغيلية، الاستثمارية، وتمويلية والتي سنفصل فيها في هذا المبحث إضافة إلى خطوات إعدادها.

المطلب الأول: تبويب قائمة التدفقات النقدية

وحسب المعيار الدولي السابع IAS07 إن عملية تبويب قائمة تدفقات النقدية يكون من خلال ثلاث أنشطة أساسية استغلال واستثمار وتمويل محددة بعمليتين تدفقات داخلة وخارجة لكل نشاط وهذه الأبواب هي:[3]

أولا: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وسنحاول أن نوضح هذه التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال المفاهيم التالية ونذكر منها:

1-المفهوم الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي: [4]

---

[1] محمد علي وهدان و اخرون – مرجع السابق – ص ص 25-26.

[2] نادية سامي خضر – **دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف لتنمية والاستثمار** – مجلة بحوث المستقبل – العدد 22 –الإصدار 04- كلية الحدباء الجامعية – العراق- 2008 ص 127 .

[3] بن خليفة حمزة –دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة- تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم تسيير- تخصص محاسبة – جامعة محمد خيثر بسكرة – 2012/2011 – ص 16.

[4] مفلح محمد عقل – مقدمة في الإدارة المالية وتحليل المالي – مكتبة المجتمع العربي لنشر وتوزيع- الأردن -2009- ص 276.

- ❖ صافي الدخل النقدي للفترة
- ❖ النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات
- ❖ النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع
- ❖ النقد المدفوع للضرائب
- ❖ النقد المدفوع على المصاريف المختلفة

المفهوم الثاني: هي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل:[1]

- ❖ المتحصلات من العملاء، والمتحصلات من إيرادات ودخول أخرى مثل الفوائد(+)
- ❖ مدفوعات للموردين والعاملين، المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب(−)

المفهوم الثالث: هي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، وتشمل الأثر النقدي للعمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد وقياس صافي الربح حيث تشمل التدفقات النقدية الداخلة: المتحصلات النقدية مقابل السلع المباعة للعملاء والخدمات المؤدة لهم وإيراد الفوائد المحصلة وتوزيعات الأرباح تتسلمها المنشأة كعائد على السلع والاستثمار في الأوراق المالية وحصيلة بيع الأوراق المالية كما تشمل تدفقات الخارجية: المدفوعات لفرض سداد الأجور وسداد ما تحصل عليها المنشأة من سلع وخدمات ومدفوعات الفوائد والضرائب والمدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض الإنجاز .[2]

فالتدفقات النقدية التي تنشأ في أنشطة التشغيل تتمثل بصفة رئيسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة لمدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة ومن أمثلة ذلك:[3]

1. المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم الخدمات.
2. المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.
3. فوائد دائنة محصلة نتيجة إقراض الغير.
4. متحصلات نقدية من دعاوي قضائية.
5. مدفوعات نقدية للعاملين أو النيابة عنهم الأجور والمزايا النقدية والعينية وغيرها، المقبوضات والمدفوعات النقدية وإلى منشأة التأمين عن الأقساط والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى.
6. المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل.

2-أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية تعكس الأثر النقدي لكافة نشاطات المشروع خلال الفترة المالية مع إظهار نوع هذا الأثر، هل يمثل تدفق نقدي داخل المشروع أو تدفق نقدي خارج من المشروع وتحديد نقاط القوة

---

[1] طارق عبد العال حماده – مرجع سبق ذكره – ص 76.

[2] محمد علي وهدان – مرجع سبق ذكره – ص 53.

[3] بن خليفة حمزة – مرجع السابق – ص 17.

والضعف من حيث قدرة المشروع على توليد النقدية لاستخدامها في سداد الالتزامات وتمويل توسعات وتوزيع الأرباح على المدى القصير ويتم تحديد الأثر النقدي في أول المدة ورصيدها في آخر الفترة، وكذلك التحقق من عرض استمرارية والمساعدة بالتنبؤ بالتدفقات لمعالجة فائض أو العجز المتوقع.[1]

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد القروض كما تستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية.[2]

وتساعد بيانات التدفق من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية لشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي و سداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.[3]

ثانيا: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: ولها عدة مفاهيم من بينها:

1-المفهوم الأول: الأنشطة الاستثمارية: وهي تشمل عمليات اقتناء أو بيع أو تخزين الأصول طويلة الأجل والاستثمارات المالية طويلة الأجل كما تشمل عمليات اقراض النقود ثم تحصيلها.[4]

المفهوم الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:[5]

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومن أمثلة عليها ما يلي:

- ❖ النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
- ❖ النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.

---

[1] طارق عبد العال حماده- مرجع سبق ذكره – ص 24.

[2] المرجع نفسه – ص 186.

[3] بن خليفة حمزة – مرجع السابق – ص 18.

[4] أحمد محمد العداسي – **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** – دار الإعصار العلمي لنشر والتوزيع – الأردن – 2011-ص 51.

[5] مفلح محمد عقل – مرجع سبق ذكره – ص 276.

❖ المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

المفهوم الثالث: وهي تعبر عن الزيادة أو النقصان في الأصول طويلة الأجل المتاحة للمؤسسة إن شراء أو بيع أصول المصنع مثل الأراضي أو المباني أو المعدات هو نشاط استثماري مثل شراء أو بيع الاستثمارات المالية في أسهم وسندات الشركات الأخرى ويعتبر التدفق السالب(الخارج) الناتج عن الاستثمار مصدر قوة للمؤسسة وذلك يعود إن الشركة التي تقوم بالاستثمار في آلات ومعدات لتزيد من طاقتها الإنتاجية وتزيد من مخزون المنافع المستقبلية بينها بيع الأصول لتوفير نقدية لسداد الالتزامات المطلوبة منها يؤدي إلى تخفيض المخزون.[1]

2-أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تستخدم التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو والانكماش المستقبلية وصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نموا مستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة، وعلى لعكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسيير أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يمثلا إحتمال إنخفاض صافي الدخل في المستقبل.

ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار هامة لمستخدمي القوائم المالية حيث يوفر لهم معلومات عن:

- قيمة ما أنفقته المؤسسة عن الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل.
- قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة أو لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات نمو في المستقبل.
- الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكذلك الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى والنقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر إحتمال إنكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.[2]

توفير معلومات مفيدة عن الأنشطة الاستثمارية بحيث تعكس سياسة أداء المؤسسة سواء كانت توسعية أو انكماشية فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يعد مؤشرا جيدا على السياسة التوسعية ونموا متزايد في الأنشطة الاستثمارية.[3]

---

[1] جميل مثنى محمد عبد الله – أحمد عوض العيسائي – **قائمة التدفقات النقدية الإعداد والتحليل** – جامعة عدن كلية العلوم الإدارية – قسم المحاسبة – 2007- ص ص 6-7.

[2] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره – ص ص 20-21.

[3] شادولي أيوب – **قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات** – مذكرة تندرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية – تخصص محاسبة ومالية –كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم تسيير – جامعة الجيلالي بو نعامة خميس خنشلة – 2016- ص 9.

ثالثا: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وهناك عدة مفاهيم لها ونذكر منها ما يلي:

1-المفهوم الأول: تشمل اقتناء موارد أو إرجاع موارد لأصحاب الملكية في المشروع وتوزيع عائد عن استثماراتهم والحصول على موارد من الدائنين وسداد الأموال المقترضة أو الالتزامات الأخرى ويتم تقسيمها إلى تدفقات نقدية داخلة وخارجة. وتشمل التدفقات النقدية الداخلة المتحصلات من إصدار أسهم وسندات أو أي مصدر تمويل أخر (الإقراض طويل الأجل). بينما تشمل التدفقات النقدية الخارجة المدفوعات في شكل توزيعات الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية لأصحابها أو سداد القروض طويلة الأجل.[1]

المفهوم الثاني: وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة. ويبنى على هذا الوصف ما يلي:[2]

- ❖ أنشطة تدفقات التمويل تشمل الحصول على الموارد من ملاك المؤسسة (مثل إصدار أسهم).
- ❖ أن أنشطة التمويل تشمل أيضا الحصول على الموارد من خلال الاقتراض من الغير (قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل) وبالطبع عمليات سداد تلك القروض.

المفهوم الثالث: وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم ومن أمثلة ذلك ما يلي:[3]

- ❖ النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال
- ❖ النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل
- ❖ النقد المتحصل من القروض وتسهيلات البنكية
- ❖ النقد المدفوع على توزيع الأرباح
- ❖ النقد المدفوع لتسديد السندات
- ❖ النقد المدفوع لتسديد القروض وتسهيلات البنكية

2-أهمية التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التمويلي:

تستخدم التدفقات النقدية من الأنشطة التمويل كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات الأرباح على المساهمين.[4]

---

[1] محمد على وهدان وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص 39.

[2] عبد الوهاب نصر – **القياس والإفصاح المحاسبي وفق للمعايير المحاسبية العربية و الدولية** – الدار الجامعية لنشر – الإسكندرية -2007 ص 186 .

[3] مفلح محمد عقل – مرجع سبق ذكره – ص ص 276-277.

[4] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره ص 22.

وتتبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية وتتعلق بالأمور التالية:[1]

- ❖ التعرف على مصادر التمويل التي تحصلت عليها المؤسسة خلال الفترة سواء كانت في شكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من هذه المصادر باستخدام القروض قصيرة الأجل، وعلى سبيل المثال فإن تمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية.
- ❖ التنبؤ باحتياجات المنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية،
- ❖ التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات وتوزيعات الأرباح وغيرها.

-توضح سياسة المؤسسة في تمويل أنشطتها (الهيكل المالي) حيث اعتمادها على مصادر داخلة من حقوق ملكية أو على مصادر خارجية من الاقتراض، كما أنها تبين الحق الأقصى من الاقتراض الذي يمكن أن تتعرض فيه المؤسسة إلى خطر الإفلاس المالي نتيجة للسياسة الوهمية المبالغ فيها فالإقراض دون أدنى مبرر.[2]

[1] أمين السيد أحمد لطفي – **التحليل المالي لأغراض التقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة** – دار الجامعة لنشر – الإسكندرية –2005 – ص 287.

[2] شادولي أيوب – مرجع سبق ذكره – ص 10.

جدول رقم (02): بيان تصنيف التدفقات النقدية على أساس طبيعة النشاط

التدفقات النقدية	تشغيل	استثمار	تمويل
الداخلة	متحصلات من بيع بضائع. متحصلات من أداء خدمات. متحصلات من بيع أوراق مالية بغرض المتاجرة. تحصيل إيراد فوائد على القروض للغير. تحصيل كربونات استثمار في أسهم. تحصيل تعويضات في شركة التأمين. استرداد ضرائب الدخل ما لم تكن خاصة بأنشطة الاستثمار أو التمويل. متحصلات نقدية لعقود محتفظ بها لأغراض المضاربة.	متحصلات قروض وبيع الأدوات المالية المدينة. متحصلات من بيع أدوات حق الملكية للمؤسسة الأخرى. متحصلات عوائد استثمارات في حق ملكية للمنشأة الأخرى. متحصلات من بيع أصول ثابتة ملموسة. مقبوضات من عقود أجلة ومقايضة ومستقبلية واختيارية.	متحصلات من إصدار أسهم. متحصلات من إصدار سندات قصيرة أو طويلة الأجل. النقدية المقيدة لاستخدام في الأجل الطويل.
الخارجة	المدفوعات للموردين. المدفوعات للعمال والموظفين ضرائب مسدد. سداد فوائد للغير. سداد قروض ديون ثمن أدوات مالية بغرض متاجرة. سداد أقساط تأمين وسداد ضرائب الدخل مقبوضات من عقود محتفظ بالأغراض المضاربة	منح قروض للغير. سداد مقابل اقتناء أدوات مالية للمنشأة الأخرى. سداد ثمن شراء أدوات حق الملكية في منشأة أخرى. سداد ثمن شراء آلات ومعدات وأصولُ ثابتة أخرى. مدفوعات نقدية لشراء عقود أجلة وعقود مستقبلية وعقود خيارات ومقايضة.	سداد توزيعات على المساهمين. سداد ثمن شراء أسهم الخزينة. إعادة سداد أصل الدين (رد السندات والقروض). سداد مقابل استراد أسهم. سداد مقابل تخفيض الالتزام التمويلي.

مصدر: عبد الوهاب نصر –**القياس والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة العربية و دولية**–دار الجامعة لنشر– الإسكندرية– 2007 ص ص 186-187.

شكل رقم (1): التدفقات النقدية مصنفة على أساس النشاط

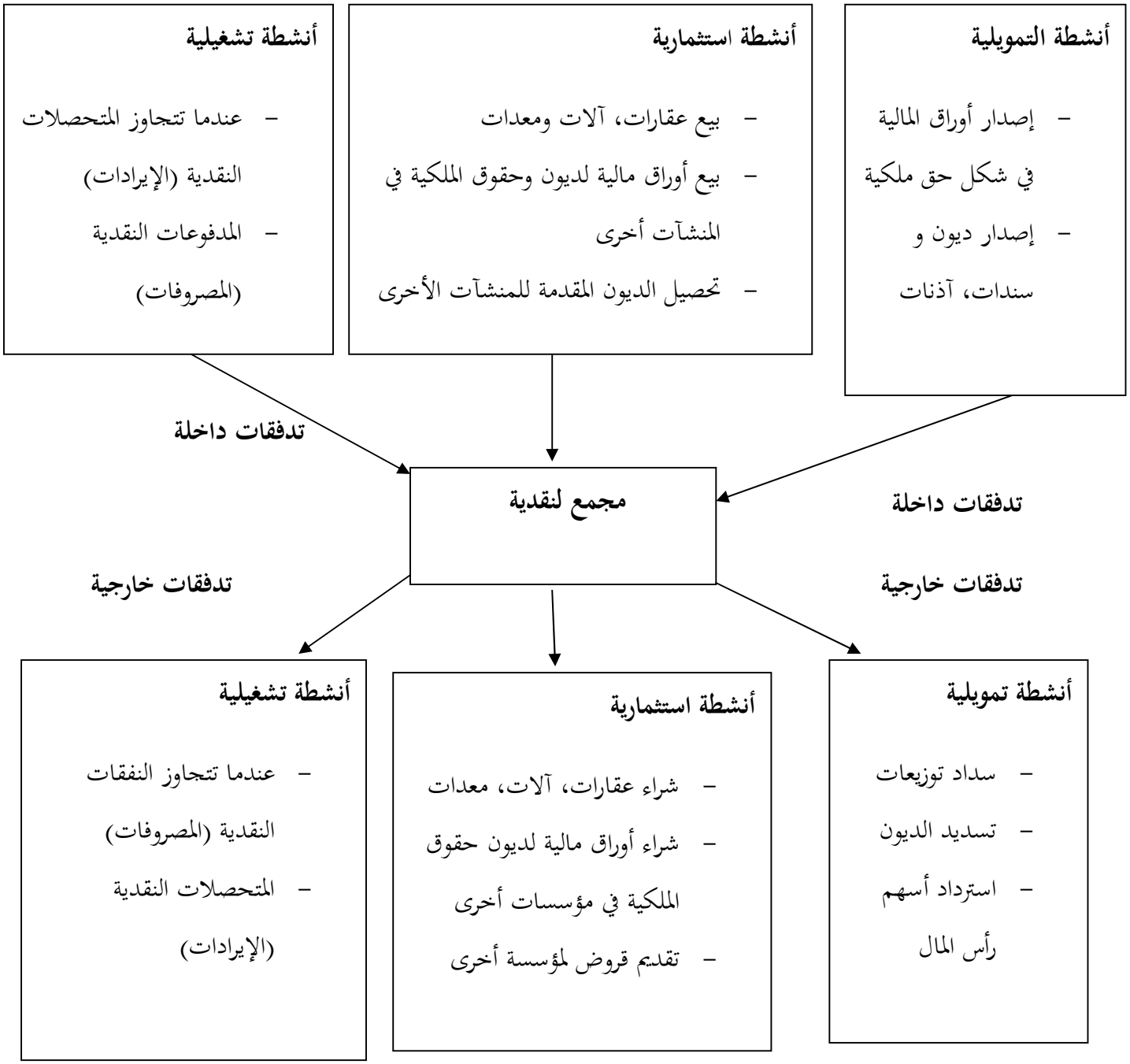

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي – **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية** – دار الثقافة– الإسكندرية–2007 ص 139.

المطلب الثاني: مصادر و خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية

من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب أن تتوفر على مجموعة من المصادر والمتمثلة أصلا في قائمة المركز المالي مقارنة (ميزانيتين) وقائمة الدخل وبعض المعلومات الإضافية المتحصل عليها من السجلات والتقارير المالية، بالاعتماد أيضا على خطوات الثلاث وهي تحديد التغير في النقد، وتحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالإضافة إلى تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارية والتمويلية.

أولا: مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية

قبل الحديث عن طرق إعداد والخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفق النقدي لابد لنا من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توفرها لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهي :ميزانيتين عموميين مقارنتين و قائمة الدخل للفترة المالية الحالية ، ومعلومات إضافية معينة ، وهذا وتعد قائمة التدفق النقدي بطريقتين (المباشرة والغير مباشرة)وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الثانية فإن النتيجة واحدة ، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن النشاط التشغيلي وتستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من طريقتين ، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وتمويلية وهو نفسه.[1]

يطلب إعداد هذه القائمة توفر قائمتي مركز المالي المالي لبداية الفترة ونهايتها، والتي تتم عنها قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الدخل لتلك الفترة، وكذى بعض المعلومات الإضافية التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للشركة.

وسبب الحاجة للميزانيتين وقائمة الدخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمؤسسة في لحظة معين وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في البنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانيتين، أما سبب الاكتفاء بقائمة الدخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعنى على أساس تراكمي وتمثل سجلا للفترة التي تستعملها.[2]

ثانيا: خطوات إعداد التدفقات النقدية

ويتم إعداد هذه القائمة حسب الخطوات التالية:

- ❖ تحديد صافي التدفقات النقدية لكل نشاط من الأنشطة التي تحتويها القائمة
- ❖ تحديد صافي التدفق للفترة بتجميع صافي التدفقات النقدية(سالبا أو إيجابيا) للأنشطة الثلاثة التي تحتوها القائمة.

---

[1] مؤيد راضي خنفر – غسان فلاح المطارنة – **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)** – دار المسيرة لنشر و التوزيع – 2006- ص 198.

[2] مفلح عقل – مرجع سبق ذكره – ص 277.

- ❖ تحديد صافي النقد في نهاية الفترة، وذلك بإضافة النقد في أول الفترة إلى صافي التدفق النقدي للفترة، والمستخرج في البند السابق.
- ❖ التأكد من أن صافي النقد المستخرج من البند السابق يساوي صافي النقد الظاهر في الميزانية في نهاية الفترة.

يقوم المحاسب بتجميع المعلومات بعد إتباع الخطوات التالية :[1]

- ❖ إيجاد التغير في النقدية: ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها.
- ❖ رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية: ويتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان تمهيدا لاستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.
- ❖ احتساب التدفقات من النشاط التشغيلي: وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة لمستخدمة في إعداد القائمة سواء كانت الطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- ❖ احتساب التدفقات من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: حيث يتم المقابل بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط.
- ❖ استخراج صافي التدفقات النقدية: ويتم من خلال جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة (التشغيلية،الاستثمارية، لتمويلية) وهو ما يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث بجمع الرصيد وما يعادلها أول المدة ليتطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.
- ❖ تظهر الممارسة المحاسبية طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما:

1- الطريقة المباشرة

2- الطريقة الغير مباشرة

المبحث الثالث: أهم الطرق والمشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

سنتطرق في هذا المبحث من خلال توضيح طرق حساب قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة والغير مباشرة) وأهم مميزاتها بالإضافة إلى بعض الصعوبات التي تندرج في بعض عناصر التدفقات النقدية من خلال أنشطتها أو طريقة تبويبها كتصنيف بعض عناصر في منشأة ما ضمن التدفقات التشغيلية وفي منشأة أخرى ضمن التدفقات الاستثمارية وهذا ماسنوضحه في المطلب الثاني.

[1] مؤيد راضي خنفر – غسان فلاح المطارنة – مرجع سبق ذكره – ص ص 201-202.

المطلب الأول: طرق حساب قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة والغير مباشرة)

تظهر الممارسة المحاسبية طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما:[1]

1-الطريقة المباشرة

2-الطريقة الغير مباشرة

حيث ينحصر الاختلاف بين الطريقتين في نتائج قياس التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، أما الأنشطة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية فلا تختلف طريقة إعدادها وفق الطريقتين، سواء استخدمنا الطريقة المباشرة أو الغير مباشرة فإن كليهما تتوصلان إلى نتيجة نفسها.

إلا أنهما في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل الرقم النهائي ونبين فيما يأتي شرحا موجزا لمضمون الطريقتين.

1-الطريقة المباشرة:

تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل إجمالي بالنسبة إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة.

إذ يتم تحويل كل رقم موجود في القائمة الدخل مباشرة من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الاستحقاق النقدي ولذلك سميت هذه الطريقة بالطريقة المباشرة. ويمكن تحويل الأرقام الواردة في قائمة الدخل والمعدة وفق أسس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغيرات في أرصدة بعض حسابات الميزانية.

-كما تقوم هذه الطريقة بالإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية.

ولتشغيل هذه الطريقة يجب مراعات ما يلي:[2]

- ❖ أنها توفر معلومات قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، الأمر الذي لا يكون متاحا باستخدام الطريقة غير مباشرة.
- ❖ وفقا لهذه الطريقة يمكن الحصول على معلومات عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية، إما من السجلات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، أو عن طريق تعديل المبيعات والبنود الأخرى في قائمة الدخل.

ويمكن عرض معادلة تحويل معظم القيم الظاهرة بالقائمة الدخل من أساس الاستحقاق لأساس النقدي لأغراض تطبيق الطريقة المباشرة على النحو التالي:

---

[1] حسين أحمد دحدوح – مرجع سبق ذكره – ص ص 215- 216.

[2] عبد الوهاب نصر علي – **القياس والإفصاح المحاسبي** – الدار الجامعية لنشر – الإسكندرية -2007- ص ص 189-191.

أساس الاستحقاق	يضاف	يطرح	الأساس النقدي

*صافي المبيعات من الفترة+ رصيد العملاء أول الفترة-رصيد العملاء نهاية الفترة=النقدية المحصلة من العملاء

تكلفة المبيعات	*مخزون نهاية الفترة *رصيد الموردين أول الفترة	*الإهتلاك *مخزون بداية الفترة *رصيد الموردين أخر الفترة	النقدية المسددة للموردين
المصروفات التشغيلية	*مصروفات مقدمة نهاية الفترة *مصروفات مستحقة أول الفترة	*الإهتلاك *ديون معدومة *مصروفات مقدمة أول الفترة *مصروفات مستحقة آخر الفترة	مصاريف تشغيلية مسددة

-وأنه إيجازا يمكن القول وببساطة أن القيم الظاهرة بقسم التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في ظل الطريقة المباشرة هي قيم محسوبة وليست القيم الظاهرة كأرصدة حسابات.

وسنوضح من خلال الجدول التالي شكل قائمة تدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية وفقا لهذه الطريقة

جدول رقم(03): جدول سيولة الخزينة (تدفقات النقدية الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة الأخرى			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –قرار مؤرخ 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليوا 2008 –**يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 19-المؤرخة في 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25 مارس 2009-ص 35.

***مميزات وعيوب الطريقة المباشرة:**

أ-مميزات الطريقة المباشرة: أوصى المعيار الدولي السابع المنشاة بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى إتباعها نفس المنهج في عرض التدفقات النقدية للأنشطة المختلفة عبر المقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة.[1]

-ونلخص من ذلك أن طريقة المباشرة تفيد في الحصول على المعلومات حول إجمالي التدفقات النقدية، كما أنها تبين كلا من متحصلات النقدية المدفوعات النقدية كما أنها تكشف عن المعلومات الأكثر تفصيلا تفيد في اتخاذ القرارات إجراءات تقديرات تتعلق بالمستقبل.[2]

كما أن توفير معلومات عن المصادر الأساسية للمتحصلات النقدية والاستخدامات الأساسية للمدفوعات النقدية يساعد أكثر على تقدير:[3]

*قدرة الشركة على تجميع النقدية من أنشطتها التشغيلية كافية للوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

*قدرة الشركة على إعادة الاستثمار في عملياتها التشغيلية.

*قدرة الشركة على دفع توزيعات أرباح نقدية للملاك.

ب-عيوب الطريقة المباشرة:

يعد العائق الأساسي لطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلا من ذلك فهي تفصح عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية كما أنها تحتاج لجهد إضافي لإعدادها لتدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي يكون سببا لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة.

2-الطريقة الغير مباشرة:

والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول غير المتداولة خلال السنة المالية، وبإضافة قيمة إهتلاك الأصول الغير متداولة ومبلغ إضفاء الأصول الغير ملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير متداولة أو الاستثمارات المالية.[4]

---

[1] مؤيد راضي خنفر – غسان فلاح المطارنة – مرجع سبق ذكره – ص 200.

[2] محمد على وهدان وآخرون – مرجع سبق ذكره –ص 63.

[3] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره – ص 28

[4] محمد أبو نصار- جمعة حميدات – **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية و العلمية)** – طبعة الثالثة – المكتبة الوطنية لنشر – عمان – 2008 – ص 101.

-ويمكن استخراج النقد من العمليات بهذه الطريقة بعد إضافة المصروفات الغير نقدية الإهتلاكات في صافي الربح وتحديد عناصر رأس العامل كما يلي:[1]

1-النقد من العمليات التشغيلية:

صافي الربح (النتيجة صافية)

+المصروفات الغير نقدية(الإهتلاك)

+العناصر التالية:

النقص في الذمة المدينة

النقص في المخزون

النقص في المصاريف المدفوعة مقدما

الزيادة في دائنين

الزيادة في مصاريف مستحقة الدفع

(-) العناصر التالية:

الزيادة في الذمم المدينة

الزيادة في المخزون

الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدما

النقص في الدائنين

النقص في مصاريف مستحقة الدفع

النقص في الدائنين

النقص في المصاريف المستحقة الدفع

+ ضريبة الدخل المدفوعة

=صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

-ومنه إن التدفقات الناتجة من الأنشطة التشغيل يتم التوصل إليها بموجب الطريقة الغير مباشرة على النحو التالي:

[1] دريد كامل الشبيب- **الإدارة المالية المعاصرة** – طبعة الثانية –دار المسيرة – عمان – 2009-ص 127.

جدول رقم(04): جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة)

الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
صافي نتيجة السنة المالية (صافي الربح)			
تصحيحات من أجل:			
-الإهتلاكات والأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين والديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة من النشاط(أ)			

المصدر:الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية –قرار مؤرخ 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليوا 2008 –**يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 19-المؤرخة في 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25 مارس 2009-ص 36.

مميزات و عيوب الطريقة الغير مباشرة:

أ/مميزات الطريقة الغير مباشرة:

-إن المزايا الأساسية لها أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل و صافي الدخل النقدي من النشاطات التشغيلية و تستخدم في ذلك العلاقات ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحضير التدفقات النقدية، كما أنها تجعل مستخدم المعلومات المحاسبية أكثر قدرة على الربط بين صافي الدخل المحاسبي و بين التدفقات النقدية التشغيلية لأن عملية الحساب تبدأ برقم صافي دخل المحاسبي و بذلك يكون مستخدم المعلومات المحاسبية في وضع أفضل لتقدير

الربحية بالإضافة إلى أن تطبيق الطريقة الغير مباشرة سيكون أقل تكلفة لأن على البيانات المطلوبة لتسويات متاحة حاليا في السجلات المحاسبية.[1]

-وكذلك من أهم مزايا الطريقة المباشرة: أنها تمكن مستخدم القوائم المالية من فهم أعمق وأشمل للعلاقة بين صافي الربح(الخسارة) المنشأة وتدفقاتها في نفس الوقت. ولتوضيح فإن سداد المصروفات يظهر كمدفوعات ويطرح في نفس الوقت من المتحصلات النقدية وبهذه الطريقة يستطيع مستخدم القوائم المالية الوقوف على المدفوعات والمتحصلات النقدية خلال الفترة المحاسبية.[2]

ب/عيوب الطريقة الغير مباشرة:

وتتمثل في مجملها في:[3]

1-يعد العائق الأساسي لطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات من الأنشطة التشغيلية، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإرادات الأخرى والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب.

2-الصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول إلى النقدية من العمليات.

كما يمكن تبيان الطريقتين من خلال الشكل التوضيحي الآتي:

[1] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره – ص 31.

[2] عبد الوهاب نصر –مرجع سبق ذكره – ص 192.

[3] بن خليفة حمزة – نفس المرجع – ص 31.

الشكل رقم (02): الطريقة المباشرة والطريقة غير مباشرة

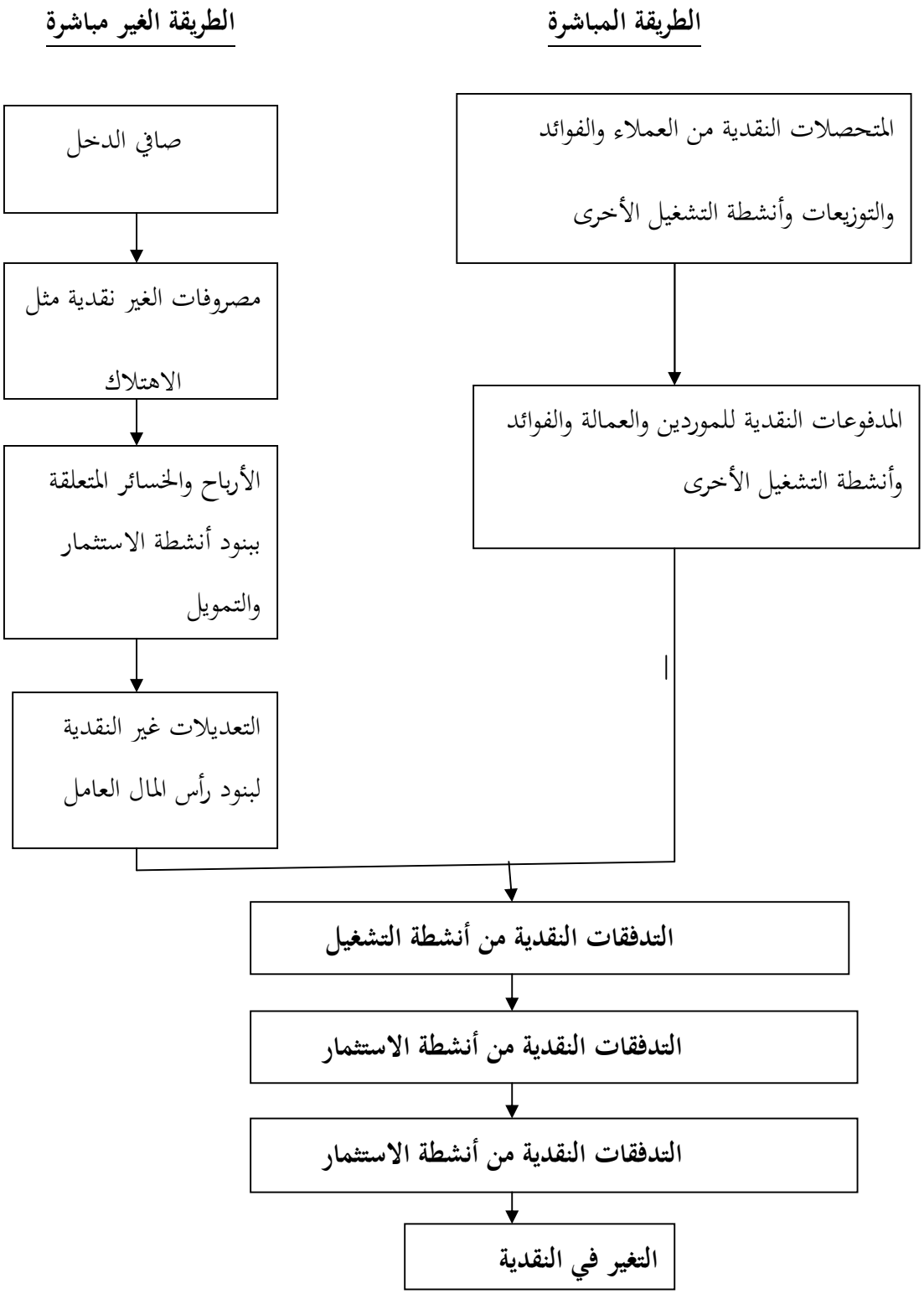

المصدر: طارق عبد العال حماد-التقارير **المالية (أسس الإعداد والعرض وتحليل)**-الدار الجامعية لنشر وتوزيع-الإسكندرية-2000 ص261.

جدول رقم (05): أوجه الاختلاف بين طريقة مباشرة والغير مباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة الغير مباشرة
(1) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية.	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس النقدي (التدفقات النقدية من التشغيل).
(2) الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذا أوجه استخدامها الأساسية.	إبراز العلاقة بين الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.
(3) معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات الغير نقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: طارق عبد العال حماد-تحليل **القوائم المالية (لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان)** -الدار الجامعة لنشر وتوزيع – الإسكندرية -2006 ص200.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن الاختلاف حسب الطريقتين المباشرة والغير مباشرة يكمن في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية فقط بينما الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهيا نفسها بالنسبة لكلا الطريقتين.

3/ تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارية والتمويلية:

إن التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية من ناحية الطريقة المطبقة عليها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في تبقى نفسها من ناحية عناصرها الأساسية إلا أنها تختلف من حيث الأنشطة والتي سنوضحها من خلال الآتي:

1/3-التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وهي تلك التدفقات الناتجة عن النشاط الاستثماري وتشمل:[1]

- ❖ شراء الأوراق المالية الخاصة بشركات أخرى التدفق النقدي=رصيد الاستثمارات المالية أخر المدة –رصيد الاستثمارات المالية أول المدة ويمثل الفرق تدفق مالي خارج.
- ❖ الإقراض للغير يمثل تدفق نقدي خارج من النشاط الاستثماري إما تحصيل أقساط الإقراض للغير فتمثل تدفق نقدي داخل من نشاط استثماري.
- ❖ شراء وبيع الأصول الثابتة: شراء الأصول الثابتة وهو الفرق بين الأصول الثابتة أخر المدة ورصيد الأصول الثابتة أول المدة بعد استبعاد تكلفة الأصول المباعة ويمثل الفرق ثمن شراء الأصول الثابتة ويعتبر نقدا خارج.
- ❖ وبيع الصول الثابتة والتدفق النقدي الناتج عن بيع الأصول الثابتة يمثل فقط في ثمن بيع الأصول المباعة الذي يمثل تدفق نقدي داخل.

بالإضافة إلى العناصر السابقة لتدفقات النقدية الاستثمارية يوجد أيضا:

- ❖ المقبوضات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المعنوية والمالية.
- ❖ والمدفوعات عن عمليات إقتناء التثبيتات المالية والمعنوية.
- ❖ الفوائد التي تم تحصيلها من التو ضيفات المالية.
- ❖ الحصص والأقسام المقبوضة من النتائج المستلمة.

2/3-التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وتتمثل في:[2]

- ❖ إصدار أسهم رأس المال (زيادة رأس المال) أثناء الفترة ويمثل تدفق داخل.
- ❖ إصدار سندات أثناء الفترة ويمثل تدفق نقدي داخل.
- ❖ إصدار أوراق دفع طويلة الأجل ويمثل تدفق داخل.

وكذلك التدفق النقدي من أنشطة التمويلية:

أ/النقد الناجم عن الزيادة في رأس المال.

+الزيادة في علاوة الإصدار

ب/مدفوعات الأرباح الموزعة=

الأرباح المقترحة توزيعها في بداية السنة

(1) أحمد محمد العداسي – مرجع سبق ذكره – ص 56.

(2) نفس المرجع و الصفحة .

-الأرباح المقترح توزيعها في نهاية السنة

+الأرباح المقترح توزيعها خلال السنة

ج/التدفق النقدي من القروض=

رصيد القروض في نهاية السنة

-رصيد القروض في بداية السنة.

جدول رقم (06): صافي التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمار:			
المحسوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عملية التنازل عن التثبيتات عينية أو معنوية			
المحسوبات عن إقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية			
الحصص والأقسام المقبوضة من النتائج المستلمة			
صاف تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية–قرار مؤرخ 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليوا 2008 –**يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 19-المؤرخة في 28 ربيع الأول 1430 الموافق ل 25 مارس 2009-ص 35.

-ولتوضيح الشكل النهائي لجدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) لطريقتين المباشرة والغير المباشرة نلاحظ الملحق رقم 01.

المطلب الثاني: المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

توجد مجموعة من الصعوبات من خلال إدراج بعض عناصر تدفقات النقدية من خلال أنشطتها أو طريقة تبويبها والتي سنوضحها من خلال ثلاث فروع وهي:

أولا: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود الغير عادية وضرائب الدخل

1-1 التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية:

يتطلب المعيار رقم (07) بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ما يلي:

-يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ عن العمليات بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة التي تنشر بموجبها القوائم المالية. وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية السائدة في تاريخ التدفق النقدي.

- يجب ترجمة التدفقات النقدية من المؤسسة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتواريخ التدفقات النقدية.

-كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة التي تنتج عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية وتدفقات النقدية، ولكن يجري الإبلاغ عن أثار التغيرات في سعر الصرف للعملة الأجنبية وما يعادلها المحتفظ بها او التي تستحق بعملة أجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها.[1]

2-1 البنود غير عادية:

قد تحقق المنشأة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المنشأة لنشاطها العادي وتتصف هذه الإيرادات أو المصروفات بالانتظام لذا يطلق عليها البنود غير عادية مثل: التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة أو تتكبدها نتيجة أحداث مفاجأة قد أصابتها.

ويجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود الغير العادية، ويتم التبويب حسب نشأة هذه البنود إلى أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل، ويساعد الإفصاح المستقل عن هذه البنود مستخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وأثارها على تدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة، وتكمل هذه الإفصاحات ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن بعنوان "صافي الربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية".[2]

---

[1] محمد أبوا نصار – جمعة البترا – مرجع سبق ذكره – ص ص 102-103.

[2] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره – ص35.

1-3 ضرائب الدخل

تصنف ضريبة الدخل المدفوعة باعتبارها نشاط تشغيلي إلا إذا كان من الممكن تحديد الجزء المدفوع والمتعلق بالنشاط التمويلي أو استثماري فتصنف في هذه الحالة حسب نوع النشاط المدفوعة من أجله.

ثانيا: الفوائد والأرباح والاستثمار في الشركات التابعة

1-1 الفوائد والأرباح

يجب الإفصاح عن كل الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والمدفوعة في موضع منفصل في القائمة، كما يجب تبويب هذه البنود بطريقة متسقة من فترة لأخرى كبنود خاصة بالأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية.

وكما يجب الإفصاح على إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسبيا كمصروف بقائمة الدخل أو رسملتها طبقا للمعالجة البديلة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون «تكاليف الإقراض".

-وعادة ما تقوم المؤسسات المالية بتبويب الفوائد المدفوعة والفوائد والأرباح الأسهم المحصلة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومع ذلك فلا يوجد إجماع على كيفية تبويب مثل هذه التدفقات النقدية بالمنشات الأخرى.

إذ يمكن تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد أرباح الأسهم المحصلة كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالمشروع. وكطريقة بديلة فإنه يمكن إعتبار الفوائد المدفوعة متعلقة بالأنشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال. ويمكن إعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات.

-ومن الجائز تبويب أرباح الأسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل، كطريقة بديلة يجوز تبويب تلك التوزيعات ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المؤسسة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية.

2/الفوائد المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة: يسمح المعيار ببديلين لتصنيف شريطة الثبات في المعالجة

-يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.

-كمعالجة بديلة يمكن كتصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.

3/توزيع الأرباح المدفوعة (dividends): يسمح المعيار ببديلين لتصنيف شريطة الثبات في المعالجة

-يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد

-المعالجة بديلة يمكن تصنيفها كأحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة الأنشطة التشغيلية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المؤسسة على الدفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.[1]

1-2 الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة ومشتركة

-في حالة إستخدام حقوق الملكية أو التكلفة للمحاسبة عن الاستثمار في المؤسسات التابعة أو الزميلة، فإنه على المستثمر أن يقتصر عند التقرير بالقائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي تحدث بينه وبين المؤسسة المستثمر فيها، من أمثلة ذلك أرباح الأسهم النقدية والدفعات المقدمة.

-إذا كانت المؤسسة تستخدم في الإفصاح عن حصتها في مشروع مشترك (أنظر في المعيار المحاسبي الدولي الحادي والثلاثون «التقرير المالي عن الحصص من المشروعات المشتركة") التي تستخدم طريقة البيانات الموحدة المتناسبة فإن عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية الموحدة عن نصيبها في التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع.وإذا كانت المؤسسة تستخدم طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن حصتها في مشروع مشترك، فإنه يجب عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية عن تلك التدفقات النقدية الناشئة بسبب الاستثمار في المشروع المشترك، وكذلك التوزيعات الأولية ومدفوعات أو متحصلات تتم بينها وبينها وبين المشروع المشترك.[2]

-كما يجب عرض مجموعة من التدفقات النقدية الناجمة عن شراء أو بيع المؤسسات التابعة وغيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى بشكل منفصل وتصنف ضمن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمارية.

-ويجب الإفصاح وبشكل إجمالي عن عمليات شراء والبيع الشركات التابعة أو غيرها من الوحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة وربما يتعلق بالبنود التالية:[3]

أ/تكلفة شراء المؤسسات التابعة والمؤسسات الأخرى، وقيمة بيع الاستثمارات في تلك المؤسسات.

ب/التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات شراء وبيع تلك الشركات.

ج/مبلغ النقدية والنقدية المكافئة في المؤسسة التابعة وغيرها من وحدات الأعمال التي تستثمر بها المؤسسة والتي تم شراءها أو التخلص منها.

---

[1] محمد أبوا ناصر – جمعة حميدات -مرجع سبق ذكره -ص 104.

[2] WWW.Infotechaccountants.IAS7- la dernier consente:22/05/2018 –p 12of 24.

[3] محمد أبوا نصار – جمعة حميدات – مرجع سبق ذكره – ص ص 104 -105.

د/قيمة الأصول والالتزامات غير النقدية وما يعادلها في المؤسسة التابعة وغيرها من وحدات الأعمال التي تستثمر بها المؤسسة والتي تم شرائها أو التخلص منها، ملخصة حسب الفئات الرئيسية.

ثالثا:الإفصاح بواسطة معيار التدفقات النقدية والمعاملات الغير نقدية

1-1 الإفصاح بواسطة التدفقات النقدية

هناك بعض المعلومات الإضافية قد تكون مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية لتوفير نظرة صائبة عن السيولة والقدرة على سداد للمؤسسة ، ولذلك يضع المعيار المحاسبي الدولي رقم(07) قائمة التدفقات النقدية –إفصاحات أخرى مطلوبة أو في بعض الحالات يكون موصى بها:

1/إفصاحات مطلوبة:

مقدار أرصدة النقدية وما في حكمها الهامة التي تحتفظ بها المؤسسة وغير متاحة بواسطة المجموعة ، مع تعليق الإدارة عليها . ومثال ذلك: وجودمؤسسة تابعة تعمل في دولة أجنبية وتوجد رقابة أو قيود قانونية على تحويل العملة الأجنبية إلى الخارج.

2/الإفصاحات الموصى بها: يشجع المعيار على تقديم الإفصاحات التالية:

-تسهيلات القروض الممنوحة مشيرا إلى القيود على استخدامها إن وجدت.

-وفي حالة الاستثمار في مشروعات مشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة التوحيد التناسبي، فإن إجمالي المبلغ للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل سوف يتم إظهار الجزء الذي يخص الاستثمار في المشروع المشترك معه.

-يتم إظهار المبلغ الإجمالي للتدفقات النقدية الراجعة إلى الزيادة في طاقة التشغيلية بشكل منفصل عن تلك التدفقات النقدية اللازمة للحفاظ على الطاقة التشغيلية.

-مقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية أو الجغرافية.

-ويوصي المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) بالإفصاحات الموضحة أعلاه رغم صعوبة تقديمها، فهي فريدة في نوعها حيث أنها مفيدة في تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أفضل للوضع المالي للمؤسسة.[1]

[1] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره – ص 39 – 40.

2-1 المعاملات الغير نقدية:[1]

بموجب هذا المعيار يجب إتباع العمليات الاستثمارية والتمويلية التي تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها من قائمة التدفقات النقدية ويجب الإفصاح عن مثل هذه العمليات في مكان أخر في القوائم المالية وبشكل يقدم كل معلومات المتعلقة بتلك النشاطات الاستثمارية والتمويلية.

-ويتم استبعاد العمليات غير نقدية بالرغم من تأثيرها على رأس المال وهيكل الأصول في المؤسسة وهو ما يتفق مع هـ هدف قائمة التدفقات النقدية حيث أن هذه البنود لا تتضمن تدفقات نقدية في الفترة الجارية، ومن أمثلة العمليات الغير نقدية ما يلي: -شراء أصول مقابل إصدار أسهم.

-مبادلة أصل بأصل اخر.

-الحصول على الأصول من خلال شراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق إبرام عقد التأجير التمويلي.

-شراء مؤسسة أخرى مقابل إصدار أسهم.

-تسديد إسناد القرض من خلال إصدار أسهم أو تحويل السندات لأسهم.

[1] محمد أبوا ناصر – جمعة حميدات – مرجع سبق ذكره – ص 105.

خلاصة الفصل الأول:

تبرز قائمة التدفقات النقدية دورا هاما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من خلال المعطيات المختلفة التي تقدمها على غرار القوائم المالية الأخرى فهي تعطي التدفقات النقدية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على إعطائهم نظرة مستقبلية على واقع المؤسسة ومدى إمكانية تحقيقها لتدفقات نقدية مستقبلية.

كما تبرز قائمة التدفقات النقدية التشغيلية مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات نقدية الخارجة بالنسبة لأنشطة التشغيلية، وكلما كان صافي تدفق النقدية موجبا وكبيرا كلما كان مؤشرا جيدا على وجود سيولة كافية وتعظيم لربحية المؤسسة وخاصة على المدى القصير.

-أما فيما يخص أهمية التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهي تعكس مدى درجة توسع وتطور المؤسسة من خلال صافي التدفقات الاستثمارية وخاصة على المدى البعيد أو طويل أما تدفقات التمويلية فهي تعطي صورة حول وضعية المنشأة من ناحية التمويل والذي يعطي مستخدمي القوائم المالية صورة واضحة حول السياسات المنتهجة من طرف مؤسسة في تمويل عملياتها.

-كما تطرقنا إلى أهم المشكلات التي يوضحها المعيار(07) وطريقة معالجتها حسب التبويب أو طريقة التصنيف وحساب.

الفصل الثاني: الأداء المالي وتقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية

تمهيد:

يحظى موضوع تقييم الأداء للمؤسسة باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية وذلك من خلال تحليل للأداء المالي للمعلومة المالية والمحاسبية من خلال المؤشرات المالية وخاصة المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية. الأمر الذي يستدعي تحليل شامل لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها المالي وأهم النسب والمعايير التي تساعد في إنجاح عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات بالإعتماد على قائمة تدفقات النقدية والنسب المشتقة من أنشطتها الرئيسية.

وسنتطرق في هذا الفصل للإطار النظري لتقييم الأداء المالي للمؤسسات ضمن ثلاث مباحث أساسية وهي كالتالي :

المبحث الأول: ماهية عملية تقييم الأداء.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

المبحث الأول : ماهية عملية تقييم الأداء

انطلاقا من هذا المبحث سنحاول توضيح مفهوم و أهداف عملية تقييم الأداء و أهم أقسامه وخطواته و صعوبات عملية تقييم الأداء .

المطلب الأول: مفهوم و وأنواع عملية تقييم الأداء

أولا:قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء نوضح مفهوم الأداء من خلال المفهوم التالي :{يعد الأداء مفهوما شموليا و هاما بالنسبة لجميع منشآت الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية للجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية}.[1]

ويقصد به أيضا: المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.[2]

مما سبق نتوصل إلى المفهوم التالي:" أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، فالأداء إذن الكفاءة والفعالية معا .

مفهوم تقييم الأداء:تتم عملية تقييم الأداء على أنه شكل من أشكال الرقابة ويركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات .بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في إستخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية كما يقصد بعملية التقييم الأداء القياسي للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا ،أملا في إكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف .[3]

المفهوم الثاني:يلخص تقييم الأداء الكل للمؤسسة في تقييم الكل المتكامل لنتائج أعمال هذه الأخيرة وكافة وحداتها التنظيمية في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تطوير مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء و قياس مستوى الإنجاز الفعلي في إيطار المستويات المحددة للأداء المرغوب.[4]

المفهوم الثالث: يتضح أن عملية تقييم الأداء تتمثل في عنصرين أساسيين هما:

القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير و المؤشرات ، وإصدار أحكام على ما تم قياسه. فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم وكذلك ينظر إلى عملية تقييم الأداء على أنها تقييم نشاط الوحدة الإقتصادية

---

[1] حمزة محمود الزبيري- **التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبأ بالفشل)**- مؤسسة الوراقة لنشر والتوزيع – عمان – 2004- ص 81.

[2] عبد المحسن توفيق محمد **–تقييم الأداء** – دار النهضة العربية لنشر والتوزيع – القاهرة – 1998- ص 03.

[3] حمزة محمود الزبيري- مرجع السابق ص 81

[4] سعيدي أسامة- مغيث محمد**– تقييم أداء مؤسسة الجزائرية**– مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر –تخصص محاسبة و جباية- كلية علوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الطاهر مولاي سعيدة – 2017/2016 –ص 20.

في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية الفترة المالية المعنية، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في إستخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.[1]

ومن المفاهيم السابقة نستنتج أن عملية تقييم الأداء هو عبارة عن عملية رقابة لمخطط تم وضعه ومقارنة مع ما تم إنجازه ومدى فعالية و كفاءة إستخدام الجيد للموارد المختلفة وخاصة الإنتاجية والمالية وكيفية قياس النتائج المتحصل عليها في نهاية الفترة المحددة ، والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة من خلال نسبة إنجاز الهدف وكذا كفاءتها أي الإستخدام العقلاني للموارد.

ثانيا:أنواع عملية تقيم الأداء

و تتمحور أنواع تقييم الأداء على أربعة محاور هي :

1. الأداء حسب معيار المصدر:وفقا لهذا المعيار يمكن تقييم أداء المؤسسة إلى نوعين الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

1.1. الأداء الداخلي:كذلك يطلق عليه اسم أداة الوحدة أي أنه ينتج بفضل ماتملكه المؤسسة من الموارد، فهو ينتج أساسا من التوليفات التالية:

- **الأداء البشري**: وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن إعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- **الأداء التقني**: ويتمثل في قدرة المؤسسة على استخدام إستثماراتها بشكل فعال.
- **الأداء المالي**: ويكمن في فعالية تعبئة و إستخدام الوسائل المالية المتاحة.

فالأداء الداخلي هو أداة متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

2.1. الأداء الخارجي:"هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة".

فالمؤسسة لا تنسب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده. فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كإرتفاع رقم الأعمال نتيجة لإرتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، إرتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لإنخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات. فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب، وهذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها.[2]

---

[1] عادلي عيشي – **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية (قياس وتقييم)** – مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير – علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية – جامعة محمد خيثر بسكرة- 2001 /2002- ص 27.

[2] هباج عبد الرحمان، **أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011 – 2012، ص ص 06 -07.

ويتحقق هذا الأداء إذا إستجابت المؤسسة للتطورات الخارجية والقدرة على سبقها. ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: يبين الأداء الداخلي والخارجي.

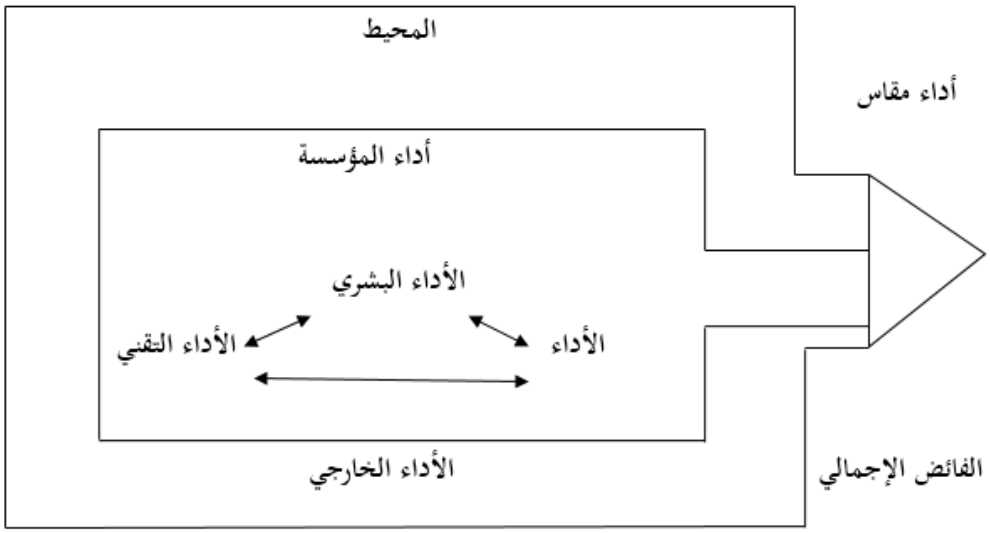

المصدر: عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس وتقييم"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 06.

2.الأداء حسب معيار الشمولية: وينقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي.

1.2. الأداء الكلي: يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية،بأدنى التكاليف الممكنة. ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود، والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير مواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.[1]

2.2. الأداء الجزئي: على خلاف الأداء الكلي، فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة. فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لا أهداف الأنظمة الأخرى. وبتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة.[2]

---

[1] عبد الغفار حنفي- **تقييم الأداء ودراسات الجدوى**- الدار الجامعية- مصر- 2005 - ص 51.

[2] عبد المليك مزهودة- **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**- المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المميز للمنظمات والحكومات-جامعة ورقلة- يومي 08- 09 مارس- 2005- ص 487.

3. الأداء حسب المعيار الوظيفي: يرتبط هذا المعيار بالوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، حيث ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

1.3. أداء الوظيفة المالية: يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف مختلفة.

2.3. أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

3.3. أداء وظيفة التسويق: يتمثل في القدرة على بلوغ أهدفها بأقل التكاليف الممكنة، هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق، كالحصة السوقية، إرضاء العملاء والسمعة.

4.3. أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة. فضمان إستخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة وإستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المردود البشري لا يكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.

5.3. أداء وظيفة التموين: يتمثل أدائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الإستقلالية عن الموردين، والحصول على الموارد بجودة عالية في الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق إستغلال جيد لأماكن التخزين.[1]

6.3. أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية:

- الجو الملائم للاختراع و الإبتكار والتجديد؛
- نسبة وسرعة تحويل الإبتكارات إلى المؤسسة؛
- التنويع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة؛
- درجة التحديث ومواكبة التطور؛

4. الأداء حسب معيار الطبيعة: تبعا لهذا المعيار من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى أهداف إقتصادية، أهداف إجتماعية، أهداف إدارية، يمكن تصنيف الأداء إلى:

[1] هباج عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

1.4. الأداء الإقتصادي: يعتبر الأداء الإقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى بلوغها وتتمثل في الفوائض الإقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها.

2.4. الأداء الإجتماعي: يعد الأساس لتحقيق المسؤولية الإجتماعية، حيث يتميز هذا النوع بنفس المقاييس الكمية المتاحة لتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجالات التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها مما يزيد من صعوبة إجراء التقييم الإجتماعي للأداء.

3.4. الأداء الإداري.:يتمثل الجانب الثالث من جوانب الأداء في منظمات الأعمال في الأداء الإداري للخطط والسياسات والتشغيل بطريقة ذات كفاية وفعالية، ويتم تحقيق ذلك بحسن اختيار أفضل للبدائل التي تحقق أعلى المخرجات الممكنة، ولتقييم الأداء الإداري يمكن إستخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات وكذلك البرمجة الخطية.[1]

المطلب الثاني : أقسام وخطوات عملية تقييم الأداء

الفرع الأول:أقسام عملية تقييم الأداء

تعد طرق تقييم الأداء في المؤسسة عملية مجملة لكل أنشطتها المعتمد داخل المؤسسة حيث يمكن قياس كفاءة هذه العمليات من خلال تحديد أنواع تقييم الأداء التالية:[2]

1-تقييم الأداء المخطط: ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها لأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضح الإنحرافات و الأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجة اللازمة لها.

2-تقييم الأداء الفعلي :ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الإختلالات التي حدثت و تأثير درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية لسنة المالية المعنية دراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة و في ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتبرة في الوحدة الإقتصادية و يقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية لسنوات السابقة في نفس الوحدة ، إضافة إلى مقارنتها مع ماحققته الوحدات الإقتصادية المثيلة من نتائج خلال سنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] مجيد الكرخي – **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية** – دار المنهج لنشر و التوزيع – الأردن – 2007- ص 33 -34 .

3-تقييم الأداء المعياري (القياسي): ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية و يأخذ ذلك نوعين من المقارنة فإما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج و الأرباح و المبيعات والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أولا.

كما يوجد نوع أخر هو:[1]

تقييم الأداء العام (الشامل): حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، وتميز بين أهمية نشاط وأخر وهذا بإعطاء أوزان للأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا باستخدام الأرجحات و مؤشرات النتائج المخططة و الفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للمؤسسة.

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء.

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد و خطوات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

1-تحديد الأهداف: حتى تتمكن من إجراء تقييم أداء أي المؤسسة لابد من التعرف على الأهداف المسطرة من طرفها وهذا بالإستعانة بالأرقام والنسب كالربحية وحجم السلع والخدمات التي تنتجها و نوعيتها فبعض النظر عن الأهداف العامة التي ترسمها المؤسسة و يجب على المؤسسة أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها و التي تغطي كقسم أو فرع إنتاجي يجدر الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة و مفهومة لكل العاملين في الشركة.

2-تحديد المراكز المسؤولة: و تشمل هذه القاعدة أن تكون لكل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة إتخاذ القرار على مستواها حيث تحدد مسبقا مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز و عائدية الإنحرافات و التي وقعت خلال عملية التنفيذ .

3-وضع الخطة الإنتاجية:إذا بعد استكمال تحديد الأهداف وتحديد المسؤوليات لابد من وضع خطة مترابطة و متكاملة لإنجاز تلك الأهداف وتحدد فيها الموارد المالية والبشرية مع تحديد مصادرها و كيفية الحصول عليها و الأساليب الفنية والإدارية و التنظيمية وكذا طبيعة الإنتاج و كيفية التسويق و يمكن للشركة أيضا أن تضع خططا مساندة للخطة العامة حيث كخطة تمثل نشاط فرعي في الشركة على أن يتم إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعات التنسيق و التكامل بينها و ينبغي كذلك أن تكون خطة العمل الشاملة أو خطط المساندة منسجمة مع الهيكل التنظيمي.

---

[1] بن خليفة حمزة – المرجع السابق – ص 60.

[2] مجيد الكرخي – المرجع السابق –ص 43.

4-تحديد معايير الأداء: إن عملية تقييم الأداء تستوجب وضع مجموعة من المقاييس والنسب و الأسس التي يقاس بها وما حققته الشركة، حيث تعرف بالمعايير والتي يتم وفقها متابعة وتقويم الأداء سواء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى الفروع و الأقسام ، ويجب مراعات مايلي :

- ❖ اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهما بالنسبة للعاملين حتى يتمكنوا من تطبيقها ببساطة و الخروج بنتائج واقعية ومعبرة عن طبيعة الانحرافات.
- ❖ اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما من الأهداف الموضوعية ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا باعتبار أن أهداف كل شركة تختلف عن الأخرى وهذا وفقا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها

تمر عملية تقييم الأداء أيضا بالمراحل التالية:

- ❖ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- ❖ إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي؛
- ❖ دراسة وتقييم النسب وبعد معرفة النتائج يتم معرفة الإنحرافات ونقاط الضعف من خلال إجراء مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس المجال؛
- ❖ وضع التوصيات الملائمة بالإعتماد على نتائج تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروقات.

والشكل التالي يوضح خطوات عملية تقييم الأداء:

الشكل رقم (04) يبين خطوات عملية تقييم الأداء

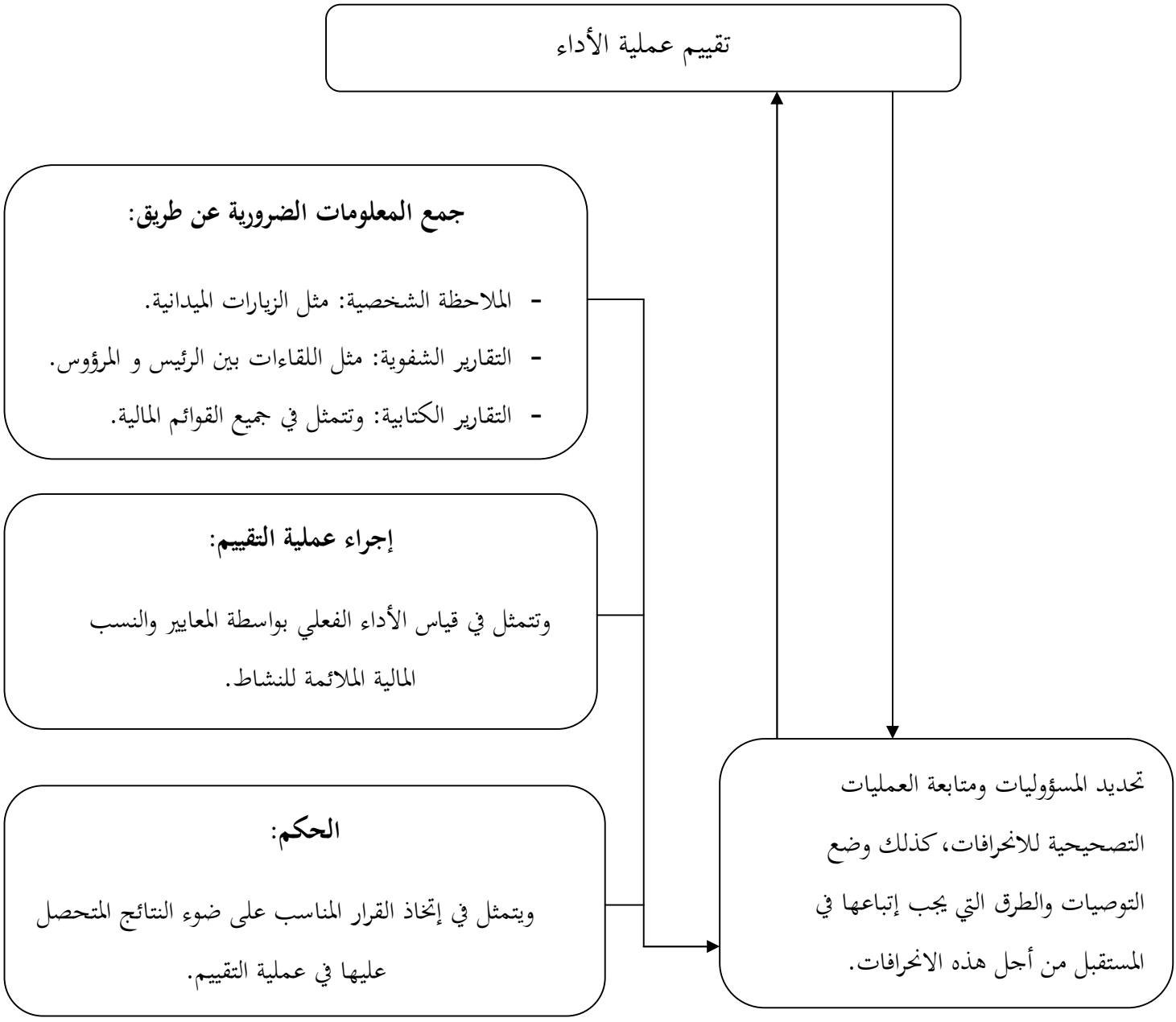

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على العناصر السابق ذكرها.

المطلب الثالث: مقومات وصعوبات تقييم الأداء

أولا:مقومات عملية تقييم الأداء

وتستهدف عملية تقويم كفاءة الأداء تحقيق مايأتي:[1]

- ❖ الوقوف على مستوى إنجاز الوحدات الإقتصادية للوظائف المكلفة بها .
- ❖ الكشف عن مواطن الخلل و الضعف في نشاط الوحدة الإقتصادية و إجراء تحليل شامل لها و بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع حلول اللازمة لها و تصحيحها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تنافيها مستقبلا.
- ❖ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.
- ❖ تحقيق تقويم شامل لأداء على مستوى الإقتصاد الوطني وذلك بالإعتماد على نتائج تقويم الأدائي.
- ❖ تنشيط الأجهزة الرقابية في أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها التقويم الأدائي فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب .أو تقدم تقارير عملية الأداء أفضل و للعمليات الإقتصادية والمالية و لمختلف الوحدات الإقتصادية للبلاد.

كما توجد إضافة لهذه العملية مجموعة من المقومات نلخصها فيما يلي:[2]

- ❖ الشمول بما يغطي كافة أداء المؤسسة ،ويعطي في نفس الوقت إنطباعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء.
- ❖ الإرتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم و وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها.
- ❖ أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وتحسين الأداء،رفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد،وأن لا تقتصر على أوجه الخلل و الإنحرافات.
- ❖ التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى ، مع مراعات السهولة و السلطة ،و الإرتكاز على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.
- ❖ من المفضل إختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها،يقيم على أساسه أداء الإدارة،ويكون قادرا على إستعاب كافة أداء المؤسسات من كافة جوانبها مما يمكن قياس كفاءتها الكلية.

---

[1] مقبل علي أحمد علي – هيفاء سعيد الحداد– **تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية–** مجلة تنمية الرافدين الإقتصادية – العدد 80– بغداد جامعة الموصل – 2005 ص 10.

[2] صلاح الدين حسن السيسي– **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية**– دار الوسام لطباعة ونشر – لبنان–1998 ص 244.

- ❖ الإستمرار في تطبيق النظام المفتوح في تقييم الأداء بالمعنى عدم الإقتصار على مدة زمنية، بل يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في الفترات القصيرة،لمواجهة الإنحرافات قبل إستفحال أثارها في الجهات الغير مرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.

ثانيا:صعوبات عملية تقييم الأداء

تشير نتائج إحدى الدراسات الحديثة إلى وجود عشرة أسباب رئيسية لفشل عمليات تقييمات الأداء ومن بينها مايلي :[1]

- ❖ نقص المعلومات المتوفرة للمقيم عن الأداء الفعلي لشخص موضع التقييم .
- ❖ عدم وضوح معايير عملية تقييم الأداء .
- ❖ ضعف الإهتمام وعدم الجدية من قبل القائمين بالتقييم.
- ❖ عدم الاستعداد لمراجعة الأداء مع العاملين.
- ❖ التحيز السلبي أو الإيجابي بواسطة القائم بالتقييم.
- ❖ نقص المهارات والخبرات اللازمة للممارسة الصحيحة لتقييم .
- ❖ عدم تلقي العاملين للمعلومات مرتدة ومستمرة حول أدائهم.
- ❖ عدم كفاية الموارد اللازمة لتدعيم عملية التقييم أو نتائجها.

إذا كانت عملية تقييم الأداء على المستوى النظري قد حظيت بشيء من الاتفاق بين الباحثين والمنظرين، وتبدوا وحسب ما سبق سهلة نوعا ما باعتبارها مرحلة من مراحل عملية الرقابة، يقوم المسيرين من خلالها بقياس إنجازات المؤسسة كفاءة وفعالية، فإنها على المستوى التطبيقي طرحت ولازالت تطرح إشكاليات معقدة بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث التي تهتم بالموضوع، وذلك لكون انجازات المؤسسة هي نتائج تفاعل العديد من العوامل والظواهر غير المتجانسة فيما بينها من جهة وصعوبة تكميم الكثير منها من جهة أخرى، وتبريرا لصعوبة قياس الأداء يقول احد الباحثين:" الأداء مفهوم مجرد اجتماعيا مكون في أذهان باحثي ومنظري التنظيمات"، مما جعل إسقاطه على واقع المؤسسات وتحويله إلى مفهوم ملموس أمرا صعبا خاصة إذا تعلق الأمر بقياسه أو تكميمه.ونشير هنا إلى أن قياس الأداء تعرض لنفس إشكالية قياس الإنتاجية من حيث قصره على الموارد البشرية فقط أو تعميمه على باقي عوامل الإنتاج الإشكالية التي نتجت أصلا عن مفهوم الأداء في حد ذاته، وذلك من حيث اعتبار مصطلح الأداء يشمل كامل المؤسسة أم يخص مواردها البشرية

[1] زاهد محمد ديري – **الرقابة الإدارية**– دار المسيرة لنشر والتوزيع – الأردن – 2011– ص 57 .

فقط، وحسب الباحثين الذين يحصرونه في المورد البشري فقط فإن عملية تقييم الأداء لا تعدو إلا أن تكون قياسا لانجازات عنصر العمل فقط دون باقي العناصر.[1]

المبحث الثاني : أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يعتبر الربح من أهم الأهداف التي ترجوا المؤسسة أن تحققه بواسطة الأنشطة التي تقوم بها ،فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة أنواعها لايمكن لها إستغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، فلا يمكن هذه الأخيرة من معرفة ما حققته من نتائج و ماضاع عنها من فرص من أجل تحقيق خططها المستقبلية إلا عن طريق عملية تقييم الأداء وخاصة عملية تقييم الأداء المالي . وعليه سيتم الإشارة في هذا المبحث إلى مفهوم عملية الأداء المالي و كذا أهميته و جهات المستفيدة منه بالإضافة إلى الأركان الأساسية والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول :مفهوم و أهداف عملية تقييم الأداء المالي

أولا:مفهوم عملية تقييم الأداء المالي:

قبل أن نقوم بتعريف عملية تقييم الأداء المالي نقوم بتوضيح أو تعريف الأداء المالي بصفة عام

1-مفهوم الأداء المالي

المفهوم الأول:"هناك من الخبراء الماليين و الباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطار الدقيق لأنه وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"[2].

المفهوم الثاني :"يعرف الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على العوامل التالية:[3]

- العوامل المأثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نموا المؤسسة في نجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى نشاط لمصاريف العامة.

---

[1] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره – ص 63 .

[2] علاء فرحان طالب – إيمان شيحان المشهداوي- **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**- دار صفاء لنشر وتوزيع – عمان – 2011 ص 67.

[3] دادن عبد الغني- **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية**- مجلة الباحث- العدد4- جامعة ورقلة-2006 ص41.

المفهوم الثالث :يعرف الأداء المالي على أنه مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة (قيمة إقتصادية).[1]

ومنه يمكن القول من مفاهيم السابقة أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها من أجل تعظيم الربح وتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا من طرف الإدارة ، وكذا الكشف عن نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

2- مفهوم عملية تقييم الأداء المالي

المفهوم الأول :"وصف لوضع المنظمة الحالي و تحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات ، الإيرادات ، الموجودات ، المطلوبات و صافي الثروة .[2]

المفهوم الثاني: "عملية تقييم الأداء المالي هي دراسة مالية بهدف تقييم أداء المؤسسة و تطوره خلال وقت مقارنة مع مثيله للمنافسين الرئيسيين ، في الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه ، إذن هي تعتمد لحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة و الدائمة و المنهجية حتى يمكن إتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة و كما هو الحال لأي مؤسسة ، و تعتمد الفاعلية على إستخدام رقابة شديدة و محددة وسريعة على الميزانية."[3]

المفهوم الثالث :"تعرف عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأنها تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة ، أي تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا لنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا.[4]

ومما سبق يتضح أن عملية تقييم الأداء المالي هي تقديم الحكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية و المادية بالإعتماد على تحسين المردودية من أجل تعظيم النتائج و تحقيق الثروة و الإستقرار على مستوى الأداء ، حيث يرتكز على إستخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الإقتصادية للمؤسسة

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي

يهدف تقييم الأداء المالي إلى:[5]

- ❖ توضيح المسار المالي للشركة لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها؛

---

[1] محمد نجيب دبابش- طارق قدوري- **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي**- مداخلة مقدمة ضمن "**الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"- جامعة الوادي- 05 و 06 ماي 2013.

[2] علاء فرحان طالب – إيمان شيحان المشهداني – مرجع سبق ذكره – ص 67.

[3] سعيد فرحات جمعة – **الأداء المالي للمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة** – دار المريخ لنشر – الرياض -2000- ص 11.

[4] نفس المرجع – ص 38.

[5] طارق عبد العال حماد- **تقييم اداء البنوك التجارية**(تحليل العائد والمخاطرة)- ص 74.

- ❖ إبراز مدى إدراك الشركة على إستيعاب الخسائر الناتجة؛
- ❖ معرفة مدى سلامة السياسات والإستراتجيات المتبعة خلال السنة المالية؛

وكما يهدف أيضا إلى : [1]

- ❖ يعتر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها؛
- ❖ يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة و إتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛
- ❖ يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي لأداء زماني في المؤسسة من مدة لأخرى ومكاني بالنسبة للمؤسسة المماثلة؛
- ❖ يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات المختلفة مما يدفع بتحسين أدائها؛
- ❖ يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها؛
- ❖ تقييم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.
- ❖ الحكم على مدى تحقيق الشركة لأهدافها الموضوعية.
- ❖ تفسير التغيرات التي تطرأ على النتائج تفسيرا واضحا.
- ❖ تحديد المراكز المسؤولة عن الإنحرافات.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

أولا:أهمية تقييم الأداء المالي

- يعد تقييم الأداء المالي أداة إستراتيجية أساسية يقوم عليها جميع أطراف المعنية في المؤسسة ،حيث يسمح في الحكم على مستوى الداء وعلى الوضع المالي الحالي و المستقبلي للمؤسسة و تحقيق التوازن بين الوسائل الإقتصادية و الموارد المالية للشركة و التنبؤ بمخاطر الإفلاس المتعلقة بالسيولة والملائمة والإستقلال المالي،وتعد النسب المالية مؤشرات مستخدمة لتحليل الأداء المالي هامة تحكم على الربحية والكفاءة و السيولة و الملائمة المالية للمؤسسة و تستخدم النسب المالية من قبل المصرفيين و الدائنين و المساهمين و المحاسبين لتقييم البيانات المعروضة على البيانات المالية إعتمادا على نتائج عمليات التقييم.[2]
- تعد الكشوفات المالية التي تحضرها الإدارة المحاسبية في المؤسسة وسيلة مهمة و رئيسية في تقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل الكشوف المالية سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف و فرص الإستثمار و تقدم معلومات للمستثمرين و الدائنين و غيرهم كما أشير إلى ذلك مسبقا . وتشكل النسب المالية

[1] حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص81.

[2] htt //www. Mémoire. Online. com. 26/04/2018 . t 22 :18 .

الوسيلة الأكثر إستخداما و النموذج الأكثر أهمية لتحليل الكشوفات المالية و الوصول إلى تقييم دقيق وناجح للمؤسسة أو إحتمالات الفشل فيها من خلال تحديد الكفاءة و الفعالية.[1]

بالإضافة إلا ماسبق تكمن أهميتها في :[2]

- ❖ تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.
- ❖ تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالإلتزامات.
- ❖ تقييم تطور نشاط المؤسسة وذلك بغية معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.
- ❖ تقييم مديونية المؤسسة من خلال معرفة مدى إعتماد المؤسسة على تمويل الخارجي.
- ❖ تقييم تطور حجم المؤسسة من أجل تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

ثانيا : الجهات المستفيد من تقييم أداء المالي

هناك مجموعة من الأطراف تقوم أو تطلب تقييم الأداء المالي وذلك لاستعماله في أغراض مختلفة و لاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات ،ومن هذه الأطراف نذكر مايلي :[3]

1/**المستثمرون**:يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر ، القيمة المضافة و المخاطر المتعلقة بالاستثمار في المؤسسة، من خلال تقييم تلك الجوانب ، يتخذ قرار بشأن الإحتفاظ أو التخلي عن الأسهم التي يمتلكها.

2/**إدارة المؤسسة**:يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة والتوصل إلى نتائج الأعمال ،و هذا التقييم يتم عرضه على أصحاب حقوق الملكية أو الجمعية العامة ، بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الإدارة في إيزاء وضيفتها.

3/الدائنون: الدائن هو الشخص المكتتب في السندات المؤسسة أو المحتمل شراؤه لسندات المصدرة أو الإكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض المؤسسة ، و قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية ، وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض.

ومن هنا فإن اهتمامهم بتقييم الأداء المالي سيتمركز على معرفة القيمة الحالية للأصول الثابتة ، الربحية، كفايتها في تغطية الفوائد السنوية ، أي أن إهتمامهم بالأداء المالي سيركز على رأس المال العامل و المركز النقدي و السيولة في المؤسسة.

---

[1] حمزة محمود الزبيري – مرجع سبق ذكره – ص 85 .

[2] محمد محمود الخطيب – **الأداء وأثره على عوائد أسهم الشركات** – دار حامد لنشر والتوزيع – الأردن – 2009 ص ص 47 - 48

[3]) خضار عبد الرحمان – **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وأفاق تطويره**– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر– جامعة وقلة –2012–ص ص 49-51.

4/الموردون: يمنح الموردون أجالا لإستفاء حقوقهم من عملائهم ، ولاكن قبل ذلك يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية وسلامة المركز المالي عندهم ،ويتم اتخاذ قرار المنح من عدمه أو التخفيض فيه على ضوء ذلك،ويستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في التحقق ما إذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون الآخرون.

5/العملاء: يتطلع العملاء للحصول على أفضل الشروط لأداء التزاماتهم اتجاه الموردين ،ومن خلال المعلومات التي ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة ما إن كانت الآجال التي يحصل عليها مماثلة أو أفضل من ما يحصل عليه الآخرون، ويتم معرفة ذلك من خلال حساب متوسط أجال الموردين باستخدام القوائم المالية.

6/الهيئات الحكومية: تقوم الهيئات الحكومية المتمثلة في إدارة الضرائب و المصالح الأخرى بمراقبة النشاط الإقتصادي و تحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الإقتصادية ، لذلك يمكن القول أن إهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي ذو دواعي رقابية و ضريبية بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل مراقبة الأسعار ،إحصاء النشاطات....إلخ.

7/جهات أخرى: هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل الأفراد و الجهات المتعلقة في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بدراسة و تحليل التغيرات السريعة في الأسعار ، من أجل متابعة توظيفاتها في السوق المالية.

المطلب الثالث : الأركان الأساسية والعوامل المؤثرة لتقييم الأداء المالي

أولا :الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي (المراحل)

عموما يمكن حصر عملية تقييم الأداء في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض و غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل وهي بترتيب كما يلي:

-أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم.

-ثانيا قياس الأداء الفعلي.

-ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية.

-رابعا دراسة الإنحراف و إصدار الحكم.

أولا :جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير و المؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المؤسسة و التي مكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية و المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و المستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك إن جميع هذه المعلومات تخدم عملية التقييم خلال السنة المعنية.

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية لعملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن أن يوجد تخطيط بدون معلومات ، ولا يمكن أن يكون إتخاذ القرار بدون توفر معلومات ولا يمكن أن تكون رقابة بدون معلومات...، فالمعلومات شيء ضروري في التسيير ، ولكن توفر المعلومات ليس بشيء الكافي بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بجودة عالية وفي الأوقات المناسب ، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء ، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الإقتصادي ، والحصول على مزايا التنافسية وتحقق التنافسية المستديمة للمؤسسة.[1]

ثانيا: قياس الأداء الفعلي

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم ،من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها ، و العقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي: ما هي المعايير والمؤشرات التي بتم اللجوء إليها،فالمؤسسة تواجه مشكلة إختيار المؤشرات والمعايير الموافقة لطبيعة الأداء المراد دراسته.

و يتمثل القياس الأداء في عملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناء على معايير الكفاءة والفاعلية. مما سبق يتضح أن عملية القياس لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المعايير و هي الأخرى تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات. ففي هذا المقام نشير إلى وجود فرق بين المعيار و المؤشر، فالأول يعني الأساس أو الركيزة التي تستند إليها عملية تقييم الأداء أما المؤشر فهو أداة لقياس و تفسير المعيار، أي أن المعيار يتم قياسه و تفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات.[2]

فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه

ثالثا : مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء الفعلية

بعدما أن تكون المؤسسة إنتهت من مرحلة قياس الأداء الفعلي تشرع في المرحلة الموالية و المتمثلة في مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب، فالعقبة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة. وبصفة عامة تحدد المؤسسة العناصر التالية كمراجع لعملية مقارنة الأداء :الزمن ، أداء الوحدات الأخرى ، الأهداف والمعايير.

رابعا :دراسة الانحراف وإصدار الحكم

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي:الإنحراف الموجب ، الانحراف السلبي، الانحراف المعدوم ، فالأول في صالح المؤسسة كإرتفاع الأرباح، إرتفاع حصة السوق وإنخفاض التكاليف ....أما الإنحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية ،إنخفاض الإنتاجية.....أما الإنحراف الثالث فليس له تأثير على جانب

---

[1] مجيد الكرخي- **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية** – دار النهج لنشر والتوزيع –الأردن -2008 ص 31 .

[2] عادل عشي- **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس و تقييم** – مذكرة لنيل شهادة الماجستير- كلية علوم التسيير –جامعة محمد خيثر بسكرة – 2004/2003 ص ص 3 – 5.

المؤسسة والحكم على الأداء من خلال الإنحراف الكلي يعد من الأحكام المضلة ،بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الإنحراف الكلي سواء كان موجبا أو سالبا أو معدوما إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للإنحراف ، لتشجيع ماهو إيجابي و معالجة ماهو سلبي.

وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها أهو أداء داخلي أو أداء خارجي ، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل للأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى أبعد مؤثراته، و من الطرق الفعالة لعملية التحليل طريقة الإحلال المتسلسل التي تساعد على تحديد تأثير كل عنصر ينتمي إلى الظاهرة في الانحراف الكلي.[1]

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها وإبراز القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم الأداء المالي للشركة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمنشأة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية،

ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمنشأة نجد:[2]

1. العوامل الداخلية المؤثرة على تقييم الأداء المالي:

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي يمكن للشركة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .

2. العوامل الخارجية المؤثرة على تقييم الأداء المالي للشركة:

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أداءها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها،و إنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات،ومحاولة إعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها و تشمل هذه العوامل:

- القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة و قوانين السوق.

---

[1] مجيد الكرخي – مرجع سبق ذكره – ص 40.

[2] سعيد فرحات جمعة- **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**- دار المريخ للنشر- السعودية،- 2000 ص 42.

- السياسات المالية و الاقتصادية للدولة.
- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات .

وكذا تتلخص العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي فيما يلي:[1]

1- الهيكل التنظيمي.

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل معه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الإتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية في المؤسسات، والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلا المساعدات في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي.

وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وعملياتها ونشاطها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لإتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسة.

3- التكنولوجيا.

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، منها تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفق المواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الإستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة. وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك سبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا وإستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقني والأداء، وتعمل

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 48. 49.

التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائق لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية، وإيجابا من حيث سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وتبين أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.[1]

المبحث الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة هامة في تقييم الأداء المالي للمنشأة وذلك من خلال أنها تستمد معلوماتها من قائمتين رئيسيتين الميزانية المالي وجدول حساب النتائج مما تساعد في التحليل المالي من خلال مؤشرات ونسب مالية تقيم أداء المؤسسة في فترات مختلفة و التي لاتتوفر في قائمتي ميزانية وجدول حساب النتائج ،فمن خلال البيانات و المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخراج مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة أولى و أيضا في تقييم السياسات المالية و المرونة والتدفقات النقدية الحرة بدرجة أقل

المطلب الأول :دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة والربحية

أولا: تقييم نسب السيولة

تعرف السيولة على أنها" قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد بالإلتزامات[2] .

-إن قياس و وتقييم السيولة ذو أهمية

في تقييم الحالة المالية للمنشأة ، ف المؤسسة ذات السيولة المالية التي لديها نقدية كافية لسداد ديون المستحقة ، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملائمة وكفاية النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها،وتقسيم التدفقات النقدية للمنشأة إلى تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الإستثمارية تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياسا أفضل لتوفر أو عدم توفر السيولة،فإذا كانت الديون أو بالإلتزامات التي على المؤسسة تزيد من المصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فإن المؤسسة لا يكون أمامها تسييل الإستثمار المالي التي تحوزه أو اللجوء

---

[1] محمد محمود الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] محمد سمير الصباني وآخرون – **المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري و العلمي للمحاسبة كنظم للمعلومات** – دار الجامعة لنشر – إسكندرية – 2002- ص 206 .

إلى تمويل الخارجي ، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية يمكن المؤسسة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ومن ثم فإن قوة السيولة ب المؤسسة ترتبط مباشرة بتوفر صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية .[1]

وسنوضح من خلال الجدول التالي نسب جودة السيولة وما تمثلة كل نسبة

جدول رقم(07):دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة السيولة

المقياس	النسب المالية	التعليق
نسب جودة السيولة	**مؤشر تغطية النقدية=** صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية /التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالإلتزامات الإستثمارية والتمويلية الضرورية ،وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.
	نسبة المدفوعات اللازمة لسداد الديون = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / فوائد الديون	توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد الفوائد الديون ، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة لديون.
	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية / مدفوعات الديون طويلة الأجل .	توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الأجل ، وكلما إرتفعت هذه النسبة كان مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل .
	نسبة التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمارية إلى تدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الإستثمارية	توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الإستثمار في أصول طويلة الأجل ، وكذلك تعتبر مؤشرا جيدا على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الإستثمار في الأصول طويلة الأجل.

المصدر: شنوف شعيب – **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**–دار زهران لنشر والتوزيع –الأردن– 2012– ص ص 196-197.

[1] بن خليفة حمزة – مرجع سبق ذكره– ص 70-71.

ثانيا : تقييم نسب الربحية

تعرف نسبة الربحية بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية وكلما زاد هذا الارتباط كلما كان دليلا على ارتفع الأرباح ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيلية للمنشأة. [1]

ومن خلال تعريف السابق يمكن أن نقول أن نسب تقييم الربحية هي مدى نجاح السياسات المتخذة من طرف المؤسسة من خلال تعظيم الأرباح وهي محل اهتمام كثير من أطراف وخاصة المستثمرون والإدارة و المقرضين.

-وكما تقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلالمواردها في شكل أمثل لتحقيق الأرباح،وهي تعطي معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده واسطة الأساس النقدي.وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا و العكس بالعكس ، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.[2]

-وعليه سنوضح من خلال الجدول التالي أهم نسب تقييم جودة الربحية وتفسير كل نسبة وماذا مثل من علاقتها أو نتيجتها

[1] محمد سمير وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص 205.

[2] بن خليفة حمزة – المرجع السابق – ص 72- 73.

الجدول رقم(08) : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الربحية

المقياس	النسب المالية	التعليق
نسب جودة الربحية	**نسبة النقدية التشغيلية=** صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية.	يفيد هذا المؤشر في نسبة الأرباح النقدية من الأصل الصافي للأرباح السنوية المحتسبة على أساس الإستحقاق فهو يبين مدى قدرة أرباح الوحدة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.
	نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات= صافي التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية / المبيعات .	تعتبر المبيعات النقدية مصدرا أساسيا لتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يثبت كفاءة سياسة الإتمان المتبعة من طرف المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها .
	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة مدى مقدرة موجودات المؤسسة من توليد تدفق نقدي تشغيلي.
	مؤشر النشاط التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية /صافي الدخل من أنشطة تشغيلية قبل الفوائد والضريبة.	كلما إرتفعت هذه النسبة دلت على إرتفاع أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.

المصدر:منير شاكر محمد-إسماعيل إسماعيل-**التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات**-دار وائل لنشر وتوزيع –طبعة ثالثة-عمان -2008- ص 174.

المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية

نجد في قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المعلومات التي تظهر من خلال تحليلها مجموعة من النسب التي تبين مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية وذلك من خلال مقارنتها لعدد من السنوات .

و سنوضح هذه النسب المتعلقة بالسياسات المالية من خلال الجدول التالي مع تعليق على نتائج هذه النسب والمؤشرات

جدول رقم (09) : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسة المالية للمؤسسة

المقياس	النسب المالية	التعليق
نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة	**نسبة الإنفاق الرأس مالي =** الإنفاق الرأس مالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم .	تعبر هذه النسبة على مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة ،كما أن إنخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الإستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية .
	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية /التوزيعات النقدية للمساهمين .	تعكس هذه النسبة عدد مرات قدرة المؤسسة على تغطية التوزيعات النقدية للمساهمين ، كلما كانت مرتفعة فهي تساعد في جلب رؤوس الأموال مستقبلا.
	نسبة التوزيعات النقدية = نسبة التوزيعات للمساهمين/ صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية.	تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرار هذه التوزيعات من فترة لأخرى.

المصدر: راغب الغصين- منال الموصلي**-أهمية مقاييس تدفقات النقدية في إتخاذ القرار الإستثماري في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)**-مجلة جامعة تشيرين لدراسات والبحوث العلمية- المعهد العالي لإدارة الأعمال-المجلد الخامس وثلاثون –العدد الثاني – 2014- ص 214.

المطلب الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية و التدفقات النقدية الحرة

أولا : المرونة المالية وهي قدرة المؤسسة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي ،وقدرتها على مواجهة الإحتياجات والفرص الغير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول التشغيلية نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة ، أو هي قدرة المؤسسة على إستخدام مواردها المالية لتكييف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجيدة والاستجابة بسرعة لحالة الأزمات وهي:

- المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي التدفقات النقدية من العمليات / متوسط الديون الإجمالية .

ويبين المعدل قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات .[1]

ثانيا : التدفقات النقدية الحرة

هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالإستثمار في الأصول الثابتة الضرورية الأصول ورأس لمال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية ،و توفر تدفقات الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المؤسسة على نموا داخليا وزيادة مرونتها .[2]

ومما سبق سنعرض أهم نسب التدفقات النقدية الحرة من خلال الجدول التالي مع تعليق على نتائج كل نسبة

جدول رقم (10) : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم تدفقات النقدية الحرة

المقياس	النسب المالية	التعليق
نسب تدفقات النقدية الحرة	**معدل صافي تدفق النقدي الحر=** صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / (نفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح).	وهو قيمة التدفق النقدي التي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص إستثمارية مفاجأة ، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية لشركة وقدرة الشركة على سداد الإلتزامات دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة المؤسسة على الإحتفاض بمستوى إنفاق الرأسمالي.
	المعدل النقدي لتغطية الديون = صافي النقد المتوفر من أنشطة تشغيلية / مجموع الإلتزامات .	كلما كانت هذه النسبة عالية كلما كانت الشركة بعيدة عن المصائب المالية.

المصدر :طواهرية توفيق**–أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية للخزينة في ظل المعايير المحاسبية الدولية–** مذكرة ماجستير في علوم التسيير– تخصص محاسبة –كلية علوم التجارية و الإقتصادية وعلوم التسيير– جامعة محمد بوقره بومرداس–2016– ص 77.

[1] بن خليفة حمزة – المرجع السابق – ص 75.

[2] Bergevin p.m. financial stat meant analysis: Anitentgrated approach. New jersey: prent; Hall; Inc . . . . 2002- p 230.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل قمنا بتوضيح تقييم الأداء المالي باستخدام قائمة التدفقات النقدية وذلك بالتطرق إلى ماهية عملية عملية تقييم الأداء و مختلف أهدافه وأقسامه وخطواته وكذا أساسيات حول تقييم الأداء المالي ، بالإضافة إلى أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

ومن بين الوسائل المستخدمة في تحليل المالي قائمة التدفقات النقدية التي تقدم إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية ، وذلك من خلال أن تقسيمها إلى ثلاث أنشطة رئيسية يعطينا تقييما حول كل نشاط وخاصة الأنشطة التشغيلية التي تعتبر هي الأهم .

ففي عملية تقييم الأداء المالي للمنشأة بالإعتماد على نسب والمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي تتمثل في الربحية و السيولة وكذا تقييم السياسات المالية و تدفقات النقدية الحرة وكل هذه المؤشرات من قائمة تدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسات وخاصة من جانب التشغيلي .

الفصل الثالث: استخدام نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة

الاسمنت بسور الغزلان (S.C.SEG)

تمهيد:

بعد الإحاطة بالجانب النظري المتعلق بمدخل لقائمة التدفقات النقدية وكذا الأداء المالي و تقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية ، ومعرفة العلاقة بينهما . وانطلاقا من هذا الفصل سنحاول تسليط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال إستخدام قائمة التدفقات النقدية وتحليلها بالنسب المالية التي تمثلها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان(S.C.SEG)، والتي تعتبر من بين أهم مؤسسات إنتاج الإسمنت على صعيد الوطني و بجودة عالية وذلك بدراسة الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017.

وبناءا على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان(**S.C.SEG**) .

المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة الإسمنت (**S.C.SEG**).

المبحث الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية و أهم النسب التي تمثلها لمؤسسة (**S.C.SEG**) .

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسةالإسمنت بسور الغزلان (S.C.SEG)

تكتسب وحدة سور الغزلان أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فهي تلبي جزء كبير من احتياجات المؤسسات والأفراد فيما يخص مادة الإسمنت ، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتقديم هذه المؤسسة من خلال التطرق إلى نشأة وتعريف الشركة ونشاطها بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول:نشأة وتعريف الشركة(S.C.SEG).

لقد عرفت المؤسسة العديد من التطورات عبر مجموعة من المراحل والتي سنلخصها فيما يلي :

1. نشأة المؤسسة وتطورها :

في إطار المخططات التنموية الاقتصادية الكبرى التي اتبعتها الجزائر في بداية سنة 1974 م خاصة بعد ارتفاع سعر البترول الذي وصل إلى 49 دولار للبرميل الواحد ، تم إنشاء مؤسسات اقتصادية هامة من بينها المؤسسة الوطنية لمواد البناء**S.N. M.C** تم إخضاعها لقانون الصفقات العمومية المنشأة بمرسوم رقم 82.145 وهي مؤسسة تجارية تخضع لأحكام القانون التجاري كما أنها مؤسسة اقتصادية هدفها إنتاج الاسمنت وتحقيق الربح.

ولقد مرت منذ إنشائها سنة 1980 م بمرحلة سيطرت على السوق الوطني لحاجات السوق المتزايدة آنذاك، أما تسييرها فكان يتم من طرف وزارة الصناعات الخفيفة، في تحدد مختلف السياسات على المدى الطويل والمتوسط مثل: سياسة الأجور والرواتب، سياسة التسعيرة، التسويق....الخ.

وقد كانت عبارة عن مؤسسة عمومية محلية تحت اسم شركة الوطنية لمواد البناء ، إلا أنها لم تدم طويلا ، فلقد صدر قرار بتقسيم المؤسسة إلى العديد من المؤسسات الفرعية وهذا سنة 1983 م ، وكل مؤسسة مختصة في إنتاج منتجات معينة ، فهناك مؤسسات مختصة في إنتاج الرمل ، وأخرى في إنتاج الاسمنت . وهذه الأخيرة تم تقسيمها إلى مؤسسات جهوية هي :

E R C O– المؤسسة الجهوية للإسمنت للغرب

E R C E- المؤسسة الجهوية للإسمنت للشرق

E R C C– المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته وهي المؤسسة محل الدراسة.[1]

وهذا ما يدل عليه

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة .

الشكل رقم(05): فروع المؤسسة الجهوية للإسمنت

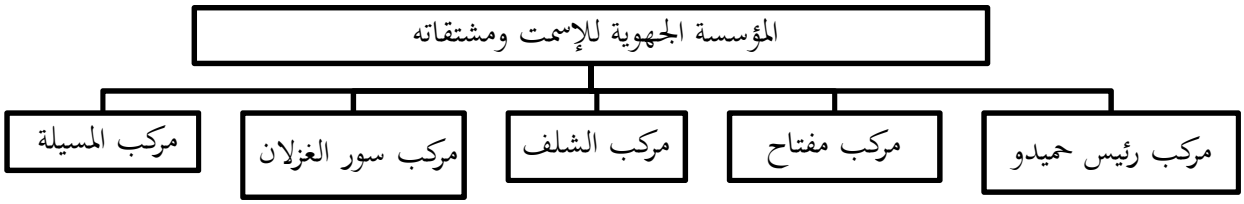

المصدر:وثيقة داخلية من مصلحة المستخدمين والتكوين لشركة الإسمنت بسور الغزلان.

2. التعريف بالمؤسسة :

تقع مؤسسة الإسمنت على فج بكوش في الطريق الوطني رقم (08) وتبعد عن مدينة سور الغزلان بحوالي 7 كلم ، وعن مقر ولاية البويرة بحوالي 27 كلم ، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ:41 هكتار ففي تاريخ 1979/11/26 م تم إمضاء العقد الخاص بإنشائها ، أما إنشائها فقد كان في 1980/02/26 من قبل شركة دانمركية تدعي **FLSMIDTH**وبداية إنتاج الاسمنت كانت في 1983/10/20 م وقد قدرت تكاليف الإنتاج بـ:1.321.668.943 دج ، علما إنها تأسست برأسمال قدره 246 مليون دينار وتصل قدرة إنتاجها من 3000 طن يوميا إلى 100.00 طن سنويا، حيث كانت تنتج هذه الشركة نوعين من الاسمنت 325 CPJوهو ذو جودة عالية أما بالنسبة للطاقة البشرية فهي تشغل من العمال حوالي 590 ومن الإطارات حوالي 150 ونظام العمل في هذه الوحدة مقسم إلى فرق تعمل كل فرقة 8 ساعات:[1]

- ❖ فرقة تعمل من السادسة صباحا إلى الثانية بعد الظهر
- ❖ فرقة تعمل من الثانية بعد الظهر إلى الثامنة ليلا
- ❖ فرقة تعمل من الثامنة ليلا إلى غاية السادسة صباحا

بينما تكون فرقة رابعة في عطلة لمدة ثلاثة أيام لتقوم بالتناوب مع الفرق الأخرى. أما عمال الإدارة يعملون بالنظام العادي من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا إلى الرابعة مساءا تتخللها فترة استراحة.

تضم هذه الوحدة لإنتاج الاسمنت مايلي:

1. محجره لسحق المواد الأولية سعته 1000 طن/سا.
2. تجنيس مسبق وخزن حجر لكلس سعته 3500 طن/سا.
3. تجنيس مسبق وخزن الطين سعته 3000 طن/سا.
4. مطاحن خام طركسيونيدان قطره 4.6 م، الطول 9.75 م + 2.08 م، السعة 2 * 140 طن/سا.

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة .

5. خزانات تجنيس سعته 2 * 8000 طن.
6. فرن يوناكس الدوران بالتسخين المسبق ذو أربعة طوابق حلزونية الشكل قطره 5.5، الطول 89 م.
7. خزانات حجر لكلس المحروق سعته 3 * 1500 طن/سا.
8. مطحن المواد الإضافية سعته 1000 طن/سا.
9. تخزين الجبس سعته 1750 كن/سا.

المطلب الثاني: نشاط وأهمية المؤسسة (S.C.SEG).

1-نشاط المؤسسة: يعد نشاط شركة الإسمنت بسور الغزلان نشاطا إنتاجيا من جهة ومن جهة أخرى نشاط تجاري، أما النشاط الإنتاجي فيقوم على إنتاج مادة الإسمنت من خلال تحديد الكميات اللازمة من الإنتاج من مختلف المواد الأولية وتنسيق مع مراحل عملية الإنتاج حتى الوصول إلى منتج النهائي القابل للبيع أو الإستعمال ، أما النشاط التجاري فيتمثل في تحديد الكميات اللازمة وذلك تباعا لطلبيات الزبائن المتمثلة في مختلف الأطراف المؤسسات الخاصة وعمومية و وحدات تابعة لها لإعادة البيع ،مقاولات...الخ .

2- أهمية المؤسسة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:

تكتسب المؤسسة أهمية بالغة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية فالمؤسسة تلعب دورا هاما في تموين القطاع العام و الخاص على مستوى ولايات الوسط و حتى الجنوب.إذا تلبي حاجات المؤسسة وكذلك المواطنين من مادة الاسمنت المطلوب كثيرا، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يتمثل في المساهمة في النهضة و التطور الحضاري حيث تعمل على التقليل من ظاهرة البطالة و الرفع من المستوى المعيشي في ظل نقص المشاريع بالمنطقة و تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخرا استقلال وحدة الاسمنت لسور الغزلان عن المؤسسة الأم.ERCC فبعد أن كانت المديرية العامة للوحدة تابعة لوحدة مفتاح حيث يوجد مقرها الرئيسي، استقلت وأصبحت عبارة عن مؤسسة مستقلة SCSEA بها مديرية عامة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

إن الهيكل التنظيمي يتطور ويتغير بتوسع نشاط المؤسسة إذ لا بد من وجود هيكل يتلاءم مع هذا التوسع وهذا ما لاحظناه في هذه المؤسسة بحيث يتماشى هيكلها التنظيمي وتوسع نشاطها، حيث تضم مؤسسة الاسمنت بسور الغزلان مجموعة من المديريات التي تنقسم إلى دوائر ومن ثم إلى مصالح يمكن تعدادها كما يلي:

المديرية العامة:

يوجد بها الرئيس العام والأمانة العامة والمركزيون ونواب المدراء وبعض المكلفين بالدراسات المختلفة، منها الدراسات القانونية والإدارية والتقنية و أمانة كل مديرية.[1]

2. **مصلحة رقابة الجودة:**

تتمحور مهمتها في:

- ❖ المتابعة لاستغلال المحجر.
- ❖ مراقبة جودة مسار الإنتاج.
- ❖ مراقبة استقبال المواد الأولية ودراسة إمكانية دخول إنتاج جديد.
- ❖ القيام بعملية التحليل في المخابر.

3. **مصلحة الإعلام الآلي:**

هي مصلحة اعتمدت في البداية على موظفين لهم إمكانيات بسيطة في الإعلام الآلي، وفي سنة 1990 تم تعميم عملية توزيع أجهزة الكمبيوتر على مستوى كل مكاتب الوحدة مما أصبح من الضروري وضع مصلحة متخصصة في الإعلام الآلي تحت إشراف المدير تتمثل مهمتها في عملية الشراء أين تختار نوعية الآلة، وكذا قدرتها وتوزيعها على الأشخاص المعنيين وتبقى المسؤولية الأولى والأخيرة على صيانتها.

4. **المديرية التقنية:**

تقوم بتوجيه وتنسيق الأنشطة التالية: الإنتاج، الصيانة، الإرسال وتصليح العتاد المتحرك كما تقوم بتسيير الجودة والأمن الصناعي وكذا ضمان تنفيذ مخطط الإنتاج والصيانة للمصنع.

5. **الوحدة:**

تتضمن مديرية الوحدة والأمانة أيضا:

- ❖ دائرة الموارد البشرية.
- ❖ دائرة المالية والمحاسبة والتسويق.
- ❖ دائرة التموين وتسيير المخزونات.
- ❖ دائرة الإنتاج.

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المستخدمة في الشركة .

- ❖ دائرة الصيانة.
- ❖ دائرة الإرسال.
- ❖ دائرة صيانة العتاد المتحرك.
- ❖ دائرة الصيانة العامة.

ثانيا: المصلحة المستقبلة: وتضم مايلي:

- ❖ **دائرة الموارد البشرية:**

تهتم بالعنصر البشري وذلك نظرا لأهمته تسهر هذه الدائرة على الاطلاع على مختلف القوانين التي لها علاقة بالعمال وعملية تسييرها، يوجد بهذه الدائرة ثلاثة مصالح.

- ❖ **مصلحة المستخدمين:**

تهتم بالوظائف التالية: التوظيف، التنصيب، الحضور، الغيابات، العطل، الاستقبالات، ساعات العمل بما فيها الساعات الإضافية والعادية...الخ.

يوجد بهذه المصلحة ثلاثة أقسام تتمثل في: قسم التسيير للمستخدمين، قسم الأجور والقسم الاجتماعي الذي يهتم بالناحية الاجتماعية للعمال من تعويضات العطل المرضية، الأدوية، التقاعد...الخ.

- ❖ **مصلحة التكوين:**

تهتم باستقبال الموظفين الجدد وتوجيههم إلى مختلف المصالح للتعرف عليها، كما تقوم بتدريب اليد العاملة لجعلها أكثر كفاءة وقدرة على أداء العمل، وكذا تنظيم وتسيير المتربصين من الطلبة الجامعيين.

- ❖ **مصلحة الوسائل العامة:**

تهتم بنقل العمال، المطعم والبناء.[1]

[1] من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة .

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي الكلي لشركة

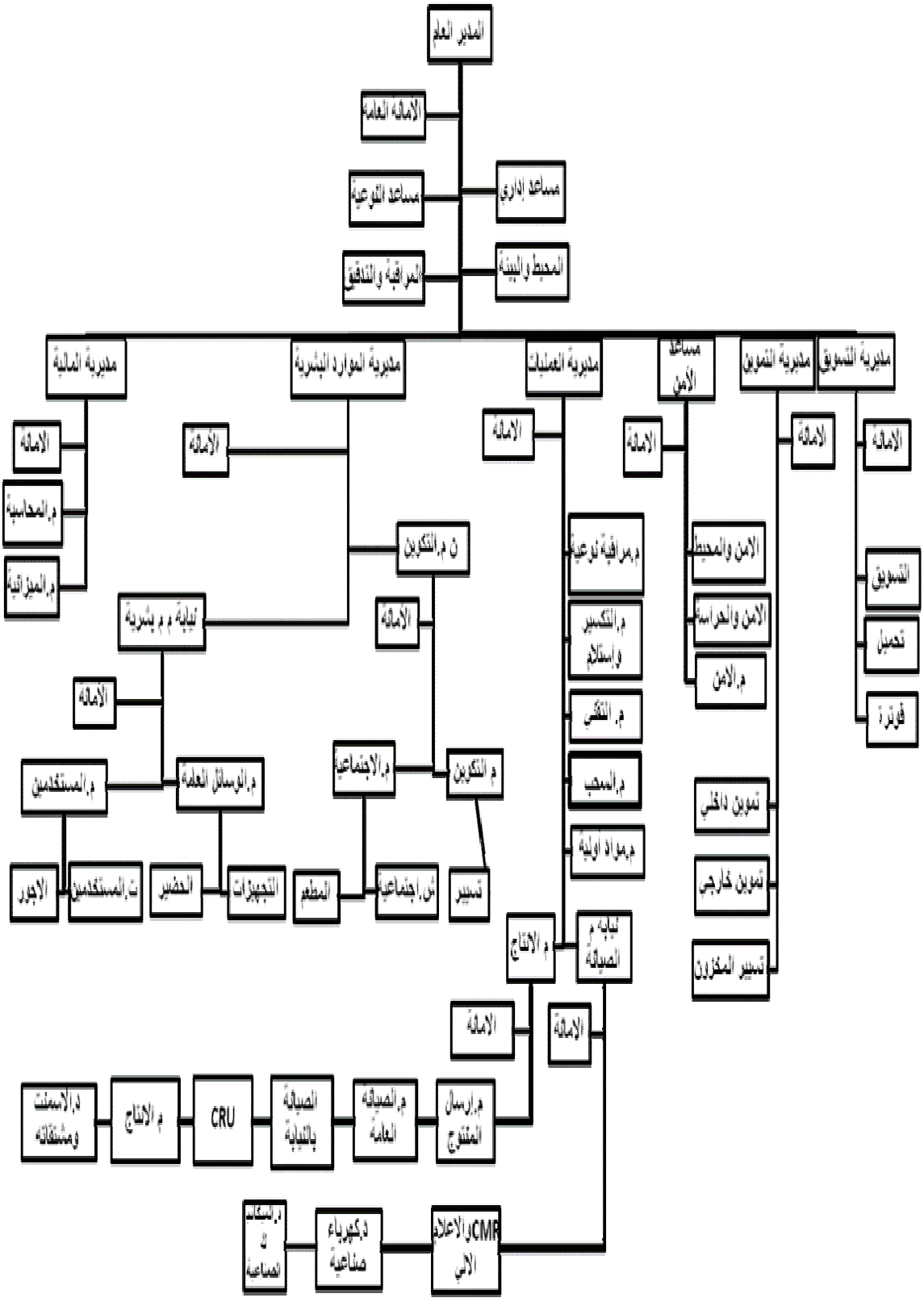

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق الشركة .

المبحث الثاني :المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لشركة

من أجل تقييم الأداء المالي للشركة يجب معرفة القوائم المالية لها، ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان و محاولة تقديم تقرير حول وضعية الشركة من خلال هذه القوائم المالية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لشركة

قبل إعداد قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية الدولية وعلى رأسهم المعيار المحاسبي الدولي السابع يتطلب ميزانيتين محاسبيتين لسنتين وذلك من أجل ملاحظة تغيرات أرصدة الزبائن و المخزونات و الموردين و غيرهم من أرصدة الهامة في شركة كالنقدية ، كما يتطلب الحصول على معلومات من جدول حساب النتائج كالمبيعات لزبائن وكذا أهم مصاريف للمستخدمين و الضرائب وغيرها .و سيتم عرض أهم هذه القوائم بالإعتماد على ملاحق المتحصل عليها من الشركة محل الدراسة ، ونبدأ بالميزانية الختامية لسنة 2015 بالإعتماد على الملحق (02) و كذا جدول حساب النتائج لسنة 2015 بالإعتماد على الملحق (05). ولميزانية ختامية ل2016 بالملحق (03) وجدول حساب النتائج ب ملحق (06) .بالإضافة إلى ميزانية ختامية ل2017 بالملاحق (04) و كذا جدول حساب النتائج بالملحق (07) .

جدول رقم (11) : الميزانية الختامية لسنوات 2015 إلى 2017.

1-الأصول	المبلغ الصافي		
إسم الحساب	2015	2016	2017
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	14947153,56	12782353,25	11870969.60
تثبيتات عينية			
أراضي	610545550,72	586974076,88	585138935.49
مباني	67872028,17	76640720,55	81312684.18
تثبيتات عينية أخرى	1452504541,74	3259770627,66	3249516743.97
تثبيتات ممنوح إمتيازها	-	-	-
تثبيتات يجرى إنجازها	2126257871,72	790439895,50	943913020.30
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	-	300000000,00	300000000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	15633331,61	30424450,44	50455071.58
ضرائب مؤجلة على الأصل	107159164,04	133750395,57	181676774.64
مجموع الأصول غير الجارية	**4394919641,56**	**5190782519,85**	**5403884199.76**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	2605291766,05	2500722089,00	2893402022.13
حسابات دائنة إستخدامات مماثلة			
الزبائن	43628437,11	168770574,62	72278672.73
المدينون الآخرون	305197679,13	42652440,97	73542704.27
الضرائب وما شابهها	447794278,19	289358262,54	360586170.03
الموجودات وما شابهها			
الخزينة	2874349512,82	3581995486,67	4443626820.27
مجموع الأصول الجارية	**6276261673,30**	**6583498853,80**	**7843706398.43**
المجموع العام للأصول	**10671181314,86**	**11774281373,65**	**13247590589.19**

1. الخصوم. الوحدة: دج

إسم الحساب	المبلغ الصافي		
	2015	2016	2017
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	1900000000,00	1900000000,00	1900000000.00
رأس مال غير مستعان به	-	-	-
علاوات واحتياطات	5718784215,23	6451297184,65	7392917481.03
فوارق إعادة التقييم	-	-	-
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع 1	980862969,42	1594199157,04	1966720038.72
رؤوس أموال خاصة أخرى/ الترحيل من جديد	-	-251003860,66	-197310352.72
المجموع 1	**8599647184,65**	**9694492481,03**	**11062327167.03**
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	91509817,00	-	-
ضرائب – مؤجلة ومرصود لها	-	1116250,00	1116250.00
ديون أخرى غير جارية	-	-	-
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	563995600,20	497486328,34	622607484.43
مجموع الخصوم غير الجارية2	**655505417,20**	**498602578,34**	**623723734.43**
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	652170507,16	510606465,59	288416901.07
ضرائب	283140028,02	424602418,64	467959705.09
ديون أخرى	556762064,39	645977430,05	805163081.57
خزينة سلبية	-	-	-
مجموع الخصوم الجارية3	**1416028713,01**	**1581186314,28**	**1561539687.73**
مجموع عام للخصوم	**10671181314,86**	**11774281373,65**	**13247590589.19**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الميزانيات المحاسبية وملاحقها 02و03 و04 للوحدة خلال الفترة2015 إلى 2017.

- **إعداد الميزانية المالية المختصرة:**

الجدول رقم (12): الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2015 – 2016 –2017.

السنوات	2015	%	2016	%	2017	%
الأصول						
الأصول الثابتة	**4394919641,56**	**41,18**	**5190782519,85**	**44.08**	**5403884199.76**	**40.79**
قيم الإستغلال	2605291766,05	**24,41**	2500722089,00	**21.23**	2893402022.13	**21.84**
القيم المحققة	796620394,43	**07,46**	500781278,13	**04.25**	50667547.03	**3.32**
القيم الجاهزة	2874349512,82	**26,93**	3581995486,67	**30.42**	4443626820.27	**33.54**
الأصول المتداولة	**6276261673,3**	**58,81**	**6583498853,8**	**55.91**	**7843706389.43**	**59.2**
مجموع الأصول	**10671181314,86**	**100**	**11774281373,65**	**100**	**13247590589.19**	**100**
الأموال الخاصة	**8599647184,65**	**80,58**	**9694492481,03**	**82.34**	**11062327167.03**	**83.5**
الديون طويلة الأجل	655505417,20	**06,14**	498602578,34	**04.23**	623723734.34	**4.7**
الأموال الدائمة	**9255152601,85**	**86,73**	**10193095059,37**	**86.57**	**11686050901.46**	**88.21**
الديون قصيرة الأجل	1416028713,01	**13,26**	1581186314,28	**13.43**	1741539687.73	**13.14**
مجموع الخصوم	**10671181314,86**	**100**	**11774281373,65**	**100**	13247590589.19	**100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول (الميزانية).

جدول رقم (13): جدول حساب النتائج لشركة (S.C.SEG) لفترة 2015إلى 2017

الوحدة : دج

	علامة	2015	2016	2017
المبيعات والمنتجات الملحقة		4932177882.20	6022388020.17	6734358537.65
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة قيد الصنع		-49161628.99	-218976077.19	78563329.05
الإنتاج المثبت		-	92395180.54	
إعانات الإستغلال		25404818.63	-	
1-إستهلاك السنة المالية		4908421071.84	5895807123.52	6812921866.70
المشتريات المستهلكة		-1184542328.03	-1646245163.73	-1933350887.72
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-1013904835.69	-804202102.50	-831142179.85
2-إستهلاك السنة المالية		-2198447163.72	-2450447266.23	-2764493067.57
3-القيمة المضافة للإستغلال (1- 2)		2709973908.12	3445359857.29	4048428799.13
أعباء المستخدمين		-711223035.98	-785323126.87	-852271025.87
الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة		-109894016.35	-121020865.72	-152661014.91
4-إجمالي فائض الإستغلال		1888856855.79	2539015864.70	3043496758.35
المنتجات العملياتية الأخرى		38304727.02	44597953.81	49811806.61
الأعباء العملياتية الأخرى		-18922452.82	-29902533.28	-17096220.51
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة		-658239227.81	-613601457.44	-719642986.71
إسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات		65765667.04	59015865.84	45616359.81
5-النتيجة العملياتية		1315765569.22	1999125693.63	2402185717.55
المنتوجات المالية		4383877.16	9367381.85	23616888.67
الأعباء المالية		-5626301.72	-1195822.97	-8296672.57
6-النتيجة المالية		-1242424.56	8171558.88	15320216.10
7-النتيجة العادية قبل		1314523144.66	2007297252.51	2417505933.65

الضرائب(5+6)				
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		-252688026.00	-348573077.00	-389712274.00
الضرائب المؤجلة-تغيرات-حول النتائج العادية		-25811567.02	25474981.53	47926379.07
مشاركة العمال		-55160582.22	-90000000.00	-109000000.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		5016875343.06	6008788325.02	6931966921.79
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-4036012373.64	-4414589167.98	-4965246883.07
8-النتيجة الصافية لأنشطة العادية		980862969.42	1594199157.04	1966720.38.72
العناصر غير عادية – المنتجات (يطلب بيانها)		-	-	-
العناصر غير عادية – الأعباء(يطلب بيانها)		-	-	-
9-النتيجة الغير العادية		-	-	-
10-النتيجة الصفية لسنة المالية		980862969.42	1594199157.04	1966720038.72

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على ملاحق (05)، (06) ، (07).

المطلب الثاني: التقرير حول وضعية الشركة

أولا: الأصول

نلاحظ من خلال الملاحق لشركة الإسمنت بسور الغزلان لسنوات (2015-2017) أن إستثماراتها قد زادت من سنة إلى أخرى حيث كانت ف سنة 2015 ب 4394919641.5 دج و في سنة 2016 قدرت ب 5190782519.85 دج و سنة 2017 قدرت ب 5403884199.76 دج.وذلك يدل على الشركة تمتلك سياسة جيدة متبعة في مجالات إستثماراتها.و الذي يؤكده مجموع الأصول التي عرفت هي الأخرى إرتفاعا قدر ب 10.33 % ما بين سنة 2015 و 2016 وحيث زادت هذه النسبة لتصل في سنة 2017 إلى 12.51% . أي بإرتفاع قدر بنسبة كلية 22.84% . كما أن الأصول الجارية لاقت إرتفاع ملحوظ من سنة إلى أخرى حيث قدرت سنة 2015 ب 6276261673.3 دج و سنة 2016 قدرت ب6583498853.8 دج وأخيرا 2017 كان مجموع 7843706389.43 دج.وهذا الإرتفاع يدل على جودة السياسة المعتمدة داخل الشركة و المتعاملين معها وكذى زيادة الطلب على منتجاتها .

ثانيا:الخصوم

من خلال ملاحق الشركة نلاحظ أنه هناك زيادة في رؤوس الأموال حيث كانت في 2015 تقدر ب 9255152601.85 دج و سنة 2016 إرتفع ليصل إلى 10193095059.37 دج ليصل في سنة 2017 إلى11686050901.46 دج.وهذا الإرتفاع راجع لنتائج الصافية الموجبة التي حققتها الشركة من خلال سنوات محل الدراسة و التي كانت هي الأخرى في إرتفاع . ورغم زيادة الضرائب والديون الأخرى إلا أنها لم تأثر بشكل كبير على نتيجة الشركة.وذلك راجع إلى جودة نشاط المؤسسة و تغطية حقوقها لإتزاماتها مع تحقيق فائض النتيجة .

المبحث الثالث : تحليل قائمة التدفقات النقدية و أهم النسب التي تمثلها

سنحاول في هذا المبحث شرح أهم العناصر التي تتشكل منها قائمة التدفقات النقدية لشركة (**S.C.SEG**) بالطريقة المباشرة ، وكذا حساب النسب والمؤشرات التي تمثلها والتي لها دور كبير في تقييم أداء الشركة والتأثير المباشر على مختلف القرارات التي تتخذها مستقبلا.

المطلب الأول : تحليل قائمة التدفقات النقدية للشركة(S.C.SEG) (طريقة مباشرة).

1-تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية للفترة (2015- 2017)

سنوضح في هذا المطلب تحليل أرصدة التدفقات النقدية المتمثلة في تدفقات الخزينة الناتجة عن العمليات التشغيلية التي تبين مقدرة الشركة على توفير نقدية من نشاطها الرئيسي ، أما تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الإستثمارية فهي توضح مدى قدرة الشركة على توفير نقدية من أنشطتها الإستثمارية ، وفي قسم الأخير تبين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية أي السياسات التي إعتمدتها المؤسسة في تمويل تدفقاتها النقدية التمويلية كالاقتراض من أجل تغطية العمليات الإستثمارية.

1-1 تحليل تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة التشغيلية

ولتوضيح هذه العملية المتمثلة في تطور رصيد النقدية للأنشطة التشغيلية للفترة (2015-2017) قمنا بوضع الجدول التالي :

جدول رقم(14) :جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لشركة (S.C.SEG)

(الأنشطة التشغيلية)للفترة (2015– 2017).

	علامة	2015	2016	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:				
التحصيلات المقبوضة من الزبائن		5965976252.70	7083560532.30	8417180403.11
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		-5050020150.02	-5267915936.05	-6359554430.96
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-7971759.13	-9742593.93	-8117046.94
الضرائب عن النتائج المدفوعة		-732408579.39	-131274417.00	-427442506.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية		175575764.16	1674627585.33	1622066419.21
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية .		185087.44	6628757.82	22762059.57
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية – أ –		**175760851.60**	**1681256343.15**	**1644828478.78**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق رقم(08 و (09).

ومن أجل توضيح أكثر لأرصدة التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة العملياتية قمنا بترجمة هذه المعطيات الجدول إلى رسم بياني حسب الفترة (2015- 2017).

–شكل رقم (07) : تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من أنشطة العملياتية (أ) لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015– 2017).

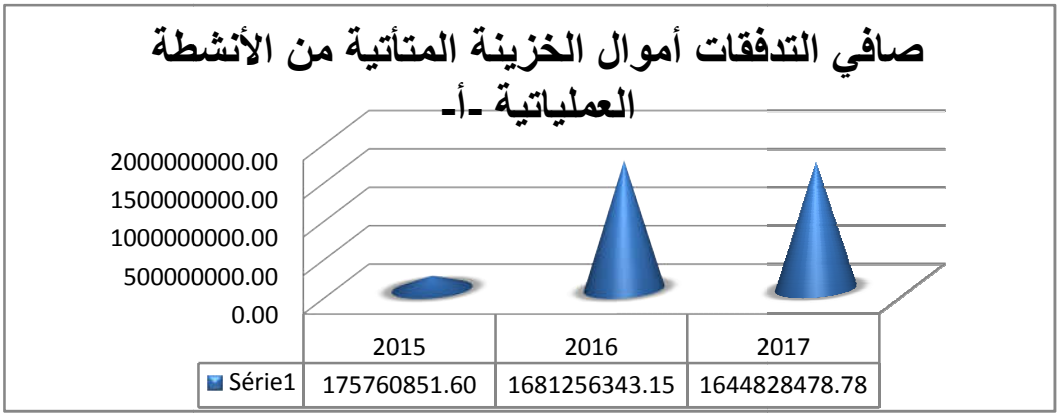

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم (14).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (العملياتية) كان في حالة تذبذب من خلال الفترة محل الدراسة من 2015 إلى 2017 حيث كان رصيد تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية في 2015 يقدر ب 175760851.60 دج ليرتفع هذا الرصيد في 2016 بنسبة كبيرة ليصل إلى 1681256343.15 دج ، ثم ليعود في إنخفاض طفيف سنة 2017 ليصبح رصيد النقدية 1644828478.78 دج . وسنحاول شرح سبب ذلك من خلال التالي:

- **أسباب التذبذب في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية لفترة الدراسة (2015-2017)**

-رغم أن رقم الأعمال أي المبيعات الذي حققته الشركة كان في إرتفاع مستمر من 2015 إلى 2017 والذي كان يقدر حسب سنوات الدراسة بترتيب ب

السنوات	2015	2016	2017
رقم الأعمال	4932177882.2	6022388020.17	6734358537.65

إلا أن التدفقات النقدية التشغيلية لم تعرف وتيرة متزايدة حسب رقم الأعمال حيث واكبت الإرتفاع من 2015إلى 2016 ثم عادت للإنخفاض في 2017 دلالة على عدم ضبط سياسة الإئتمان التي تتبعها الشركة في تحصيل حقوقها من العملاء والمدينين الآخرين .

-كما أدت المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين بشكل متزايد إلى إنخفاظ رصيد النقدية التشغيلية لسنة 2017 بشكل ملحوظ عن 2016.

-أما الزيادة الكبيرة في رصيد النقدية التشغيلية في 2016 راجع أساسا إلى زيادة تحصيلات من الزبائن بمبلغ 1117584279.6 دج أي بنسبة 18.73%عن سنة 2015 .

- وكذا إرتفاع الأعباء المتعلقة بالمواد الأولية المستهلكة والخدمات المقدمة للشركة من جهة و زيادة في الضرائب المدفوعة على النتائج لسنة 2017 على عكس 2016 التي كانت بنسبة أقل .كان له الأثر على إنخفاض صافي رصيد تدفقات النقدية للأنشطة تشغيلية لسنة 2017.

1-2-تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة إستثمارية :

وعليه قمنا بوضع جدول لتوضيح التطورات أو التغيرات الحاصلة على مستوى صافي التدفقات النقدية المتأتية من النشطة الإستثمارية للفترة محل الدراسة (2015- 2017).

الجدول (15):جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لشركة (S.C.SEG)

(الأنشطة الإستثمارية) للفترة (2015– 2017) .

	علامة	2015	2016	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار				
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-247404966.54	-294586827.59	-299473374.85
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		-*	-	1792050.75
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية		-10634461.06	-31376000.00	-37844918.04
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		14324333.94	12852836.15	20510976.89
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية		737915.67	5875000.00	15000000.00
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		-	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار–ب–		**-242077177.99**	**-589618991.44**	**-300015265.25**

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير المالية لشركة ملحق رقم (08 و (09).

–قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني يوضح التغيرات الحاصلة على مستوى صافي التغيرات النقدية من الأنشطة الإستثمارية للفترة (2015– 2017).

الشكل رقم (08): تغيرات التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية (ب) لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015– 2017).

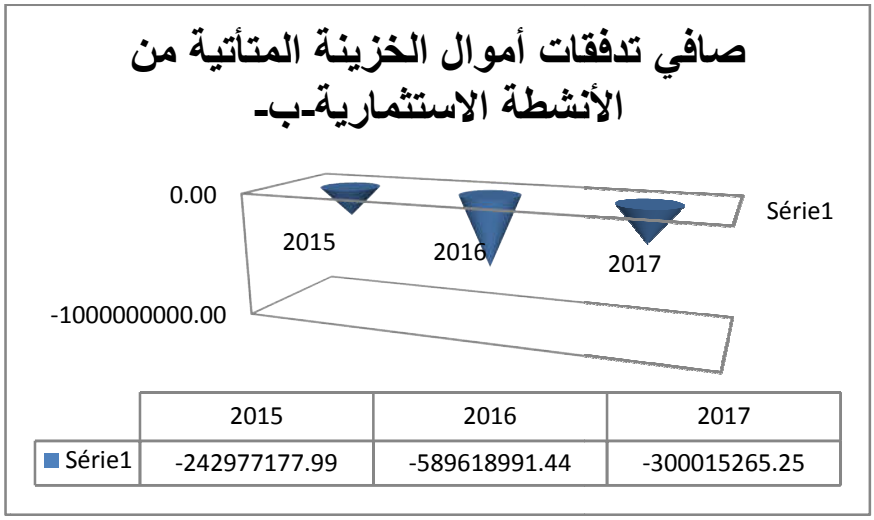

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على جدول رقم (15) .

-نلاحظ وجود عجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية للفترة محل الدراسة الممتدة من 2015إلى 2017 ، حيث قدر رصيد العجز ب 242977177.99- دج سنة 2015 ليزيد هذا العجز ليصل في سنة 2016 إلى 589618991.44- دج ،بينما عود الإنخفاض لهذا العجز في رصيد ولاكن مازال سالبا ليكون في 2017 ب 300015265.25- دج .

- **أسباب الإنخفاض في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية (ب)في 2015**

وعليه سنقوم بوضع الشكل التالي الذي يبين أو يوضح سبب إنخفاض في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لسنة 2015.

الشكل رقم (09) : نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لسنة2015 :

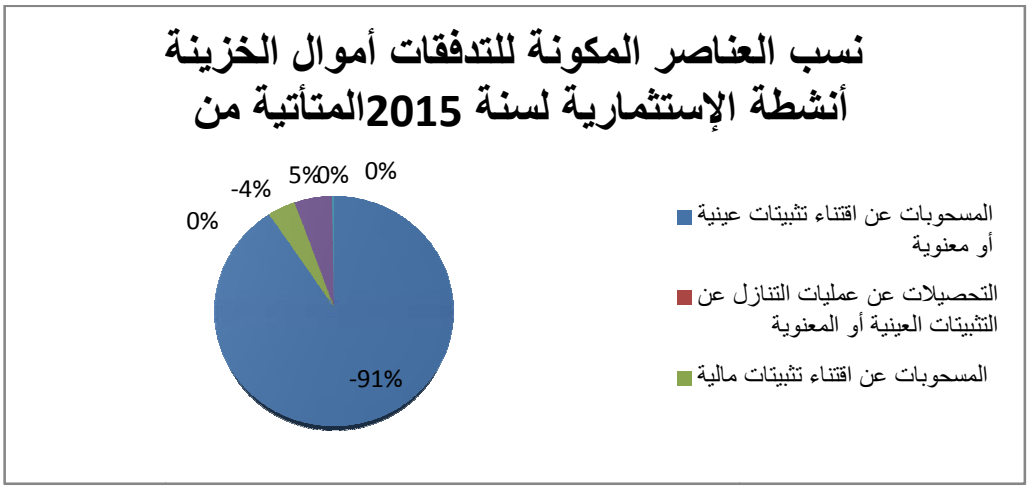

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (15).

- **أسباب الإنخفاض في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية (ب) في 2016**

وعليه سنقوم بوضع الشكل التالي الذي يبين أو يوضح سبب إنخفاض في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لسنة 2016.

الشكل رقم (10) : نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لسنة2016

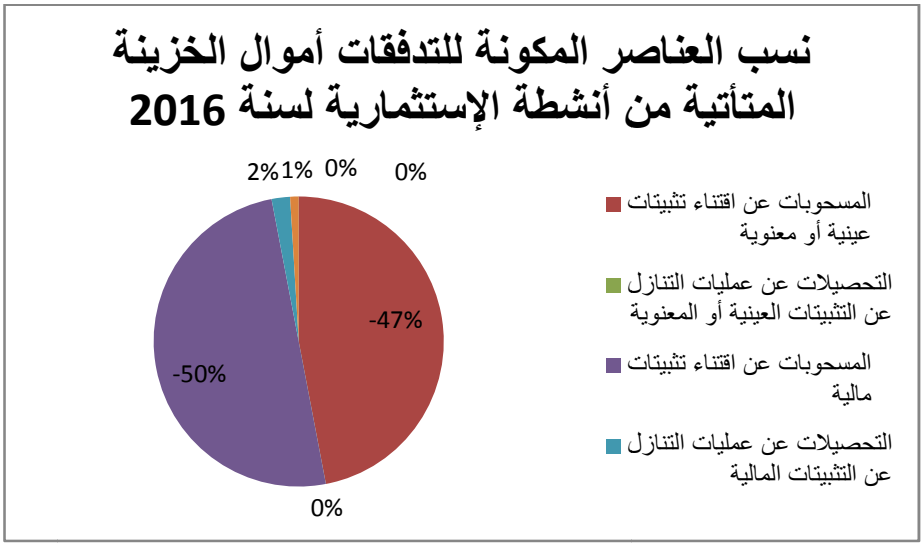

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (15).

- **أسباب الإنخفاض في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية (ب) في 2017**

وعليه سنقوم بوضع الشكل التالي الذي يبين أو يوضح سبب إنخفاض في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لسنة 2017.

الشكل رقم (11) : نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الإستثمارية لسنة2017.

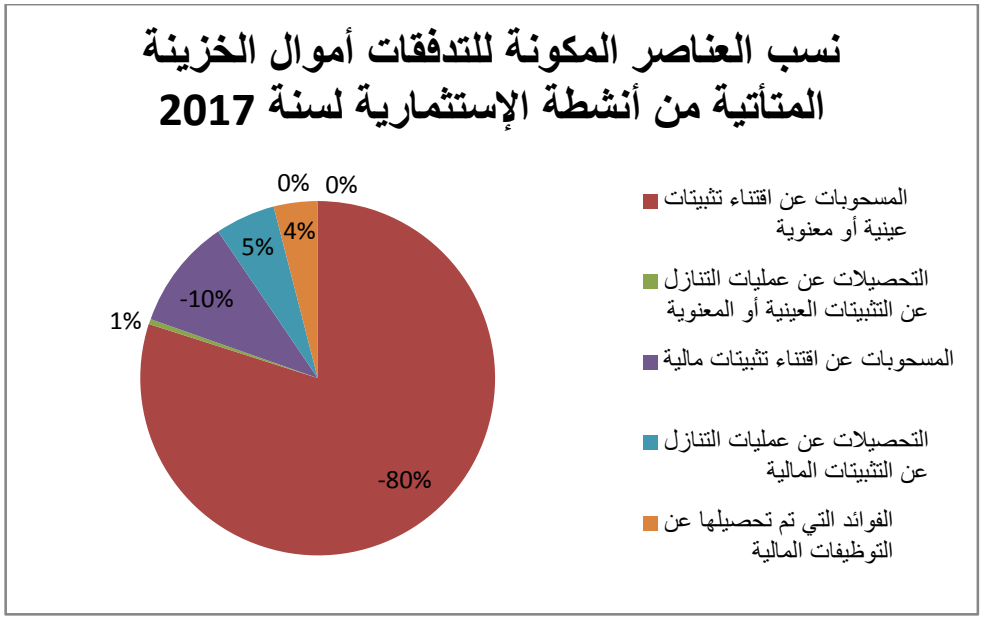

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (15).

-تعود أسباب الإنخفاض في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الإستثمارية للفترة محل الدراسة (2015-2017) إلى قيام الشركة بتوسيع نشاطها الإستثماري من خلال إعادة تهيئة ورشة الإنتاج و توسيعها ، وكذا تهيئة موقع أرض جديد للإمداد بمواد أولية من الصخور بالإضافة إلى برامج إعلام الآلي و المعلوماتي المقتنات مع التطبيقات الجديدة. وكذا المحسوبات عن الإقتناءات المالية . حيث ساهم كل ذلك في إرتفاع طاقتها الإنتاجية ، كما يعود سبب العجز إلى أن تحصيلات التنازل عن التثبيتات المالية والمادية ضئيلة جدا وغير قادرة على تغطية النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمارية.

1-3- تحليل تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل :

من أجل ملاحظة التغيرات الناشئة على مستوى صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية قمنا بإعداد الجدول التالي للفترة (2015-2017).

-الجدول (16):جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة لشركة (S.C.SEG) (الأنشطة التمويلية) للفترة (2015- 2017) . **الوحدة : دج**

	علامة	2015	2016	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:				
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم		-	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-448641250.00	-245200000.00	-400000000.00
التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-	-	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-	-138791377.86	-83181879.93
إعانات		25404818.63	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل- ج-		**-423236431.37**	**-383991377.86**	**-483181879.93**

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير المالية لشركة ملحق رقم (08) و (09).

-قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني يوضح التغيرات الحاصلة على مستوى صافي التغيرات النقدية من الأنشطة التمويلية للفترة (2015- 2017).

الشكل رقم (12): تغيرات التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج) لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015- 2017).

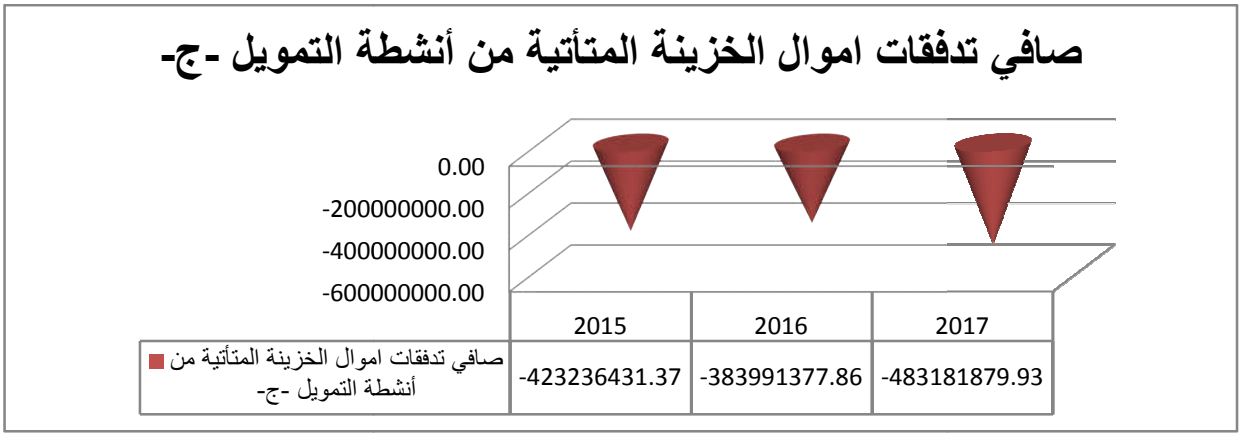

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (16).

-نلاحظ أن الشركة قد حققت تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التمويلية للفترة (2015-2017) ، حيث بلغ إنخفاض رصيد النقدية التمويلية ب 423236431.37- دج في سنة 2015 لتتراجع قليلا هذا الرصيد في سنة 2016 ليصل إلى 383991377.86- دج، في حين أن تدفقات النقدية التمويلية تزداد في الإنخفاض في سنة الموالية 2017 لتصل إلى 483481879.93- دج .

- **أسباب الإنخفاض في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج) في 2015**

من أجل توضيح أسباب الإنخفاض في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنة 2015 قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني كالتالي:

الشكل رقم (13) : نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة2015.

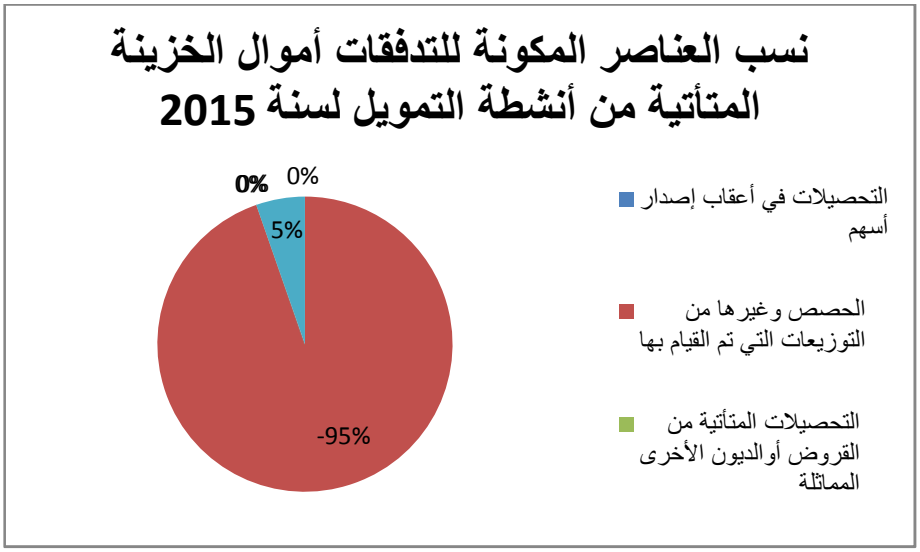

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (16).

يعود وجود إنخفاض في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة 2015 إلى القيمة الكبيرة من الحصص و التوزيعات التي قامت بها الشركة والتي قدرت ب 95- %بإنفاقها وفي حين أن تمويل الخارجي من خلال التحصيلات من القروض و الديون الأخرى كانت معدومة 0% الأمر الذي تولد عنه عدم تغطية حصص الأرباح المدفوعة للمساهمين و مختلف التوزيعات الأخرى.وكذا نلاحظ أن المؤسسة لم تقم بأي تحصيلات من إصدار الأسهم الأمر الذي جعلها لم تستقبل تدفقات داخلة من أجل تمويل إستثماراتها.

- **أسباب الإنخفاض في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج) في 2016**

من أجل توضيح أسباب الإنخفاض في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنة 2016 قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني كالتالي:

الشكل رقم (14) : نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة2016

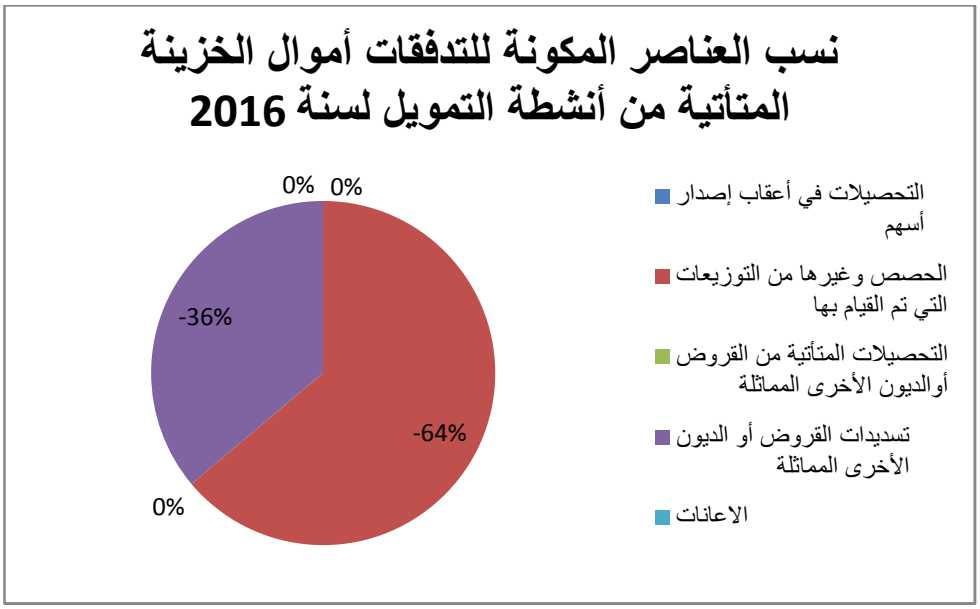

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (16).

تمكنت الشركة من تحقيق إنخفاظ أقل سنة 2016 في مايخص تدفقات النقدية التمويلية بالمقارنة مع 2015و2017 حيث يعود ذلك إلى نقص في قيمة تسديدات الحصص وغيرها من التوزيعات على غرار سنة 2015التي كانت تمثل 95%و في سنة 2016 أصبحت64-%، ورغم أن المؤسسة قامت بتسديد القروض بنسبة 36-%إلا أن الرصيد للأنشطة التمويلية ل سنة 2016 كان أقل مقارنة بالسنتين الأخرتين في حين أن وضع الشركة من الجانب التمويلي كان غير مريح و غير مرضي فما زال سالبا وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على مشاريع الإستثمارية لها.

- **أسباب الإنخفاض في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج) في 2017**

من أجل توضيح أسباب الإنخفاض في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنة 2017 قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني كالتالي:

الشكل رقم (15) : نسب العناصر المكونة للتدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة2017

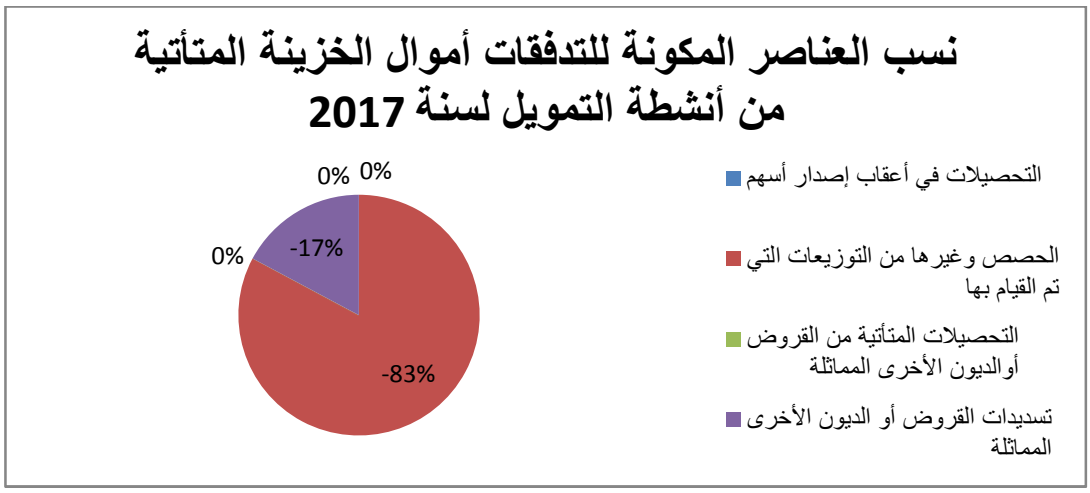

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (16).

إن سبب زيادة الإنخفاض لتدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية لسنة2017 راجع أساسا لزيادة تسديد الحصص وغيرها من التوزيعات التي قامت بها الشركة في 2017 والتي قدرت بنسبة 83- % زيادة على نسبة 2016 التي كانت تقدر ب 64%الأمر الذي نجم عنه زيادة في إنخفاض رصيد النقدية التمويلية إلى جانب تسديدات القروض والمصاريف الأخرى التي كانت نسبتها 17-% وفي المقابل إنعدام تحصيلا ت من القروض أو إعانات أو حتى تحصيلات من إصدار أسهم أو سندات الأمر الذي يجعل الشركة دوما رصيدها في حالة سالبة .

تفسير:

وكحوصلة حول السياسات المالية المتبعة من طرف الشركة في رفع رصيد نقدية التمويلية للشركة لم تكن سليمة ولم تعطها الشركة أهمية كبيرة وذلك لوجود إنخفاظ كبير في رصيد النقدية التمويلية خلال الفترة (2015- 2017) من خلالها لم تستطع الشركة تغطية الحصص وغيرها من التوزيعات التي قامت بها بالإضافة إلى تسديدها للقروض والديون الأخرى وذلك لعدم وجود مصادر تمويل خارجية مثل القروض المتحصل عليها من البنوك أو التحصيلات من بيع أسهم أو سندات فكانت كلها معدومة الأمر الذي يؤثر على السياسات الإستثمارية للشركة و بطئ في النموا و التوسع في نشاطها .هذا الأمر الذي فسر وجود أرصدة نقدية إستثمارية سالبة للفترة محل الدراسة من خلال ماسبق وهنا تبين أن عجز الشركة في تغطية إستثماراتها راجع إلى عدم وجود سياسة مالية جيدة لتمويل مشاريعها على المدى الطويل أنا وهي الحصول على القروض .

1-4- تحليل التغير في الخزينة الإجمالية للشركة (S.C.SEG) للفترة (2015- 2017).

من أجل توضيح تغير الحاصل على مستوى الخزينة الإجمالية للفترة (2015-2017) قمنا بإعداد الجدول التالي :

الجدول رقم (17): تطور التغير في الخزينة الإجمالية لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015- 2017).

الوحدة: دج

	علامة	2015	2016	2017
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية – أ –		175760851.60	1681256343.15	1644828478.78
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار– ب–		-242077177.99	-589618991.44	-300015265.25
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل– ج–		-423236431.37	-383991377.86	-483181879.93
تغير أموال الخزينة في الفترة أ+ب+ج		**-490452757.76**	**707645973.85**	**861631333.60**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق رقم (08) و (09) . -

قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني يوضح التغيرات الحاصلة على مستوى الخزينة الإجمالية للفترة (2015-2017).

الشكل رقم (16): تطور التغير في الخزينة الإجمالية لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015- 2017).

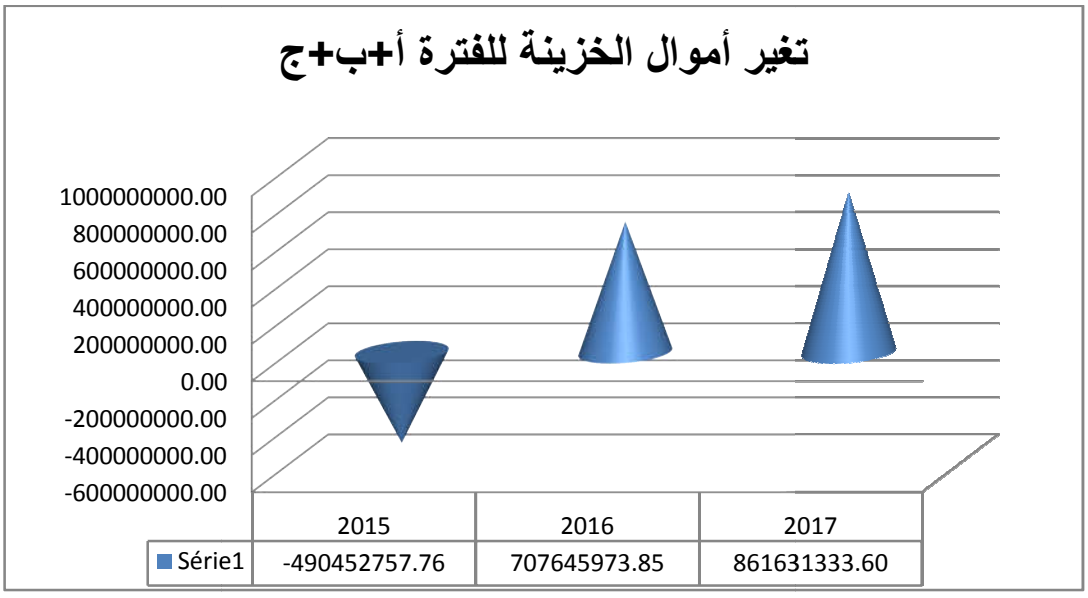

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (17).

نلاحظ أن الشركة حققت عجزا في الخزينة الإجمالية يقدر ب 490452757- دج سنة 2015 بينما حققت فائض في سنتين الموالیتین 2016 و2017 في خزينة الإجمالية قدر على التوالي ب 707645973دج و 861631333 دج.

- **أسباب العجز في الخزينة الإجمالية سنة2015**

ومن أجل توضيح سبب العجز في الخزينة الإجمالية لسنة 2015 قمنا بإعداد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17) عناصر الخزينة الإجمالية لشركة (S.C.SEG)لسنة 2015.

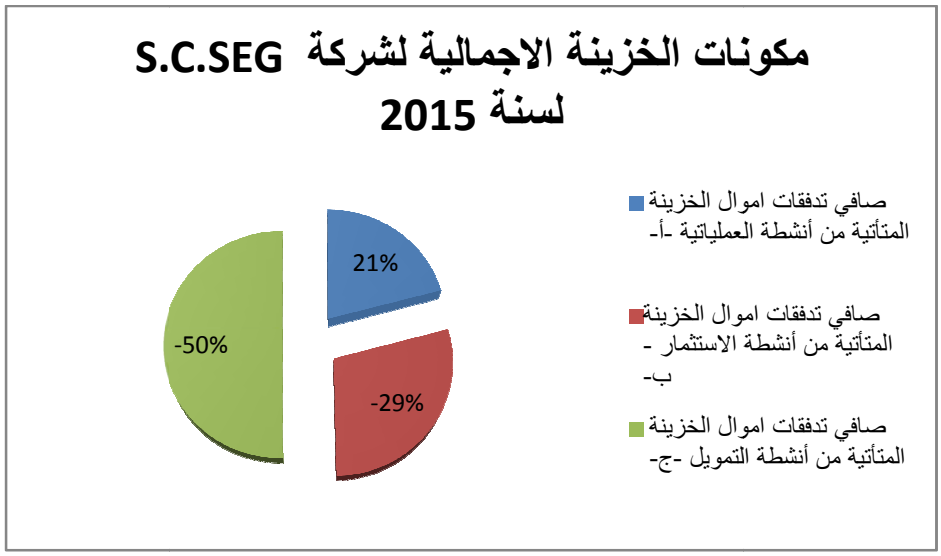

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (17).

لم تتمكن الشركة من تغطية العجز لسنة 2015 من صافي التدفقات أموال الخزينة من أنشطة الإستثمارية و التي كانت نسبتها 29- %، بواسطة ماحققته من صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة العملياتية و التمويلية رغم أن صافي تدفقات نقدية لأنشطة عملياتية كان موجب و بنسبة 21 %إلا أنها لم تغطي العجز بسبب الأنشطة التمويلية كانت نسبة عجزها كبيرة جدا قدرت ب 50- %. وذلك ما نجر عنه عجز في خزينة الإجمالية.

- **أسباب الفائض في الخزينة الإجمالية لسنة 2016**

ومن أجل توضيح سبب العجز في الخزينة الإجمالية لسنة 2016 قمنا بإعداد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (18) عناصر الخزينة الإجمالية لشركة (S.C.SEG) لسنة 2016.

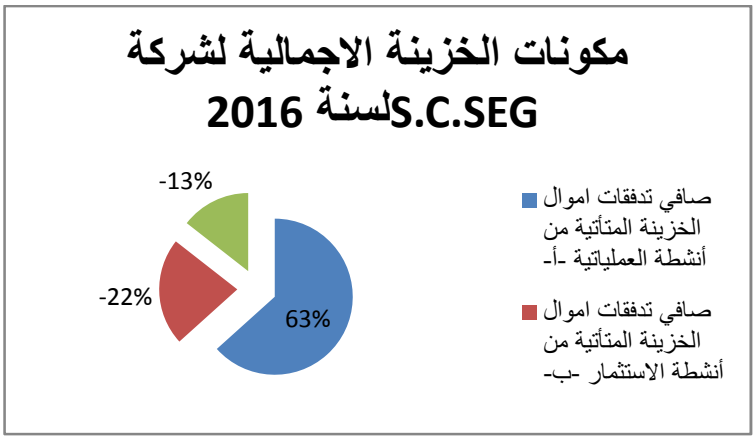

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (17).

-نلاحظ أن الشركة حققت فائض في الخزينة الإجمالية لسنة 2016 قدرت ب 707645973.85 دج ، وذلك من خلال تغطية العجز في صافي تدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية وحتى التمويلية التي كانت نسبتهما على توالي 22%- و 13- %وذلك بواسطة ماحققته من صافي تدفقات للأنشطة التشغيلية و التي قدرت نسبتها ب 63% مما نتيجة موجبة في الخزينة الإجمالية لشركة في نهاية 2016.

- **أسباب الفائض في الخزينة الإجمالية لسنة 2017**

ومن أجل توضيح سبب العجز في الخزينة الإجمالية لسنة 2017 قمنا بإعداد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (19) عناصر الخزينة الإجمالية لشركة (S.C.SEG)لسنة 2017.

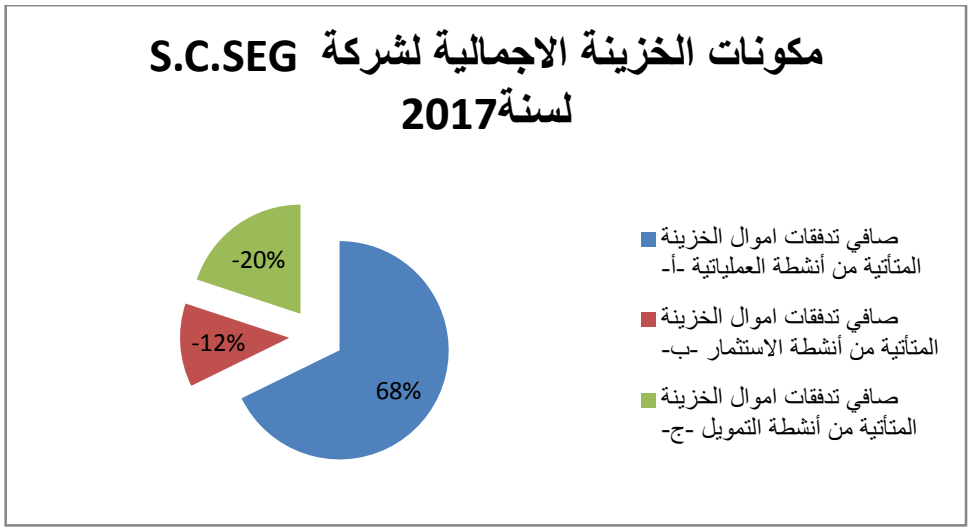

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (17).

واصلت الخزينة الإجمالية لسنة 2017 الزيادة في الفائض ولاكن بنسبة قليلة مقارنة مع 2016 وذلك راجع إلى إنخفاض العجز على مستوى صافي تدفقات أموال الخزينة لأنشطة الإستثمارية لتصبح 12%- بينما كانت في 2016 ب 22 %و بالمقابل زيادة في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيلية لتصبح 68% بينما كانت في سنة 2016 تساوي 63 %، ورغم زيادة عجز نسبة صافي تدفقات أموال الخزينة من أنشطة تمويل لسنة 2017 بنسبة 20%- بعدما كانت في 2016 ب 13 %إلا أنه لم يغير من نتيجة موجبة لتغيرات الخزينة الإجمالية لسنة 2017 لأن رصيد أنشطة تشغيلية غطى جميع العجز المقدر من الأنشطة الأخرى .

التفسير:

- لم تتوفق الشركة في سنة 2015 من تغطية العجز في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية و التمويلية رغم أن تدفقات النقدية من أنشطة العملياتية كانت موجبة ولاكن كانت بنسبة أقل من أن تغطي عجز الأنشطة الأخرى لتحقق خزينة إجمالية سالبة . وهذا ما جعل الشركة غير قادرة على مواجهة الظروف المالية الطارئة التي قد تتعرض لها.

-أما في سنة 2016 و 2017 حققت المؤسسة فائض في الخزينة الإجمالية،و رغم عدم إعتمادها على مصادر تمويل خارجية .وفي المقابل كانت هناك زيادة ملحوظة في صافي التدفقات النقدية لأنشطة العملياتية (التشغيلية) التي كان لها دور كبير في تحقيق نتيجة موجبة للخزينة الإجمالية و بالإضافة إلى تراجع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية لسنتي 2016 و 2017 مقارنة مع 2015. وهذا ما يمنح لشركة مناعة مالية قادرة على مواجهة التغيرات المالية الطارئة مستقبلا .

المطلب الثاني : تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة النسب المالية لمؤسسة الإسمنت (الطريقة المباشرة)

2-تحليل قائمة التدفقات المالية بواسطة النسب المالية للفترة (2015- 2017)

تحتل النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي لشركة و سنحاول من خلال هذا الجزء توضيح أهم هذه النسب و تحليلها .

2-1-نسب جودة السيولة :

وسنلخص أهم نسب جودة السيولة المالية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح نسب المالية لشركة محل الدراسة

الجدول رقم (18) : حساب نسب جودة السيولة المستخدمة في تقييم الشركة ((S.C.SEG للفترة (2015-2017).

المقياس	النسب المالية	2015	2016	2017
نسب جودة السيولة	**مؤشر تغطية النقدية=** صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية.	-0.26	-2.37	-2.00
	نسبة مدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون	238.18	286.17	109.65
	نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات ديون طويلة الأجل .	0	12.11	19.77
	نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى تدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية=التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية.	0.1	0	0

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق (08) و (09).

-مؤشر تغطية النقدية

نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمارية و والتمويلية ل سنة 2015 كانت تقدر ب 26- %لتزيد هذه النسبة في الإنخفاض لتصل في سنة 2016 لتصل 237- %، ثم أصبحت في سنة 2017 هذه النسبة ب 200- % .

ويدل ذلك على قدرة الشركة على تغطية الأنشطة الإستثمارية و التمويلية الخارجة من خلال ماحققته من فائض في تدفقات التشغيلية . ويعود سبب ذلك لمجموعة من العوامل وهي:

-زيادة التدفقات النقدية المأتية من الأنشطة العملياتية لثلاث سنوات (2015-2017) والتي قدرت على التوالي ب

175760851.60	**1681256343.15**	**1644828478.78**

دج.

- رغم تحقيق تدفقات نقدية سالبة للأنشطة الإستثماري والتمويلية لكل سنوات محل الدراسة والتي نتائجها كانت متباينة فيما بينها إلا أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت كافية لتغطية النتائج السالبة للأنشطة الأخرى.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

نلاحظ أن الشركة إستطاعت من خلال صافي التدفقات النقدية للأنشطة العملياتية أن تغطي فوائد ديونها بدرجة كبيرة جدا وهذا ما يقارب 238 مرة بالنسبة ل سنة 2015 لتزيد هذه النسبة لتصل سنة 2016 إلى 286 مرة ، وإنخفظت هذه النسبة سنة 2017 لتصل 109 مرة إلا أنها حافظت على تغطية ديونها بشكل مريح .

نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية

نلاحظ من خلال هذه النسبة أن التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية لم تغطى من التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية لشركة محل الدراسة لسنوات (2015-2017) ، وذلك راجع إلى سياسة الشركة المتمثلة في عدم الحصول على قروض الخارجية واعتمادها الكبير على نشاطها المتداول أي التشغيلي قصير الأجل وهذا ما أشارت له النسب المحققة على التوالي 0.1 %و 0%و 0%.وكذا إرتفاع حجم النفقات الإستثمارية لشركة .

2-2نسب جودة الربحية

و الجدول التالي يبين أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم جودة الربحية :

الجدول رقم (19): حساب النسبة المالية المستخدمة في تقييم جودة الربحية لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017).

المقياس	النسب المالية	2015	2016	2017
نسب جودة الربحية	**نسبة النقدية التشغيلية =**صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / النتيجة الصافية	0.25	1.01	0.84
	نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / المبيعات	0.04	0.3	0.24
	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول	0.02	0.14	0.12
	مؤشر النشاط التشغيلي=صافي التدفقات النقدية **من** أنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة	0.19	0.92	0.8

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق (08) و (09).

نسبة النقدية التشغيلية

من خلال هذا المؤشر نبين نسبة الأرباح النقدية من أصل الأرباح الصافية السنوية المحتسبة على أساس إستحقاقي حيث كانت نسبة النقدية في2015 تقدر ب 0.25 ، لترتفع هذه النسبة في سنة 2016 لتصبح 1.01 الأمر الذي يدل

على قدرة الأرباح الصافية للشركة من توليد تدفقات نقدية تشغيلية .ثم إنخفضت هذه النسبة مع سنة 2017 لتصبح 0.48 أي نقص في توليد تدفقات النقدية التشغيلية من خلال الأرباح الصافية لشركة .و هذا الأمر ينجر عنه بصفة عامة ضعف نسبة جودة الربحية بالنسبة لسنوات 2015 و 2017 .

نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على المبيعات

نلاحظ أن هذه النسبة كانت ضعيفة و قدرت سنة 2015 ب 4 بمعنى أن كل دينار محقق من رقم الأعمال تحصل المؤسسة منه فقط على 0.04 دج تدفق نقدي ، كما إرتفعت هذه النسبة في 2016 لتصبح 30 %ثم تعود للإنخفاظ سنة 2017 لتقدر ب 24 %، لتصبح قدرة المؤسسة على تحصيل التدفقات النقدية من المبيعات أفضل بالنسبة لسنوات 2016 و 2017 مقارنة مع 2015 . حيث أن إرتفاع رقم الأعمال خلال الفترة محل الدراسة صاحبه زيادة في تحصيلات النقدية للمبيعات .

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

من خلال سنة 2015 كانت هذه النسبة ضعيفة جدا حيث قدرت ب 2 %، ثم إرتفعت هذه النسبة لتصبح 14% سنة 2016 الأمر الذي يوضح أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يحقق تدفق نقدي يقدر ب 0.14 دج، إلا أن هذه النسبة عاودت الإنخفاض بشكل طفيف لسنة 2017 لتصبح 12% . وهذا يدل على إيجابية الشركة في توليد تدفقات نقدية من خلال أصولها،وهذا ماينعكس على جودة ربحية الشركة على الرغم من عدم كفاءة سياستها الإستثماري و في مقابل إرتفاع رقم أعمالها إلا أنها قادرة على توليد تدفقات نقدية باستخدام أصولها .وكذلك سياسة الإئتمان التي تتبعها الشركة مع عملائها جيدة .

مؤشر النشاط التشغيلي

لقد حققت الشركة في سنة 2015 نسبة 19% من خلال مؤشر النشاط التشغيلي و هذه النسبة تعكس مدى تحقيق تدفقات نقدية لشركة من أرباحها قبل الضرائب والفوائد ، ونلاحظ أن هذه النسبة إرتفعت لتصل في سنة 2016 إلى 92%وهذا إرتفاع ملحوظ و كبير بالمقارنة مع سنة 2015 و هذا مأأدى إلى زيادة قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية من أرباحها قبل إقتطاع الضرائب و الفوائد .حيث أيضا وإنخفظت هذه النسبة في سنة 2017 لتصبح 80% حيث توضح لنا هذه النسبة أسباب أخرى لتراجع جودة ربحية المؤسسة والتي تتمثل في الغالب الإرتفاع في رقم الأعمال أدى بالمؤسسة إلى المزيد من الضرائب على أرباح و بالرغم من تحصيلها الجزئي للرقم أعمالها و بالتالي الزيادة في التسديد

لضرائب الخارجة و كذلك نسب الضرائب المفروضة على شريك الشركة الإيطالي تكون مرتفعة مقارنة مع الشريك المحلي حيث تأدي هذه الزيادات في ضرائب إلى نقص في التدفقات النقدية التشغيلية وتأثيرها السلبي على جودة ربحية الشركة . و لكن رغم ذلك فالشركة تبقى أرباحها المحققة من تدفقات النقدية التشغيلية لشركة مرضية لتلقيها بعض الإعانات من طرف الدولة و كذا في بعض الأحيان إعفاءات بالإضافة إلى عدم إعتماد الشركة على القروض طويلة الأجل و بالتالي لا تتحمل فوائد هذه القروض المتزايدة التي تأثر على جودة ربحية الشركة .

2-3-نسب تقييم السياسة المالية

إن الجدول التالي يبين أهم النسب المستخدمة في جودة تقيم السياسة المالية لشركة :

الجدول رقم (20): حساب النسب المالية المستخدمة في تقييم السياسة المالية لشركة (S.C.SEG) للفترة (2015-2017).

المقياس	النسب المالية	2015	2016	2017
نسب تقييم السياسة المالية	**نسبة الإنفاق الرأس المالي =** الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.	0	0	0
	نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الفوائد والتوزيعات النقدية للمساهمين .	0.39	6.86	4.11
	نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية التشغيلية .	2.55	0.14	0.24

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق (08) و (09).

-نسبة الإنفاق الرأس مالي

كانت نسب الإنفاق الرأس مالي لسنوات محل الدراسة بنسبة 0% وذلك راجع إلى أن الشركة لم تعتمد على قروض طويلة الأجل لتغطية النشاطات الرأس مالية و لم تستخدمها في النشاط التشغيلي . وذلك راجع إلى أن الشركة لديها إستقرار في السيولة جعلها لا تعتمد على قروض طويلة الأجل في تمويل الدورة العملياتية . وكذا إرتفاع في صافي التدفقات التشغيلية التي حققتها الشركة من خلال تغطية التدفقات الإستثمارية ودون اللجوء للقروض .

-نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

نلاحظ من خلال هذه النسبة أن المؤسسة لم تستطع تغطية توزيعات الأرباح والفوائد بالنسبة لسنة 2015 التي قدرت ب 0.39 مرة. بينما في سنة 2016 و 2017 إستطاعت تغطية هذه النسبة على التوالي ب مقدار7مرات و 4 مرات لسنة المالية . وهذا ماساهم في جذب إهتمام المساهمين الذين يعملون على مساعدة المؤسسة في زيادة رأس مالها مستقبلا، وفيما يخص سبب تراجع هذه النسبة في سنة 2015 هو نقص في صافي التدفقات النقدية التشغيلية من تغطية توزيعات النقدية للمساهمين .

-نسبة التوزيعات النقدية

نلاحظ أن نسبة التوزيعات النقدية ل سنة 2015 كانت 2.55% أي مرتفعة بمقدار كبير وذلك راجع لعدم قدرة الشركة على تغطية الإلتزامات الأخرى بعد طرح التوزيعات النقدية للمساهمين من صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي حققتها و الوقوع في أزمة سيولة مالية و ذلك بسبب إرتفاع التوزيعات النقدية للمساهمين في هذه السنة و ضعف التدفقات النقدية المحققة أيضا لنفس السنة . أما فيما يخص السنتين 2016 و 2017 كانتا أفضل من ناحية تغطية التوزيعات النقدية وتوفير السيولة اللازمة بعد طرح هذه التوزيعات و التي كانت مقدر على التوالي ب 0.14%و 0.24% و ذلك راجع لزيادة في التدفقات النقدية التشغيلية بالنسبة لسنتين مع إنخفاض التوزيعات النقدية للمساهمين في هذه المرحلة .

تعليق لأهم الملاحظات

وفي نهاية تحليل الدراسة الميدانية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان للفترة الممتدة مابين 2015 إلى 2017 يجب الإشارة إلى مجموعة من النتائج المتوصل إليها و تتمثل مجملها في:

- الإرتفاع المستمر في صافي التدفقات النقدية التشغيلية للفترة محل الدراسة يدل على قدرة المؤسسة في توليد تدفقاتها النقدية من أنشطتها الرئيسية.
- إرتفاع العجز على مستوى التدفقات النقدية الإستثمارية وخاصة لسنة 2016 راجع إلى سعيها لتوسع الإستثماري من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية و هذا ما تفسره الزيادة في رقم الأعمال.
- وكذا العجز على مستوى تدفقات النقدية التمويلية وخاصة في سنة 2016 راجع إلى عدم وجود تحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة مع زيادة التوزيعات و غيرها من الحصص والفوائد الموزعة .

- من خلال رصيد الخزينة الإجمالية لشركة للفترة (2015- 2017) نلاحظ أنها حققت خزينة إجمالية موجبة سنتي 2016 و 2017 وذلك دلالتا على تغطية الفائض النقدي المحقق من الأنشطة التشغيلية للإنفاقات الرأسمالية و دون اللجوء إلى القروض طويلة الأجل مما جعل المؤسسة تتمتع بمناعة مالية قادرة على تسديد ديونها إتجاه الغير .
- من خلال نسب جودة السيولة لمؤسسة نستنتج أن الفترة من2015 غلى 2017 كانت غير قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية بالنسبة لسنة 2015 بينما تحسن الوضع في سنتين المواليتين نتيجة زيادة تدفقات النقدية التشغيلية الداخلة .حيث نقول أن جودتها المالية كانت جيدة بصفة عامة.
- من خلال النسب الربحية لشركة كانت سياستها الإئتمانية جيدة بالنسبة لسنوات محل الدراسة أي أن تحقيق تدفقات نقدية من رقم أعمالها كان جيد خاصة في 2016.مما جعل الشركة في حالة أفضل من خلال زيادة قدرة تحقيق عائد نقدي من أصولها ومنه نقول أن نسب ربحيتها كانت جيدة .
- ومن خلال مؤشرات تقييم السياسة المالية لشركة للفترة محل الدراسة كانت تستخدم التدفقات النقدية بشكل كبير في تمويل الإستثمار .إلا أنه في سنة 2015 ضعفت المؤسسة على تغطية تلك التوزيعات من المساهمين والحصص الأخرى بشكل كبير .

خلاصة الفصل الثالث:

من أجل النهوض بالمؤسسات و الشركات الجزائرية و تطورها لمواكبة الشركات الدولية الكبرى ،يتطلب ذلك توفر البيانات و المعلومات الضرورية التي تساعد في إتخاذ القرارات الإستراتيجية من أجل إستمراريتها زيادة فرص نجاحها، وعلى هذه الشركات العمل بقائمة التدفقات النقدية و ذلك من خلال دراستنا التطبيقية أو الميدانية لمؤسسة الإسمنت (S.C.SEG) ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها من خلال تحليل هذه القائمة من أجل معرفة تقييم الأداء المالي لهذه الشركة و إعطاء نضرة شاملة حول خزينتها الإجمالية.حيث قمنا باستخدام النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية من أجل الوصول إلى نظرة حول الوضعية المالية للمؤسسة و التي كانت نتائجها متوسطة على العموم و متباينة من سنة إلى أخرى بين مختلف أرصدتها لأنشطتها الرئيسية . رغم أنها كانت تعاني عجز مالي لسنة 2015 فيما يخص رصيد الخزينة الإجمالية بينما تحسن هذا الوضع في سنوات 2016 و 2017 و أصبحت بذلك قادرة على تغطية نفقاتها و زيادة سيولتها.ومن أسباب ذلك مايلي :

- زيادة في صافي تدفقات النقدية لأنشطة العملياتية و خاصة لسنتي 2016 و 2017 دلالة على قوة السياسة الإئتمانية التي تتبعها الشركة في تحصيل حقوقها النقدية من الزبائن و غيرهم .
- عدم لجوئها إلى القرض من البنوك من مؤسسات القرض لسنوات محل الدراسة (2015 – 2017) مما لم يترتب عنه تسديد فوائد كبيرة جدا.

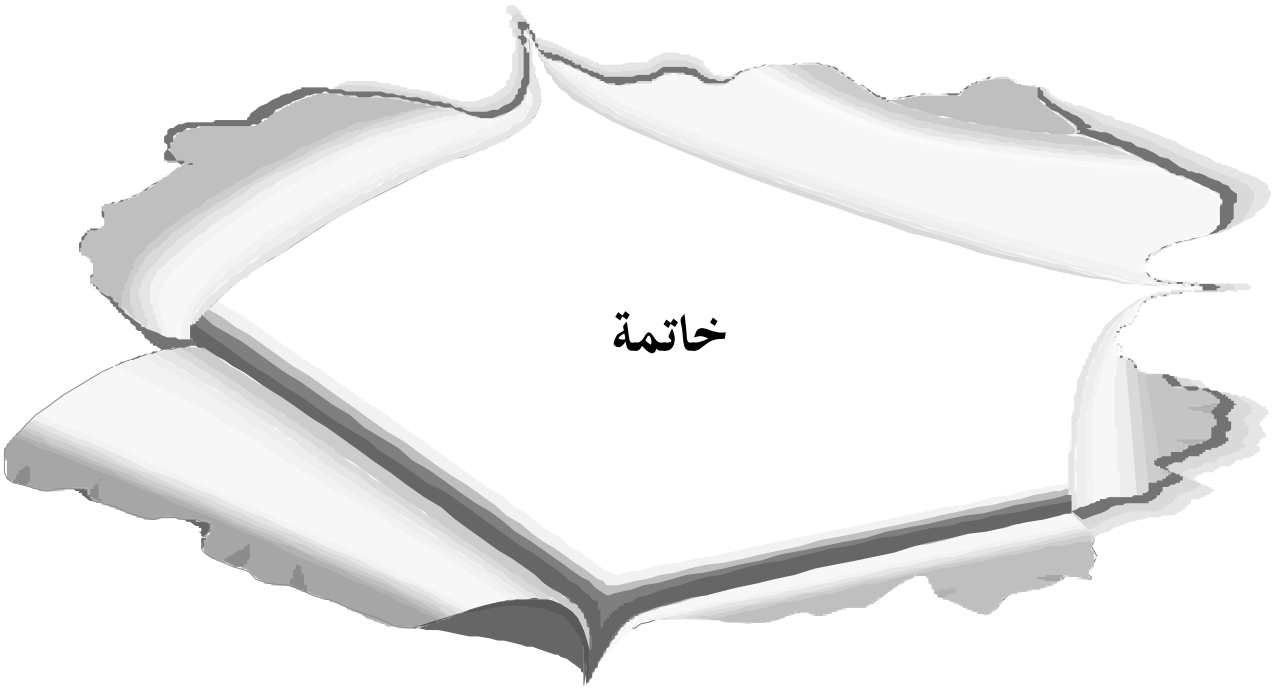

خاتمة

من أجل إعطاء نظرة دقيقة و شاملة حول تقييم الأداء المالي لمؤسسة يجب تحليلها بواسطة النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية التي لها إضافة ذات أهمية بالغة في تقييم أداء المالي للمؤسسات الاقتصادية والتي يستفيد من نتائجها مستخدمي القوائم المالية من خلال معرفة السيولة النقدية للمؤسسة ومدى قدرتها على توفير التدفقات النقدية من نشاطها الأساسي (التشغيلي) من خلال معرفة سياسة الائتمانية للمؤسسة ومدى تغطية إلتزاماتها كالضرائب، ومعرفة مختلف التغيرات النقدية في أنشطتها الاستثمارية والتمويلية ، وكل ذلك من أجل إتخاذ القرارات الصحيحة والتعرف على التدفقات النقدية المستقبلية ،كما تعرف النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية دور كبيرا في تحليل وضعيتها المالية عبر تقييم جودة ربحيتها وسيولتها وكذا أساساتها التمويلية .

- **إختيار الفرضيات**

من خلال الدراسة التي قمنا بها من اجل معرفة مدى صحة النظريات المقترحة في بداية الدراسة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من خلال ما تم التطرق إليه والتي تتلخص نتائج هذه الفرضيات فيما يلي:

الفرضية الأولى :تعتمد قائمة التدفقات النقدية على الأساس النقدي الذي يعكس وضعية المؤسسة المالية بشكل أدق من القوائم الأخرى التي تعتمد على أساس الإستحقاق .

و قد تم إثبات ذلك من خلال الجانب النظري من الدراسة ، باعتبار هذه القائمة تعتمد على أساس النقدي خلاف القوائم المالية الأخرى التي تعتمد على أساس الإستحقاق ، و يجعل تحليل هذه القائمة يعطي صورة أو ضح وأدق حول الوضعية المالية للمؤسسة أي حول تقييم أدائها المالي.

الفرضية الثانية : قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقوائم المالية الأخرى و هي أساسية .

و لقد تم توضيح وإثبات صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة السابقة النظرية إلى أن مستخدمي القوائم المالية من أجل تلبية المعلومات والبيانات التي يحتاجونها يجب ربط العناصر في مختلف القوائم المالية التي تمتاز كل واحدة بمعلومات المالية مختلفة عن الأخرى. وهنا تتبين لنا العلاقة المتكاملة بين هذه القوائم المالية بحيث أن من أجل إعداد قائمة التدفقات النقدية يجب توفر ميزانيتين ختاميتين و جدول حساب النتائج.

الفرضية الثالثة : تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل كبير .

وتم توضيح هذه الفرضية من خلال الجانب التطبيقي للدراسة ، حيث تبين هذه النسب المتمثلة في تقييم الربحية والسيولة في التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسة المالية التي تتبعها ، فهي بذلك ترشد القرارات المتخذة من طرف الإدارة و تقييم معلومات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للشركة و معرفة توجهاتها المستقبلية .

- **نتائج الدراسة :**

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية مكملة لقائمتي الميزانية و جدول حساب النتائج .
- قد تحقق المؤسسة نتيجة موجبة و مع ذلك تكون لديها تدفقات نقدية سالبة من خلال أحد أنشطتها الثلاثة (التشغيلية ، الإستثمارية ، التمويلية). وهذا مايضع المؤسسة في حالة عجز عن تسديد إلتزاماتها النقدية .
- من خلال دراسة التطبيقية و الميدانية لمؤسسة (S.C.SEG) لمدة ثلاث سنوات من 2015 إلى 2017 ، وجدنا أنها كانت تعاني عجز في السنة 2015 رغم تحقيقها تدفقات نقدية عملياتية موجبة إلا أن نشاطها الإستثماري و التمويلي كانت سالبة أكبر من تغطيها في حين إرتفعت هذا الرصيد في نتيجة إجمالية ليصبح موجب بزيادة تدفقات النقدية العملياتية بشكل كبير أي زيادة ملحوظة في تحصيلات من الزبائن. رغم أن التدفقات الإستثمارية و التمويلية عرفت أرصدتها نتائج سالبة .
- من خلال حساب نسب تقييم السيولة والربحية نجد أن المؤسسة لم تحقق التوازن المالي خلال فترة الدراسة و خاصة من ناحية الجانب الإستثماري والتمويلي .

- **الإقتراحات :**

ومن خلال ماسبق يمكن أن نعطي إقتراحات حول الدراسة كالتالي :

- زيادة إهتمام بهذه القائمة لدورها الكبير في تحسين وضعية المالية للمؤسسة من خلال تقييمها المالي النقدي و إتخاذ القرارات و تلبية حاجات المستفيدين من معلوماتها .
- تعتبر الطريقة المباشرة من الطرق المفضلة في حساب صافي التدفقات النقدية التشغيلية و ذلك من خلال إفصاح كل عناصر النقدية و كيف تم إنفاق في النشاطات التشغيلية .
- أما في ما يخص الإقتراحات المقدمة لمؤسسة الإسمنت (S.C.SEG) فهي :
- إستثمار الفائض في التدفقات النقدية التشغيلية من أجل تحصيل العائد من هذا التوظيف لتحسين رصيد تدفقات الإستثمارية .
- وضع إستراتيجية مالية محكمة من خلال تغطية نفقاتها الإستثمارية من أجل استغناء على القروض طويلة الأجل.
- زيادة قدرت المؤسسة على تغطية التوزيعات النقدية للمساهمين ، يجعلها محل إهتمام المستثمرين .

- على المؤسسة مراعات الجانب التمويلي أكثر من خلال فتح الزيادة في رأس المال وكذى إصدار الأسهم والسندات من أجل زيادة تدفقات التمويلية الداخلة لمؤسسة لمواجهة تدفقات النقدية الخارجية الإستثمارات المستقبلية.

➢ **أفاق البحث:**

إن هذه الدراسة هي جزء من الدراسات الأخرى التي تقوم على تحليل و تقييم وضعيات المالية للمؤسسات . فمن هذا العمل نقترح بعض المواضيع التي تكون مواضيع بحث في المستقبل منها:

- كيفية إستخدام قائمة التدفقات النقدية في المنشأة الغير مالية.
- مدى فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي .
- دور النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

الكتب:

1. أحمد محمد العداسي – التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية – دار الإعصار العلمي لنشر والتوزيع – الأردن – 2011-
2. أمين السيد أحمد لطفي – التحليل المالي لأغراض التقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة – دار الجامعة لنشر - الإسكندرية -2005 –
3. جميل مثنى محمد عبد الله – أحمد عوض العيسائي – قائمة التدفقات النقدية الإعداد والتحليل – جامعة عدن كلية العلوم الإدارية – قسم المحاسبة – 2007-
4. حجازي محمد عباس – قوائم التدفقات النقدية الإطار الفكري و التطبيق العلمي –نهضة مصر لطباعة والنشر وتوزيع – مصر-1998
5. حسين أحمد دحدوح –دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية–مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية وقانونية –مجلد 24-العدد الثاني-دمشق – 2011-
6. حمزة محمود الزبيري- التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبأ بالفشل)- مؤسسة الوراقة لنشر والتوزيع – عمان – 2004-
7. دريد كامل الشبيب- الإدارة المالية المعاصرة – طبعة الثانية –دار المسيرة – عمان – 2009-
8. زاهد محمد ديري – الرقابة الإدارية- دار المسيرة لنشر والتوزيع – الأردن – 2011-
9. سعيد فرحات جمعة – الأداء المالي للمنظمات الأعمال و التحديات الراهنة – دار المريخ لنشر – الرياض - 2000-
10. صلاح الدين حسن السيسي- نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية- دار الوسام لطباعة ونشر – لبنان-1998
11. طارق عبد العال حماد، تقييم اداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة
12. طارق عبد العال حمادة-تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان –الإسكندرية- دار الجامعة لنشر – 2006.
13. عبد المحسن توفيق محمد –تقييم الأداء – دار النهضة العربية لنشر والتوزيع – القاهرة – 1998-
14. عبد الوهاب نصر – القياس والإفصاح المحاسبي وفق للمعايير المحاسبية العربية و الدولية – الدار الجامعية لنشر – الإسكندرية -2007
15. علاء فرحان طالب – إيمان شيحان المشهداني – الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف – دار الصفاء لنشر والتوزيع – عمان – 2011 –
16. مجيد الكرخي- تقويم الأداء باستخدام النسب المالية – دار النهج لنشر والتوزيع –الأردن -2008

17. محمد أبو نصار- جمعة حميدات – معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية و العلمية) – طبعة الثالثة – المكتبة الوطنية لنشر – عمان – 2008 –
18. محمد سمير الصباني وآخرون – المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري و العلمي للمحاسبة كنظم للمعلومات – دار الجامعة لنشر – إسكندرية – 2002
19. محمد على وهدان وآخرون –المحاسبة عن التدفقات النقدية- القاهرة -2009
20. مفلح محمد عقل – مقدمة في الإدارة المالية وتحليل المالي – مكتبة المجتمع العربي لنشر وتوزيع- الأردن – 2009-
21. مؤيد راضي خنفر – غسان فلاح المطارنة – تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي) – دار المسيرة لنشر و التوزيع – 2006-

الكتب باللغة الأجنبية :

1. Bergevin p.m. Financial stat meant analysis :Anitentgrated approach . New jersey : prent ; Hall ; Inc. . 2002-

المقال:

2. دادن عبد الغني- قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية- مجلة الباحث- العدد4- جامعة ورقلة- 2006
3. عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08- 09 مارس، 2005
4. مجيد الكرخي – تقويم الأداء باستخدام النسب المالية – دار المنهج لنشر و التوزيع – الأردن – 2007-
5. مقبل علي أحمد علي – هيفاء سعيد الحداد- تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية- مجلة تنمية الرافدين الإقتصادية – العدد 80- بغداد جامعة الموصل – 2005
6. نادية ساميخضر – دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف لتنمية والاستثمار – مجلة بحوث المستقبل – العدد 22 –الإصدار 04- كلية الحدباء الجامعية – العراق- 2008

الملتقيات:

1. بلعور سليمان – علي بن طيب – بناء وتحليل قائمة تدفقات الخزينة – ملتقى الدولي حول الإطار المفاهيم لنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية – جامعة البليدة –أيام 16-17- 18 نوفمبر 2011-
2. بن فرج زوينة ، رحيم حسين –قائمة تدفقات الخزينة مدخل رئيسي في تطور النظام المحاسبي في الجزائر – ملتقى دولي يومي 13،14 ديسمبر 2011

3. محمد نجيب دبابش- طارق قدوري- دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي- مداخلة مقدمة ضمن "الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"- جامعة الوادي- 05 و 06 ماي 2013.

الرسائل والأطروحات:

1. بن خليفة حمزة –دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة- تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم تسيير- تخصص محاسبة – جامعة محمد خيثر بسكرة – 2012/2011 –
2. شادولي أيوب – قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسات – مذكرة تندرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية – تخصص محاسبة ومالية –كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم تسيير – جامعة الجيلالي بو نعامة خميس خنشلة – 2016-
3. سعيدي أسامة- مغيث محمد- تقييم أداء مؤسسة الجزائرية – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر –تخصص محاسبة و جباية- كلية علوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الطاهر مولاي سعيدة – 2017/2016 –
4. عادلي عيشي – الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية (قياس وتقييم) – مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير – علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية – جامعة محمد خيثر بسكرة- 2002-.
5. هباج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011 – 2012
6. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2005،
7. عبد الناصر شحدة السيد أحمد-الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وجودة الأرباح – رسالة تندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة- كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعة الشرق الأوسط لدراسات العليا – عمان- 2008
8. محمد محمود الخطيب – الأداء وأثره على عوائد أسهم الشركات – دار حامد لنشر والتوزيع – الأردن – 2010
9. خضار عبد الرحمان – تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية وأفاق تطويره- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر- جامعة وقلة -2012-
10. عادل عشي- الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس و تقييم – مذكرة لنيل شهادة الماجستير- كلية علوم التسيير –جامعة محمد خيثر بسكرة – 2004/2003

المراسيم والقوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 – يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 19- المؤرخ في 25 مارس 2009

الأنترنت:

WWW.Infotechaccountants.IAS7- la dernier consente:22/05/2018

htt //www. Mémoire. Online. com. 26/04/2018 . t 22 :18 .

قائمة المراجع

الملاحق

الملحق رقم (05)

طبع فى:10:19 17/04/2018

السنة المالية:01/01/15 الى 31/12/15

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810028210584

ميزانية - الأصول

أصول	علامة	2015 مبالغ الخام	2015 امتلاك مؤونات و خسائر القيم	2015 صافي	2014 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية		22 864 797,63	7 917 644,07	14 947 153,56	15 109 803,86
تثبيتات عينية					
أرض		785 862 169,33	175 316 618,61	610 545 550,72	634 116 994,56
مبان		4 486 636 435,51	4 418 764 407,34	67 872 028,17	79 029 203,36
تثبيتات عينية أخرى		14 585 957 088,32	13 133 452 546,58	1 452 504 541,74	1 694 759 244,24
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها		2 126 257 871,72		2 126 257 871,72	1 513 511 829,02
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		15 633 331,61		15 633 331,61	21 485 704,49
ضرائب مؤجلة على الأصل		107 159 164,04		107 159 164,04	132 970 731,06
مجموع الأصل غير الجاري		22 130 370 858,16	17 735 451 216,60	4 394 919 641,56	4 090 983 510,59
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		2 649 453 835,84	44 162 069,79	2 605 291 766,05	2 359 924 807,29
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		51 219 494,34	7 591 057,23	43 628 437,11	62 029 085,73
المدينون الأخرون		305 197 679,13		305 197 679,13	347 316 980,77
الضرائب و ما شابهها		447 794 278,19		447 794 278,19	219 792 463,53
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		2 874 349 512,82		2 874 349 512,82	3 364 802 270,58
مجموع الأصول الجارية		6 328 014 800,32	51 753 127,02	6 276 261 673,30	6 353 865 607,90
المجموع العام للأصول		28 458 385 658,48	17 787 204 343,62	10 671 181 314,86	10 444 849 118,49

طبع فى:10:20 17/04/2018

السنة المالية:01/01/15 الى 31/12/15

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810028210584

ميزانية - الخصوم

	علامة	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		1 900 000 000,00	1 900 000 000,00
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به		5 718 784 215,23	4 394 883 685,91
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة(1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)		980 862 969,42	1 893 975 529,32
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية 1			
المجموع 1		8 599 647 184,65	8 188 859 215,23
الخصوم غير الجارية		91 509 817,00	91 509 817,00
قروض و ديون مالية			
ضرائب - مؤجلة و مرصود لها			
ديون أخرى غير جارية		563 995 600,20	578 133 613,29
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		655 505 417,20	669 643 430,29
مجموع الخصوم غير الجارية 2			
الخصوم الجارية		652 170 507,16	574 849 078,89
موردون و حسابات ملحقة		283 140 028,02	454 735 329,69
ضرائب		480 718 177,83	556 762 064,39
ديون أخرى			
خزينة سلبية		1 416 028 713,01	1 586 346 472,97
مجموع الخصوم الجارية 3		10 671 181 314,86	10 444 849 118,49
مجموع عام للخصوم			

1- يستعمل فقط للعرض في الحالات المالية

الملحق رقم (05)

طبع فى:17/04/2018 10:21

السنة المالية:01/01/15 الى 31/12/15

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810028210584

حساب النتائج / طبيعة

	علامة	2015	2014
المبيعات و المنتوجات الملحقة		4 932 177 882,20	5 877 816 732,91
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		-49 161 628,99	-52 544 625,77
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال		25 404 818,63	
1- إنتاج السنة المالية		4 908 421 071,84	5 825 272 107,14
المشتريات المستهلكة		-1 184 542 328,03	-1 260 582 956,25
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-1 013 904 835,69	-882 045 077,14
2- استهلاك السنة المالية		-2 198 447 163,72	-2 142 628 033,39
3- القيمة المضافة للاستغلال(2-1)		2 709 973 908,12	3 682 644 073,75
أعباء المستخدمين		-711 223 035,98	-969 795 279,31
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		-109 894 016,35	-118 246 345,87
4- اجمالي فائض الاستغلال		1 898 856 855,79	2 594 602 448,57
المنتجات العملياتية الأخرى		38 304 727,02	218 901 573,98
الأعباء العملياتية الأخرى		-18 922 452,82	-17 285 075,30
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		-658 239 227,81	-531 823 354,75
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		65 765 667,04	219 005 943,48
5- النتيجة العملياتية		1 315 765 569,22	2 483 401 535,98
المنتوجات المالية		4 383 877,16	4 422 589,92
الأعباء المالية		-5 626 301,72	-1 274 948,95
6- النتيجة المالية		-1 242 424,56	3 147 640,97
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		1 314 523 144,66	2 486 549 176,95
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-252 688 026,00	-573 055 053,00
الضرائب المؤجلة – تغيرات – حول النتائج العادية		-80 972 149,24	-19 518 594,63
مجموع منتجات الأنشطة العادية		5 016 875 343,06	6 267 602 214,52
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-4 036 012 373,64	-4 373 626 685,20
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		980 862 969,42	1 893 975 529,32
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		980 862 969,42	1 893 975 529,32

المدحق رقم (03)

SOCIETE DES CIMENT
COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE
رقم التعيين:099810028210584

طبع فى:17/04/2018 10:14
السنة المالية:01/01/16 الى 31/12/16

ميزانية - الأصول

أصول	علامة	2016 مبالغ الخام	2016 اهتلاك مؤونات و خسائر القيم	2016 صاف	2015 صاف
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية		23 334 297,63	10 551 944,38	12 782 353,25	14 947 153,56
تثبيتات عينية					
أرض		785 862 169,33	198 888 092,45	586 974 076,88	610 545 550,72
مبان		4 507 996 178,11	4 431 355 457,56	76 640 720,55	67 872 028,17
تثبيتات عينية أخرى		16 782 713 599,07	13 522 942 971,41	3 259 770 627,66	1 452 504 541,74
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها		790 439 895,50		790 439 895,50	2 126 257 871,72
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة		300 000 000,00		300 000 000,00	
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		30 424 450,44		30 424 450,44	15 633 331,61
ضرائب مؤجلة على الأصل		133 750 395,57		133 750 395,57	107 159 164,04
مجموع الأصل غير الجاري		23 354 520 985,65	18 163 738 465,80	5 190 782 519,85	4 394 919 641,50
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		2 544 884 158,79	44 162 069,79	2 500 722 089,00	2 605 291 766,05
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		168 770 574,62		168 770 574,62	43 628 437,11
المدينون الأخرون		42 652 440,97		42 652 440,97	305 197 679,13
الضرائب و ما شابهها		289 358 262,54		289 358 262,54	447 794 278,19
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		3 581 995 486,67		3 581 995 486,67	2 874 349 512,82
مجموع الأصول الجارية		6 627 660 923,59	44 162 069,79	6 583 498 853,80	6 276 261 673,30
المجموع العام للأصول		29 982 181 909,24	18 207 900 535,59	11 774 281 373,65	10 671 181 314,86

طبع فى:17/04/2018 10:14

السنة المالية:01/01/16 الى 31/12/16

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810028210584

ميزانية - الخصوم

	علامة	2016	2015
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		1 900 000 000,00	1 900 000 000,00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1)		6 451 297 184,65	5 718 784 215,23
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1		1 594 199 157,04	980 862 969,42
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		-251 003 860,66	
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية 1			
المجموع 1		9 694 492 481,03	8 599 647 184,65
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		91 509 817,00	
ضرائب - مؤجلة و مرصود لها		1 116 250,00	
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		497 486 328,34	563 995 600,20
مجموع الخصوم غير الجارية 2		498 602 578,34	655 505 417,20
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		510 606 465,59	652 170 507,16
ضرائب		424 602 418,64	283 140 028,02
ديون أخرى		645 977 430,05	480 718 177,83
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3		1 581 186 314,28	1 416 028 713,01
مجموع عام للخصوم		11 774 281 373,65	10 671 181 314,86

1- يستعمل فقط للعرض في الحالات المالية

الملحق رقم (06)

طبع فى:10:15 17/04/2018

السنة المالية:01/01/16 الى 31/12/16

SOCIETE DES CIMENT
COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE
رقم التعيين:099810028210584

حساب النتائج / طبيعة

	علامة	2016	2015
المبيعات و المنتوجات الملحقة		6 022 388 020,17	4 932 177 882,20
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		-218 976 077,19	-49 161 628,99
الإنتاج المثبت		92 395 180,54	
إعانات الإستغلال			25 404 818,63
1- إنتاج السنة المالية		5 895 807 123,52	4 908 421 071,84
المشتريات المستهلكة		-1 646 245 163,73	-1 184 542 328,03
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-804 202 102,50	-1 013 904 835,69
2- استهلاك السنة المالية		-2 450 447 266,23	-2 198 447 163,72
3- القيمة المضافة للإستغلال(2-1)		3 445 359 857,29	2 709 973 908,12
أعباء المستخدمين		-785 323 126,87	-711 223 035,98
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		-121 020 865,72	-109 894 016,35
4- إجمالي فائض الاستغلال		2 539 015 864,70	1 888 856 855,79
المنتجات العملياتية الأخرى		44 597 953,81	38 304 727,02
الأعباء العملياتية الأخرى		-29 902 533,28	-18 922 452,82
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		-613 601 457,44	-658 239 227,81
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		59 015 865,84	65 765 667,04
5- النتيجة العملياتية		1 999 125 693,63	1 315 765 569,22
المنتوجات المالية		9 367 381,85	4 383 877,16
الأعباء المالية		-1 195 822,97	-5 626 301,72
6- النتيجة المالية		8 171 558,88	-1 242 424,56
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		2 007 297 252,51	1 314 523 144,66
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-348 573 077,00	-252 688 026,00
الضرائب المؤجلة – تغيرات – حول النتائج العادية		25 474 981,53	-25 811 567,02
مشاركة العمال		-90 000 000,00	-55 160 582,22
مجموع منتجات الأنشطة العادية		6 008 788 325,02	5 016 875 343,06
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-4 414 589 167,98	-4 036 012 373,64
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		1 594 199 157,04	980 862 969,42
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		1 594 199 157,04	980 862 969,42

الملحق رقم (04)

طبع فى:10:16 17/04/2018

السنة المالية:01/01/17 الى 31/12/17

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BECCOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810389015121

ميزانية - الأصول -وثيقة مؤقتة

أصول	علامة	2017			2016
		مبالغ الخام	اهتلاك مؤونات و خسائر القيم	صاف	صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي		25 506 297,63	13 635 328,03	11 870 969,60	12 782 353,25
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية		807 598 501,78	222 459 566,29	585 138 935,49	586 974 076,88
أرض		4 525 376 962,11	4 444 064 277,93	81 312 684,18	76 640 720,55
مبان		17 233 873 622,52	13 984 356 878,55	3 249 516 743,97	3 259 770 627,66
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها		943 913 020,30		943 913 020,30	790 439 895,50
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها		300 000 000,00		300 000 000,00	300 000 000,00
سندات أخرى مثبتة		50 455 071,58		50 455 071,58	30 424 450,44
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		181 676 774,64		181 676 774,64	133 750 395,57
ضرائب مؤجلة على الأصل		24 068 400 250,56	18 664 516 050,80	5 403 884 199,76	5 190 782 519,85
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		2 926 556 899,50	33 154 877,37	2 893 402 022,13	2 500 722 089,00
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		74 264 593,51	1 985 920,78	72 278 672,73	168 770 574,62
المدينون الأخرون		73 542 704,27		73 542 704,27	42 652 440,97
الضرائب و ما شابهها		360 856 170,03		360 856 170,03	289 358 262,54
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		4 443 626 820,27		4 443 626 820,27	3 581 995 486,67
مجموع الأصول الجارية		7 878 847 187,58	35 140 798,15	7 843 706 389,43	6 583 498 853,80
المجموع العام للأصول		31 947 247 438,14	18 699 656 848,95	13 247 590 589,19	11 774 281 373,65

طبع فى:10:17 17/04/2018

السنة المالية:01/01/17 الى 31/12/17

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BECCOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810389015121

ميزانية - الخصوم -وثيقة مؤقتة

	علامة	2017	2016
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		1 900 000 000,00	1 900 000 000,00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة(1)		7 392 917 481,03	6 451 297 184,65
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1		1 966 720 038,72	1 594 199 157,04
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		-197 310 352,72	-251 003 860,66
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية 1			
المجموع 1		11 062 327 167,03	9 694 492 481,03
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية		1 116 250,00	1 116 250,00
ضرائب - مؤجلة و مرصود لها			
ديون أخرى غير جارية		622 607 484,43	497 486 328,34
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2		623 723 734,43	498 602 578,34
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		288 416 901,07	510 606 465,59
ضرائب		467 959 705,09	424 602 418,64
ديون أخرى		805 163 081,57	645 977 430,05
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية 3		1 561 539 687,73	1 581 186 314,28
مجموع عام للخصوم		13 247 590 589,19	11 774 281 373,65

1- يستعمل فقط للعرض في الحالات المالية

الملحق رقم (07)

طبع فى:10:17 17/04/2018

السنة المالية:01/01/17 الى 31/12/17

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BECCOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810389015121

حساب النتائج / طبيعة -وثيقة موقتة

	علامة	2017	2016
المبيعات و المنتوجات الملحقة		6 734 358 537,65	6 022 388 020,17
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		78 563 329,05	-218 976 077,19
الإنتاج المثبت			92 395 180,54
إعانات الإستغلال			
1- انتاج السنة المالية		6 812 921 856,70	5 895 807 123,52
المشتريات المستهلكة		-1 933 350 887,72	-1 646 245 163,73
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		-831 142 179,85	-804 202 102,50
2- استهلاك السنة المالية		-2 764 493 067,57	-2 450 447 266,23
3- القيمة المضافة للاستغلال(2-1)		4 048 428 799,13	3 445 359 857,29
أعباء المستخدمين		-852 271 025,87	-785 323 126,87
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		-152 661 014,91	-121 020 865,72
4- اجمالي فائض الإستغلال		3 043 496 758,35	2 539 015 864,70
المنتجات العملياتية الأخرى		49 811 806,61	44 597 953,81
الأعباء العملياتية الأخرى		-17 096 220,51	-29 902 533,28
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة		-719 642 986,71	-613 601 457,44
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		45 616 359,81	59 015 865,84
5- النتيجة العملياتية		2 402 185 717,55	1 999 125 693,63
المنتوجات المالية		23 616 888,67	9 367 381,85
الأعباء المالية		-8 296 672,57	-1 195 822,97
6- النتيجة المالية		15 320 216,10	8 171 558,88
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		2 417 505 933,65	2 007 297 252,51
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-389 712 274,00	-348 573 077,00
الضرائب المؤجلة – تغيرات – حول النتائج العادية		47 926 379,07	25 474 981,53
مشاركة العمال		-109 000 000,00	-90 000 000,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		6 931 966 921,79	6 008 788 325,02
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-4 965 246 883,07	-4 414 589 167,98
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		1 966 720 038,72	1 594 199 157,04
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		1 966 720 038,72	1 594 199 157,04

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (01)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (08)

طبع في:17/04/2018 10:24

السنة المالية:01/01/16 الى 31/12/16

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BACOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810028210584

جدول سيولة الخزينة

	علامة	2016	2015
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		7 083 560 532,30	5 965 976 252,70
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		-5 267 915 936,05	-5 050 020 150,02
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-9 742 593,92	-7 971 759,13
الضرائب عن النتائج المدفوعة		-131 274 417,00	-732 408 579,39
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		1 674 627 585,33	175 575 764,16
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية [يجب توضيحها		6 628 757,82	185 087,44
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية أ		**1 681 256 343,15**	**175 760 851,60**
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-294 586 827,59	-247 404 966,54
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		-313 760 000,00	-10 634 461,06
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		12 852 836,15	14 324 333,94
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		5 875 000,00	737 915,67
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الأستثمار ب		**-589 618 991,44**	**-242 977 177,99**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-245 200 000,00	-448 641 250,00
التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-138 791 377,86	
إعانات			25 404 818,63
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ج		**-383 991 377,86**	**-423 236 431,37**
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة أ+ب+ج		**707 645 973,85**	**-490 452 757,76**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		**2 874 349 512,82**	**3 364 802 270,58**
أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية		**3 581 995 486,67**	**2 874 349 512,82**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**707 645 973,85**	**-490 452 757,76**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**-886 553 183,19**	**-1 471 315 727,18**

الملحق رقم (09)

طبع في:10:22 17/04/2018

السنة المالية:01/01/17 الى 31/12/17

SOCIETE DES CIMENT

COL DE BECCOUCHE SOUR EL GHOZLANE

رقم التعيين:099810389015121

جدول سيولة الخزينة -وثيقة مؤقتة

	علامة	2017	2016
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		8 417 180 403,11	7 083 560 532,30
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		-6 359 554 430,96	-5 267 915 936,05
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		-8 117 046,94	-9 742 593,92
الضرائب عن النتائج المدفوعة		-427 442 506,00	-131 274 417,00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		1 622 066 419,21	1 674 627 585,33
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية [يجب توضيحها		22 762 059,57	6 628 757,82
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية أ		**1 644 828 478,78**	**1 681 256 343,15**
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-299 473 374,85	-294 586 827,59
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية		1 792 050,75	
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		-37 844 918,04	-313 760 000,00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية		20 510 976,89	12 852 836,15
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		15 000 000,00	5 875 000,00
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الأستثمار ب		**-300 015 265,25**	**-589 618 991,44**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		-400 000 000,00	-245 200 000,00
التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		-83 181 879,93	-138 791 377,86
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل ج		**-483 181 879,93**	**-383 991 377,86**
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة أ+ب+ج		**861 631 333,60**	**707 645 973,85**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		**3 581 995 486,67**	**2 874 349 512,82**
أموال الخزينة و معادلاتها عند اقفال السنة المالية		**4 443 626 820,27**	**3 581 995 486,67**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**861 631 333,60**	**707 645 973,85**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**-1 105 088 705,12**	**-886 553 183,19**